وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

المباحث اللغوية والنحوية في كتابي (المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح ديوان أبي تمام) للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)

رسالة قدَّمها
عدنان أحمد رشيد
إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص (اللّغة والنحو)

بإشراف :
أ.م.د. مازن عبد الرسول سلمان

١٤٣٥هـ ٢٠١٤م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
– المقدمة .	أ – ث
– التمهيد : سيرة الأعلم الشنتمري وكتاباه :	١ – ١٤
أولاً : سيرته .	١ – ٨
أ– اسمه وكنيته ومولده ونسبه .	١
ب– سيرته وثقافته .	٢
ج– شيوخه .	٣
د– تلاميذه .	٣ – ٥
هـ– آثاره .	٥ – ٧
و– وفاته .	٧ – ٨
ثانياً : وصف عام للكتابين .	٨ – ١٤
أ– كتاب (المُختَرَع في إذاعة سرائر النحو) .	٨
ب– كتاب (شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي) .	٨ – ٩
ج– عنوان الكتابين .	٩ – ١٠
د– الغاية من تأليف الكتابين .	١١ – ١٢
هـ– أهمية الكتابين .	١٢ – ١٣
و– نظرة موازنة بين الكتابين .	١٣ – ١٤
الفصل الأول : منهج الشنتمري وأدلة الصناعة في الكتابين :	**١٥ – ٦٠**

. . . المحتويات . . .

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : منهج الشنتمري في الكتابين :	١٥ – ٢٥
١- ترتيب الموضوعات .	١٥ – ١٨
٢- الحوار والمفاتشة .	١٩
٣- تأجيله القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية .	٢٠
٤- الاختصار .	٢٠ – ٢١
٥- التأثر بالمنطق .	٢١
٦- العناية بالمعاني اللغوية .	٢١ – ٢٣
٧- عنايته البلاغية .	٢٣ – ٢٤
٨- توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها .	٢٤ – ٢٥
المبحث الثاني : موارده اللغوية :	٢٦ – ٣١
أولاً : الأخذ من الشيوخ .	٢٦ – ٢٧
ثانياً : النقل من الكتب .	٢٧
ثالثاً : الأعلام .	٢٧ – ٣١
– طرائق ذكر الاعلام .	٢٩
– طرائق الشنتمري في النقل من الشيوخ .	٢٩ – ٣١
المبحث الثالث : أدلة الصناعة في الكتابين :	٣٢ – ٦٠
أولاً : السماع .	٣٢ – ٤٩
أ- القرآن الكريم .	٣٣ – ٣٧
ب- الحديث الشريف .	٣٧ – ٣٩

الموضوع	الصفحة
ج- كلام العرب .	٣٩ – ٤٩
١- الشعر .	٣٩ – ٤٤
٢- النثر .	٤٥ – ٤٩
ثانياً : القياس .	٥٠ – ٥٢
ثالثاً : الاجماع .	٥٢
رابعاً : استصحاب الحال .	٥٣
خامساً : العلل .	٥٤ – ٦٠
الفصل الثاني : المصطلحات اللغوية والنحوية في الكتابين :	**٦١ – ١١٩**
المبحث الأول : المصطلحات الصوتية :	٦١ – ٨٢
أولاً : المصطلحات العامة .	٦١ – ٦٦
ثانياً : المصطلحات الخاصة .	٦٦ – ٨٢
أ- المصطلحات الخاصة بـ(أعضاء النطق) .	٦٦ – ٦٨
ب- المصطلحات الخاصة بـ(مخارج الحروف) .	٦٨ – ٧٣
ج- المصطلحات الخاصة بـ(صفات الحروف) .	٧٤ – ٧٩
د- المصطلحات الخاصة بـ(التعامل الصوتي) .	٧٩ – ٨٢
المبحث الثاني : المصطلحات الصرفية :	٨٣ – ٩٧
أولاً : المصطلحات الخاصة بالحروف .	٨٣ – ٩١
ثانياً : المصطلحات الخاصة بالأسماء .	٩١ – ٩٤

الموضوع	الصفحة
ثالثاً : المصطلحات الخاصة بالأفعال .	٩٤ – ٩٧
المبحث الثالث : المصطلحات النحوية :	٩٨ – ١١٩
أولاً : المصطلحات البصرية .	٩٩ – ١١٠
ثانياً : المصطلحات الكوفية .	١١٠ – ١١٥
ثالثاً : المصطلحات المشتركة .	١١٦ – ١١٨
رابعاً : مصطلحات نادرة (قليلة الاستعمال) .	١١٨ – ١١٩
الفصل الثالث : المباحث اللغوية في الكتابين :	**١٢٠ – ١٧٥**
المبحث الأول : المباحث الصوتية :	١٢٠ – ١٣١
١– الإخفاء .	١٢٠ – ١٢٢
٢– ظاهرة الإشباع .	١٢٢ – ١٢٤
٣– إدغام المثلين .	١٢٤ – ١٢٥
٤– لام المعرفة .	١٢٦ – ١٢٨
٥– النون .	١٢٩ – ١٣١
المبحث الثاني : المباحث الصرفية :	١٣٢ – ١٥٩
أولاً : العدول الصرفي .	١٣٢ – ١٣٧
ثانياً : الإبدال والإعلال .	١٣٧ – ١٤٢
ثالثاً : النسب .	١٤٣ – ١٤٦

الموضوع	الصفحة
رابعاً : التصغير .	١٤٦ – ١٥٢
خامساً : الجموع .	١٥٢ – ١٥٩
المبحث الثالث : المباحث الدلالية :	١٦٠ – ١٧٥
– توطئة .	١٦٠
– الترادف .	١٦١
– النحت .	١٦٢ – ١٦٣
– المشترك اللفظي .	١٦٣ – ١٦٤
– التماثل الدلالي .	١٦٤ – ١٦٨
– التقابل الدلالي .	١٦٨ – ١٧٥
الفصل الرابع : المباحث النحوية في الكتابين :	**١٧٦ – ٢١٢**
المبحث الأول : مباحث الأسماء .	١٧٧ – ١٨٦
المبحث الثاني : مباحث الأفعال .	١٨٧ – ٢٠١
المبحث الثالث : مباحث الحروف .	٢٠٢ – ٢١٢
– الخاتمة .	٢١٣ – ٢١٦
– المصادر والمراجع .	٢١٧ – ٢٣٨
– ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية .	A

التمهيـــد

سيرة الأعلم الشنتمري وكتاباه

أولاً : سيرته العلمية .

ثانياً : وصف عام للكتابين .

التمهيد

سيرة الأعلم الشنتمري وكتاباه

أولاً : سيرته :

أ- أسمه وكنيته ومولده ونسبه[١] :

هو يوسف بن سليمان بن عيسى[٢] ، وقد عُرفَ بالأعلم الشنتمريّ الأندلسيّ النحوي ، وجاءت شهرته بـ(الأعلم) ؛ لأنه كان مشقوق الشفة العليا شقّاً واسعاً[٣] ، وكنيته أبو الحجاج[٤] . ولد سنة (٤١٠هـ) في شنتمرية[٥] ، والشنتمري نسبة إلى شنتمرية الغرب ، مدينة في الأندلس ، من مدن اكشونبة[٦] ، وتسمى اليوم (فارو – FARO) ، وتقع في المنطقة الجنوبية من البرتغال[٧] .

ب- سيرته وثقافته :

---

(١) أود أن أشير إلى أنّي لن أفصل القول في سيرة الأعلم الشنتمري وأسهب الحديث عنها ، لأن ثمة باحثين أفاضل قد أفاضوا الحديث في هذا الموضوع وهم : الدكتور محمد بن شريفة محقق كتاب (شرح الديوان) : ٤١–٥٤ ، والدكتور حسن بن محمود هنداوي محقق كتاب (المخترع) : أ–ز ، والدكتور زهير عبد المحسن سلطان في أثناء تحقيقه لكتابيه (النكت في تفسير كتاب سيبويه) : ٢١ ، و(تحصيل عين الذهب) : ١٢–١٣ ، وحنا نصر الحتيِّ محقق كتاب (شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل) : ٧–١٤ ، ورفاه نوري هادي في رسالتها : الأعلم الشنتمري وجهوده النحوية (رسالة ماجستير) : ٩–٢١ ، وعبد الله خلف صالح في رسالته : الحجة النحوية عند الأعلم الشنتمري (رسالة ماجستير) : ٥–١١ .

(٢) معجم الأدباء : ياقوت الحموي : ٦٠/٢٠ ، وانباه الرواة ، للقفطي : ٥٩/٤ .

(٣) معجم الأدباء : ٦٠/٢٠ ، والمصباح المنير ، للرافعي : ٦٥٥/٢ .

(٤) ينظر : الصلة ، لابن بشكوال : ٩٧٦/٣–٩٧٧، ووفيات الاعيان، لابن خلكان: ٨١/٧–٨٢.

(٥) ينظر : نفح الطيب ، للمقري : ١٥٢/٤ ، والاعلام ، للزركلي : ٢٣٣/٨ .

(٦) ينظر : الروض المعطار ، للحميري : ٣٤٧ .

(٧) ينظر : وفيات الأعيان : ٨٣/٧ .

كانت ولادته في مدينة شنتمرية التي نُسِب إليها ، وفيها تلقّى مبادئ الدروس في اللغة والأدب[١] ، وبعد أن قَوي عُوده وتفتَّحت عبقريته رحل إلى قرطبة في سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة وأقام بها مدة ، وأخذ عن أشياخها وكان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ، فعلا صِيتُه وشاعَ ذِكره وكَثُر تلاميذه فكانت الرِّحلة في وقته إليه[٢] .

ارتحل إلى أشبيلية قاعدة بلاد الأندلس – مدينة الملك والسلطان – قاصداً بلاط الملك المعتضد بالله بن عَبَّاد ، لِيَشغل وظيفة المؤدِّب لولده ، ومن بعده المعتمد ابن عَبَّاد[٣] .

فبرز أبو الحجّاج في الأوساط العلمية الأندلسية عالماً بارعاً ، وقد لقي عند آل عَبَّاد ما شجّعه على الانصراف إلى التصنيف فصنف غالب كتبه عندهم[٤] .

وساعد شيخه أبا القاسم إبراهيم بن محمد زكريا الإفليلي (ت٤٤١هـ) في شرح شعر المتنبيّ ، وظلّ عاكفاً على التدريس والتأليف حتى أُخريات أيَّامه[٥] .

ج- شيوخه :

---

(١) نفح الطيب : ١٥٢/٤ .

(٢) وفيات الأعيان : ٨١/٧ .

(٣) ينظر : الذخيرة ، لابن بسام : ٤٧٤/٢ .

(٤) ينظر : المعجب ، للمراكشي : ٧٥ ، والمغرب في حلي المغرب ، لعلي بن موسى المغربي: ٣٩٧ ، وأحكام صنعة الكلام ، محمد بن عبد الغفور الكلاعي : ٧٥ .

(٥) ينظر : الذخيرة : ٤٧٤/٢ .

درس الأعلم الشنتمري على ثلاثة من الأشياخ الذين انتهت إليهم رياسة النحو واللغة والشعر في حاضرة قرطبة التي كانت قبلة الدَّارسين في بلاد الأندلس[١] ، وهم :

١- أبو بكر مسلم بن أحمد الأديب المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة[٢] .

٢- أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا ، المعروف بابن الإفليلي ، المتوفى سنة إحدى وأربعين وأربعمائة[٣] .

٣- أبو سهل يونس بن أحمد بن يونس بن عيسون الجذامي ، المعروف بابن الحراني المتوفى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة[٤] .

د- تلاميذه :

كان التدريس والتأليف أهم أعمال الشنتمري ، لغزارة علمه وسعة معرفته ، وعمله الدؤوب في خدمة عُلُوم العربية وآدابها ، فأمضى فيه شطراً كبيراً من حياته، وقد اختصّه آل عَبَّاد بتدريس أولادِهم ، فكان مُؤَدِّباً لولد المعتضد بالله ومن بعده المعتمد على الله[٥] ، وقد ذكرت المصادر عدداً كثيراً من تلامذته الذين درسوا عليه، وهم :

١- أبو علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجياني (ت٤٩٨هـ) [٦] .

---

(١) ينظر : تحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) ، للأعلم الشنتمري : ١٤ .
(٢) الصلة : ٦٤٧/٢ .
(٣) المصدر نفسه : ٧٢١/٢ .
(٤) المصدر نفسه : ٢٦١/١ .
(٥) ينظر : الذخيرة : ٤٧٤/٢ .
(٦) ينظر : وفيات الأعيان : ٨١/٧ .

٢- أبو بكر محمد بن سليمان الكلاعي كاتب الدولة اللتمونية ، المعروف بابن القصيرة (ت٥٠٨هـ) [١] .

٣- محمد بن أبي العافية النحوي الاشبيلي (ت٥٠٩هـ) [٢] .

٤- أبو عامر محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مسلمة (ت٥١١هـ) [٣] .

٥- علي بن عبد الرحمن بن محمد بن مهدي بن عمران التنوخي ، المعروف بابن الأخضر (ت٥١٤هـ) [٤] .

٦- أبو محمد عبد المجيد بن عبدون (ت٥٢٠هـ) [٥] .

٧- عبد المجيد بن عبد الله بن عبد ربه الفهري (ت٥٢٧هـ) [٦] .

٨- سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي ، المعروف بابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)[٧] .

.

٩- عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى الزهري الشنتريني (ت٥٣٠هـ) [٨] .

١٠- أبو بكر محمد بن إبراهيم بن غالب بن عبد الغافر العامري (ت٥٣٢هـ) [١].

---

(١) ينظر : الصلة : ٨٣٠/٣-٨٣١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٨٣٣/٣ ، وأنباه الرواة : ٧٣/٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨٣٢/٣ .

(٤) ينظر : الصلة ٦١٧/٢ ، بغية الملتمس ، للضبّي : ٥٥٣/٢ ، انباه الرواة : ٢٨٨/٢ .

(٥) ينظر: فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي : ٣٨٨/٢ ، وقلائد العقبان ، لابن خاقان : ٤٣/١. ٤٣/١.

(٦) ينظر : الصلة : ٥٦٦/٢ .

(٧) ينظر : فوات الوفيات : ٧٩/٢ .

(٨) ينظر : الصلة : ٦٣٨/٢ .

١١- أحمد بن محمد بن عبد العزيز اللخمي (ت٥٣٣هـ) [٢] .

١٢- محمد بن عبد الغني بن عمر بن عبد الله بن فندلة (ت٥٣٣هـ) [٣] .

١٣- أبو الوليد إسماعيل بن عيسى بن حجاج اللخمي (ت٥٣٤هـ) [٤] .

هـ- آثاره :

للأعلم الشنتمري مؤلفات مفيدة أثرى بها المكتبة العربية ، وهي مختصة باللغة والنحو والأشعار ، ومن آثاره المطبوعة :

١- شرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) على ديوان زهير بن أبي سلمى ، بتحقيق : د. فخر الدّين قباوة ، حلب ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠م – والطبعة الثانية – دار العلم العربي ، ١٩٧٣م .

٢- شرح أبيات جمل الزجاجي للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، بتحقيق : محمد محمود شعبان ، الطبعة الثانية ، دار العلم العربي ، حلب ، ١٩٧٣م .

٣- أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، وقد طبعته دار الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ في جزأين ، الأول في تسع وخمسين وثلاثمائة صفحة، والثاني في خمس وخمسين وثلاثمائة صفحة .

٤- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، وقد طبعته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ، الكويت (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م) ، بمجلدين يقعان في سبع وسبعين وأربعمائة وألف صفحة ، مع الفهارس بتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان .

---

(١) الصلة : ٨٤٦/٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣٥/١ ، وفهرسة ابن خير ، الأشبيلي : ٤٤٧ .

(٣) الصلة : ١٣٥/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٢٨/٢ ، وبغية الملتمس : ٢٨٢/١ .

٥- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، طبع على هامش كتاب سيبويه ، بمطبعة بولاق سنة (١٣١٦هـ) ، ثمّ نشرته دائرة الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٢م ، بتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان .

٦- شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) : تجليّ غرر المعاني عن مثل صور الغواني ، والتحلّي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة ، بتحقيق وتعليق : علي المفضل حمودان – دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر بدمشق ، ١٩٩٢م .

٧- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) : قدّم له ووضع فهارسه : حنا نصر الحتّي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

٨- شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، الطبع : فيديبرانت ، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب ، حققه الأستاذ إبراهيم نادن ، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) في جزأين[١] .

٩- المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو ، وقد طُبع بمطبعة – دار كنوز اشبيليا – للنشر والتوزيع ، ١٤٢٧هـ ، وحققه الدكتور حسن بن محمود هنداوي ، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م) [٢] .

- المخطوطة[٣] :

---

(١) عُدَّ كتاب شرح الديوان من المخطوطات .

(٢) وقد ذكر محققو مؤلفات الأعلم الشنتمري هذا الكتاب في ضمن كتبه المفقودة . ينظر : تحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) ، والنكت (مقدمة المحقق) .

(٣) ذكرها الدكتور زهير عبد المحسن سلطان محقق كتابي "النكت" و"تحصيل عين الذهب" .

١- الفرق بين المسهِب والمسهَب[١] .

٢- المسألة الزنبورية وإجابة الأعلم الشنتمري عنها[٢] .

- المفقودة[٣] :

١- فهرسة الأعلم الشنتمري .

٢- شرح الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي .

٣- المسألة الرشيدية حول اشتقاق اسم الله عز وجل .

٤- رسالة في الرد على ابن السراج .

٥- معرفة الأنواء .

٦- معرفة حروف المعجم .

و- وفاته :

ذكرت مصادر كثيرة ترجمت للأعلم الشنتمري ، أنه كُفَّ بصره في آخر عمره[٤] ، وتوفي سنة ست وسبعين وأربعمائة بمدينة أشبيلية من جزيرة الأندلس[٥]. رحمه الله تعالى .

وقد رثاه عبد الجليل بن وهبون المرسي بقصيدة مطلعها[٦] :

---

(١) وقد ورد في كتاب (نفح الطيب) : ٧٧/٤ ، وورد أيضاً في (شرح ديوان أبي تمام) : ٥٦/١، نقلها عن نفح الطيب .

(٢) أوردها المقري في كتابه (نفح الطيب) : ٧٩/٤-٨٦ .

(٣) في النكت : ٢١ مقدمة المحقق ، وتحصيل عين الذهب : ١٢-١٣ مقدمة المحقق .

(٤) ينظر : وفيات الأعيان : ٧٩/٦ ، والصلة : ٦٨١ ، وانباه الرواة : ٦١/٤ .

(٥) ينظر : وفيات الأعيان : ٨٢/٧ ، والأعلام : ٢٣٣/٨ .

(٦) ينظر : القصيدة في الذخيرة : ٤٧٨/٢-٤٨٥ .

سَبَقَ الفَنَاءُ فَمَا يَدُومُ بَقَاءُ تَفْنَى النُّجُوْمُ وَتَسْقُطُ البَيْضَاءُ

إلى أن يقول :

مَاتَ ابْنُ عِيْسَى مَنْ يَقُولُ بِهِ عَسَى شَفَقاً وَلَيْسَ مَعَ الحِمَامِ رَجَاءُ

ثانياً : وصف عام للكتابين :

أ- كتاب (المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو) :

الكتاب صغير الحجم لا يتجاوز مئة واثنتين وثلاثين صفحة ، من القطع المتوسط ، ويغلب على محتواه الجانب النحوي مع إشارته إلى علوم اللغة الأخرى ، فضلاً عن تركيز المؤلف على التعليل في عرضه للمسائل النحوية ، وان كان لا يخلو من الموضوعات اللغوية الأخرى صوتاً وصرفاً ودلالةً ، وقد ألَّف الأعلم الشنتمري هذا الكتاب في زمن الشباب ، كما أشار إلى ذلك بقوله : "وكان بدء صنعته يوم الجمعة من عشر ذي الحجة من عام اثنين وأربعين وأربعمائة"[١] وكانت ولادته سنة (٤١٠هـ) [٢] .

ب- كتاب (شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي) :

وهو كتاب ضخم يقع في جزأين يضمُّ مائة وسبعة وخمسين قصيدة ، يتضمّن الجزء الأول القصيدة الأولى إلى القصيدة الواحدة والخمسين ، ويتضمَّن الجزء الثاني القصيدة الثانية والخمسين إلى القصيدة السابعة والخمسين بعد المئة ، وتجاوز عدد صفحاته الألف صفحة ، وكان الأعلم الشنتمري مركزاً عنايته في هذا الشرح على إيضاح معاني أبي تمام وتفسيرها ، مع بيان غرض الشاعر من المديح والرثاء والهجاء

---

(١) المخترع : ١٣٢ .

(٢) ينظر : نفح الطيب : ١٥٢/٤ ، والأعلام : ٢٣٣/٨ .

وغيرها من فنون الشعر ، وقد غلب المدح والرثاء في شعر أبي تمام ، ولم يخلُ هذا الشرح من المستويات اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية، فضلاً عن إشارته إلى جوانب صوتية قليلة[١] .

ج- عنوان الكتابين :

ذُكِر لكتاب (المخترع) أكثر من عنوان ، فقد ذكره الأستاذ رمضان ششن في كتابه (نوادر المخطوطات العربية) بقوله : "إنَّ لأبي الحجّاج كتاباً عنوانه (المقالات الثلاث في الصرف والنحو)" [٢] ، أما العنوان الآخر فقد ذكره محقق الكتاب بقوله : "وبعد البحث والتفتيش ترجّح عندي أن العنوان الصحيح لهذا الكتاب هو (المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو)" [٣] وثمة عنوان آخر ذكره الناسخ للكتاب في آخره بقوله : "وهو كتاب (المقالات الثلاث في حكم الاسم والفعل والحرف) صنعة يوسف بن سليمان ..." [٤] ، والمصنِّف لم يُصرِّح باسم الكتاب ، إلا أنه أشار في مقدمته إلى العنوان في مواضع عدّة ، ومنها قوله : "نريد – بحمد الله وطَوْلِهِ – أن نخترع كتاباً في كشف غوامض النحو ، وتجلية وجوه حقائقه وإذاعة مطوي سرائره"[٥] ، وذكر المحقق أن ألأعلم الشنتمري صرح في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام بأن له كتاباً اسمه : (المخترع في إذاعة سرائر النحو) [٦] ، وخلاصة القول ان الكتاب طُبع ونُشر بعنوان (المخترع في إذاعة سرائر النحو) ومما يجدر التنبيه عليه (الاشتباه أو الخطأ) الذي

---

(١) ينظر : شرح الديوان : ١٠٢/١ .

(٢) المخترع (مقدمة المحقق) : أ ، نقلاً عن : (نوادر المخطوطات العربية: ١٣٥/٢) .

(٣) المصدر نفسه : ب .

(٤) المصدر نفسه : ١٣٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٥ .

(٦) ينظر : المخترع (مقدمة المحقق) : ج .

ورد في مقدمة الدكتور زهير عبد المحسن سلطان محقق كتابي[١] الأعلم الشنتمري ، فقد أورد كتاب (المخترع) مرتين وبعنوانين عند ذكره لمصنفات الأعلم ، مرة في تصنيفه للمخطوطات فذكره بعنوان (المقالات الثلاث) ، وأخرى في تصنيفه للمفقودات بعنوان (المخترع في النحو) فعَدَّه مؤلفين مُنفصلين[٢].

وأما في كتابه (شرح الديوان) فلعلنا لا نحتاج إلى البحث في عنوان هذا الشرح ، فقد أشار المؤلف إليه في مقدمة الكتاب بقوله : "والذي خصصته به أعزّه الله تعالى شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، بعد أن تكلفت له قرب شرح معانيه"[٣] نعلم أن صياغة العنوان ينبغي أن تكون "شرح الأعلم الشنتمري لديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، دون ان ننسى براعة الأعلم في صياغة عناوينه[٤].

د- الغاية من تأليف الكتابين :

صدَّر الأعلم الشنتمري مؤلفاته وشروحه بمقدمات تتضمن طريقته في التأليف ودواعي هذا التأليف ، وهي مؤلفات كانت تؤلف دوماً بأمر من ملوك أشبيلية الذين

---

(١) الكتابان : النكت (مقدمة المحقق) : ٢٦-٢٧ ، وتحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) : ١٧-١٨ .

(٢) اعتُمد هذا التصنيف من قبل بعض الباحثين ومنهم الباحثة رفاه نوري هادي في رسالتها : الأعلم الشنتمري وجهوده النحوية ، الصفحة (١٧) ، وقد ذكرت كتاب (المخترع) مرتين وبعنوانين .

(٣) شرح الديوان (مقدمة الأعلم) : ١٤٢/١ .

(٤) شرح الديوان : ٩٩/١-١٠٠ .

خُصّ بهم[١] ، فقد ذكر الأعلم الشنتمري عدة أسباب دعته إلى تأليف كتابه (المخترع) في مقدمته ، سأوردها – بإيجاز – في نحوٍ مما يأتي :

١- أنه ألّفه لكشف غوامض النحو ، وذلك في قوله : "نريد – بحمد الله وطوله – ان نخترع كتاباً في كشف غوامض النحو ..." [٢] .

٢- وإظهاراً لعلمه إذ قال : "وكان الذي دعانا إلى اختراع هذا الكتاب ، وحملنا على العناية به – أن الله عزّ وجلّ أخذَ على العُلماء أن يبيِّنوا للناس ما أودعهم من العلم ..." [٣] .

٣- وألّفه صلة ، بقوله : "ومما قوَّى النية ، وأكّد البصيرة في اختراعه ، والتلطف لابتداعه ... من أشهر جاه العالم إليه ، ووقفت آمال البشر عليه ، الملك الفاضل ابن الملوك الفضلاء ..." [٤] .

أمّا غايته من تأليف (شرح الديوان) فنجدها جليَّة في مقدمته ، إذْ إنَّه خصَّ هذا الشرح بالملك المعتضد بالله ، وقد صرَّح بذلك في قوله : "والذي خصصته به أعزه الله تعالى شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي بعد أن تكلفت له قرب شرح معانيه ، وتبيين أغراضه وتقريب مراميه ، وفتح مغالقه"[٥] ، وغاية أخرى نجدها في رجائه الإنصاف من أهل العلم بالإقرار في تميّز شرحه على جميع شروح ديوان أبي تمام التي أُلِّفت قبله ، وذلك في قوله : "... ما أرجو أن العالم المنصف سيقر بفضله على

---

(١) ينظر : شرح الديوان : ٥٤/١ .

(٢) المخترع : ٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٦ .

(٤) المخترع (مقدمة المؤلف) : ٦-٧ .

(٥) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .

ما تقدمه من الشروح المؤلفة فيه"[١] ، ولعلنا نستدلّ من ذلك على أن الأعلم الشنتمري مُطَّلع على الشروح التي سبقته ، إذْ يظهر لنا بوضوح معرفته وسعة علمه وإحاطته بفنون الشعر وسعة تصوره لمفهوم الشرح الأدبي ، ومدى تعمقه في دراسة شعر أبي تمام .

هـ- أهمية الكتابين :

تكمن أهمية كتاب (المخترع) العلمية في كونه خلاصة موجزة لآراء العلماء في الموضوعات النحوية واللغوية التي تناولها الأعلم الشنتمري في هذا الكتاب ، فقد وقف على دلالات ، وأشار إلى أحكام وأبنية نحوية وصرفية وغيرها من علوم العربية ، فضلاً عن وقوفه على علل كثيرة ، وأشار إلى بعضٍ منها بأنّها من اختراعه ، مما يعني أن فيها زيادات واستدراكات على الدرس النحوي السابق له ، وهو من غير شك جهد يستحق الوقوف عنده وتأمله ، إذْ لا يتأتَّى إلا لذوي التمكن من العلم والخبرة والدِّراية بدقائقه وتفصيلاته .

وَيُعدُّ كتابه الآخر (شرح الديوان) مصدراً لا غنى عنه للدارس الباحث في شعر أبي تمام ، فقد اعتمد الأعلم الشنتمري في شرحه للديوان على النسخة التي جلبها أبو علي القالي (ت٣٥٦هـ) إلى الأندلس ، وهي بخط يد أبي تمام[٢] ، وهو ما يعطي أهمية لها كونها بيد الشاعر نفسه ، وهنا أودّ أن أشير إلى ضياع جميع نسخ الكتاب

---

(١) شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .

باستثناء هذه النسخة المحققة التي بين أيدينا[١] . وتميّز هذا الشرح من غيره من الشروح الأخرى ، بأنّه مثّل الأسلوب الأندلسي في تفسير النص الشعري عند أبي تمام وإبراز معانيه ، مما أكسبه أهمية لدى أهل العلم في الشرق والغرب[٢].

و- نظرة موازنة بين الكتابين :

إذا نظرنا في الكتابينِ نظرة مُوازنة أمكننا الإشارة بإيجاز إلى مواطن التشابه والاختلاف بينهما على النحو الآتي :

١- من حيث العنوان :

اختلف الكتابان في العنوان لاختلاف موضوعاتهما ، فنجد كتاب (المخترع) من الكتب التعليمية المختصرة ، وعنوانه يدلّ على أنه من الكتب النحوية ، أما (شرح الديوان) فهو كتاب ضخم ، وعنوانه يدل على أنه من الكتب الأدبية ، وهو من الكتب التي أُلِّفت في شَرح دواوين الشعر .

٢- من حيث الغاية من التأليف :

تشابهت غاية التأليف في الكتابينِ ، وتمثلت بكشف الغامض في العبارات ، وتبيان الأغراض والمرامي ، وتجلية الحَقائق ، وإيضاح المعاني ، سواء أكان ذلك مادة نحوية أم شعرية .

٣- من حيث الأهمية :

---

(١) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٣٦/١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٧/١ .

تشابه الكتابان من حيث الأهمية فكتاب (المخترع) خلاصة موجزة لآراء العلماء في الموضوعات النحوية وغيرها من علوم العربية ، ويقف على دلالات بعض تركيباته وأساليبه فيقدم – بذلك – مادة تندرج في ضمن موضوعات العربية ، في النحو والصرف والصوت والدلالة ، وكتاب (شرح الديوان) مصدرٌ مهمٌ ينهل منه الدارس والباحث في الشعر وغيره من علوم العربية ، ويقدم مادة تندرج في ضمن المؤلفات الأدبية ولا يخلو من الموضوعات النحوية والصرفية وغيرها من علوم العربية .

إذن التشابه يكمن في الغاية من التأليف ، وأهمية الكتابين ، أمّا الاختلاف ففي العنوان .

المقدمـــــة

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين .

وبعد .. فإنَّ أبا الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) علم من أعلام نحاة الأندلس . إنماز بثقافة لغوية ونحوية عالية تمثلت في كثرة مصنفاته ، التي جعلت اسمه ذائعاً بين النحاة واللغويين الأندلسيين ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع فهو :

١- دراسة لكتابي عالم ذي مكانة عالية في الدرس النحوي واللغوي ، هما (المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي) .

٢- بحث يكشف عن الجهد اللغوي والنحوي الذي يتضمّنه هذان الكتابان اللّذان لم ينالا حظًّا من الدراسة والبحث يرقى إلى مقامهما البارز في العربية ولاسيّما كتاب (المخترع) .

٣- بحث يكمّل جهد باحثين معاصرين أفاضل عنوا بدراسة الأعلم الشنتمري ، وهم كل من : (محمد محمود شعبان) في أطروحته : (الأعلم الشنتمري وأثره في النحو) مع تحقيق كتابه (شرح أبيات الجمل للزجاجي) ، و(زهير عبد المحسن سلطان) في رسالته : (الأعلم الشنتمري وآثاره) مع تحقيق كتابيّ (النكت) و(تحصيل عين الذهب) ، و(رفاه نوري هادي) في رسالتها : (الأعلم الشنتمري وجهوده النحوية) ، و(عبد الله خلف صالح) في رسالته : (الحجة النحوية عند الأعلم).

ويأتي بحثي هذا ليتمّم البحث في الجهد اللغوي والنحوي الذي بذله الأعلم في مؤلفاته من خلال دراسة كتابيه هذين .

وقد جاء في مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، تلتها خاتمة .

- ففي التمهيد تناولت بالدراسة : سيرته ، فتحدثت عن حياته ، ونشأته العلمية ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره العلمية ، بإيجاز ؛ لأنّ ثمّة باحثين يجيء ذكرهم قد تناولوا هذا الأمر ، وتكلموا عليه بما يغنيني عن الإطالة . وتناولت في التمهيد وصف كتابيه (المُخْتَرَع) و(شرح الديوان) وصفاً عاماً ، وتضمّن عنوان الكتابين ، والغاية من تأليفهما ، وأهميتهما ، كما عقدت نظرة موازنة بين الكتابين من حيث العنوان ، والغاية من التأليف ، وأهميتهما . كان هذا التمهيد تأسيساً للدخول في صلب موضوع البحث .
- أما الفصل الأول : فتناولت فيه (منهج الأعلم الشنتمري وأدلة الصناعة في الكتابين) وتألف من ثلاثة مباحث : خصصت الأوّل : لمنهج الأعلم اللغوي والنحوي ، والآخر : لموارد الأعلم اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها. وقد انحصرت موارده في السماع من شيوخه ، والنقل عن الكتب والأعلام ، مرتباً إياها على حسب وفيات مؤلفيها ، ثم تحدثت عن أساليبه في النقل عنها، وكانت على ثلاثة أنواع ، (الأول) : النقل المباشر . و(الثاني) : النقل غير المباشر . و(الثالث) : النقل بالمعنى . والمبحث الثالث : خصصت به دراسة أدلة الصناعة النحوية في الكتابين مصنفاً إياه على خمسة أقسام (الأول) : السّماع – متمثلاً بشواهد القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشّريف ، والشعر والنثر ، و(الثاني) : القياس ، و(الثالث) : الاجماع ، و(الرابع) : استصحاب الحال ، و(الخامس) : التعليل ، متحدثاً فيه عن العلل التي علّل بها الأعلم الشنتمري مسائله اللغوية والنحوية . وقدّمت في البحث أمثلة لتلك الشواهد ، ومواضع الاحتجاج بها في سياق المباحث النحوية ، وعرضت نماذج من أقيسته وعلله .
- أما الفصل الثاني : فخصصته لدراسة المصطلحات اللغوية والنحوية في الكتابين ، بغية الكشف عن طبيعة الاستعمال الاصطلاحي فيهما ودلالات هذا

الاستعمال ، وقُسِّم الفصل على مبحث للمصطلحات الصوتية ، وآخر للصرفية ، وثالث لدراسة المصطلحات النحوية .

- أما الفصل الثالث : فتناول (المباحث اللغوية في الكتابين) وكان في ثلاثة مباحث ، الأول : المباحث الصوتية ، والثاني : المباحث الصرفية ، والثالث: المباحث الدلالية .
- الفصل الرابع : وقد بحثت فيه عما جاء في الكتابين من مادة نحوية وما أسهمت به في مجال الدراسات النحوية ، وقُسِّم الفصل على مباحث ذات علاقة بالاسم ، والفعل ، والحرف ، متابعاً ترتيب كتاب (المُخْتَرَع) .

وختمت البحث بخاتمة ضمنتها أهمَّ ما تيسَّر للدراسة التوصل إليه من نتائج وما كشفت عنه من جهد نحوي ولغوي بذل في الكتابين ، ندعو الله تعالى أن ينتفع بها أهل العربية أجمعون .

وقد عَوَّلْت في رسالتي على كتب نحوية ولغوية قديمة ومعاصرة مبثوثة في اثنائها ومثبتة في فهرست مصادرها ، فمن كتب معاني القرآن : معاني القرآن للفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، ومعاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) ، ومن كتب اللغة : العين للخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) ، وتهذيب اللغة للأزهري (ت٣٧٠هـ) ، ولسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ) وغيرها ، ومن الكتب النحوية : الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ) ، والمقتضب للمبرّد (ت٢٨٥هـ) ، والأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، وغيرها من المصادر الخاصة بأصول النحو ومذاهبه ، والكتب الصوتية والصرفية ، وكتب الحديث الشريف ، وكتب الأمثال ، والدواوين الشعرية التي استعنت بها في تخريج الشواهد الحديثيّة والشعرية ، ومن الكتب اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية المعاصرة : علم الدلالة لأحمد مختار عمر ، وعلم اللغة ، د. محمود السعران ، والمدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي ، ومعاني النحو ، د. فاضل

السامرائي ، وتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ، د. صالح سليم الفاخري ، ودروس في التصريف ، د. محمد محيي الدين عبد الحميد ، ودراسات في علم أصوات العربية ، د. داود عبده ، وعلم الأصوات ، د. كمال بشر .

وأخيراً .. أَحْمَدُ الله تعالى حمد معترفٍ بالفضل ، شاكراً لجزيل النِّعَمِ على ما أولانِيهِ من عنايةِ وما أمدَّني به من صبرٍ وهدايةٍ بلطفهِ ومَنِّهِ وكرَمِهِ .

ومن دواعي الأمانة والإخلاص والاعتراف بالحسنى أن أتقدَّم بثنائي وامتناني لأستاذي المشرف الدكتور (مازن عبد الرسول الزيدي) على جميل رعايته وحسن مشورته وعلى ما قدّمه من جهد في قراءة فصول هذه الرسالة وشرَّفها بآرائه السديدة وملاحظاته القويمة .

شكري وثنائي لأساتذتي في قسم اللغة العربية الذين أحاطوني برعايتهم وعنايتهم منذ سني دراستي الأولى ، وإلى أهلي جميعاً ، وأصدقائي ، وأحبتي الذين تحملوا معي رحلة البحث الشاقة في هذا الزمن الصعب .

وبعد فهذا هو جهدي ، وقد أخلصتُ البحث فيه ، ووهبت له من صبري وإخلاصي . فإن أكن قد أصبت فيه فبعنايةٍ من الله جلّت قدرته وبلطف منه.

وان كانت الأخرى فمن النفس ، نسأل الله تعالى العصمة من الزلل والهداية من الزيغ .

اللهُمَّ لا تزغ قلوبنا بعد إذْ هديتنا وهب لنا من أمرنا رَشَدا

الفصل الأول
منهج الشنتمري وأدلّة الصناعة في الكتابين

المبحث الأول : منهج الشنتمري في الكتابين .

المبحث الثاني : موارده اللغوية .

المبحث الثالث : أدلة الصناعة في الكتابين .

المبحث الأول

منهج الشنتمري في الكتابين

١- ترتيب الموضوعات :

اعتمد المؤلف ترتيباً مغايراً لمنهج التبويب النحوي ، في كتابه (المخترع) وقد نبّه على ذلك في قوله : "ونضع ذلك الكتاب على غير رتبة الكتب الموضوعة في هذه الصناعة"(١) ، معللاً ذلك بقوله : "لأن غرضه ليس من أغراضها"(٢) ، فقد رتّب الأعلم الشنتمري كتابه على ثلاث مقالات في – الاسم والفعل والحرف – ورتّب كل مقالة منها على فصول ، وقدّم مقالة الاسم إذْ بدأ بها ، وقد تضمنت عدّة فصول في تمثيل حدّ الاسم وخواصه والمعاني اللازمة له وغيرها من الموضوعات المبثوثة في الكتاب ، وكذلك مقالتي الفعل والحرف ، وتناول في كلّ فصل من فصول المقالات والموضوعات النحوية والصرفية المتنوعة وغيرها من موضوعات اللغة الأخرى ، ومن أمثلة الموضوعات النحوية ، ما أورده الأعلم في المعاني اللازمة للاسم دون الفعل والحرف ، في قوله : "فمن المعاني اللازمة له أن يكون مخبراً عنه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ ، كقولك : قام زيد وعبد الله ، وضُرب أخوك ورجل معه ، وزيد في الدار ، ولو أسندت شيئاً من هذه المعاني إلى الفعل أو الحرف لم يكن للكلام معنى"(٣) .

ومن أمثلة الموضوعات الصرفية ما أورده في خواص الاسم ، وذلك في قوله : "ومن خواصه التصغير ، وهو على ثلاثة أبنية : فُعَيْل ، لكل اسم ثلاثي ، وفُعَيْعِل ،

---

(١) المخترع (مقدمة المؤلف) : ٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٢ .

لكل اسم رباعي أو خماسي ليس رابعه حرف لين . وفُعَيْعِيل ، لكل ما زاد على الأربعة ورابعه حرف لين . وتمثيل هذه الأبنية فُلَيْس ودُرَيْهِم ودُنَيْنِير ، فكل اسم مصغر لا يخلو من أن يكون على أحد هذه الأمثلة"[١] .

أما في كتابه (شرح الديوان) ، فإن ترتيب قصائده لم يكن ترتيباً على وفق الأغراض الشعرية والقوافي وتوالي الحروف ، كما في الشروح التي سبقته[٢] ، فقد سار الأعلم الشنتمري في الشرح بحسب ترتيب القصائد في النسخة التي رواها أبو علي القالي ، وأكملها ابن الافليلي شيخ الأعلم ، وليس لها ترتيب معين ، وإنما جُمعت فيها قصائد أبي تمام منقولة من القراطيسِ التي كتبها الشاعر بخط يده ، وطريقة الأعلم الشنتمري في شرحه لهذا الديوان متماثلة الخُطُوات ، ومتشابهة المراحل ، فهو يبدأ شرح القصيدة بمُوجَز يُعَرِّف فيه بغرضها مدحاً أو وصفاً أو رثاءً أو هجاءً أو غير ذلك ، مع تخصيص الغرض وذلك بالتنبيه على الممدوح ، أو المرثي أو المهجو أو الموصوف ، ثم ينتقل بعد هذا إلى شرح الأبيات الشعرية ، وطريقته فيها تتأرجح بين شرح بيت واحد ، وبين شرح أكثر من بيت ، اثنين أو ثلاثة أو أكثر[٣] .

ومن أمثلة شرحه لأكثر من بيت ، قوله في شرح أبيات القصيدة الثامنة والثلاثين بعد المئة :

---

(١) المخترع : ٥٧ .

(٢) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المحقق) : ٩٣/١ ، (يقول أبو بكر الصولي في مقدمة شرحه: "وأنا مبتدئ بالمديح على قافية الألف ثم على توالي الحروف" أبو بكر الصولي : أخبار أبي تمام : ٥-٦) . وهو أول شارح لديوان أبي تمام .

(٣) ينظر : شرح الديوان : ١٠٥/١ .

هُوَ الدَهرُ لا يُشوي وَهُنَّ المَصائِبُ وَأَكثَرُ آمالِ النُّفُوْسِ كَـواذِبُ

فَيا غالِباً لا غالِباً لِرَزِيَّــةٍ بَلِ المَوتُ لاشَكَّ الَّذي هُوَ غالِبُ

وَقُلتُ أَخي قالوا أَخٌ مِنْ قَرابَـةٍ فَقُلتُ نَعَمْ إنَّ الشُكولَ أَقَـارِبُ

نَسيبِيَ في رَأيِي وحَزْمِي وَمَذهَبِي وَإن باعَدَتنا في الأُصولِ المَناسِبُ

"قوله "لا يشوي" أي لا يخطئ (شوى) من رمى ، وقوله فيا غالبا أراد اسم رجل فلما نونه ضرورة نصبه ، والشكول الأشكال المتشابهون في الأخلاق أي هو نسيبي مناسبة مشاكلة وإن لم يكن أصلنا واحداً"[١] .

وقد استند الأعلم الشنتمري في ترتيبه للموضوعات إلى عدد من الأسس ومنها :

أ- الأصالة والفرعية :

فالأصل أولى بالتقديم من الفرع ، وقد وجَّه الأعلم الشنتمري بهذا الاساس تقديم الاسم فبدأ في المقالة الأولى في حدّ الاسم وفصوله وخواصّه وأخّر الفعل ، كما علل البدء بالنكرة قبل المعرفة ، وذلك بقوله : "والاسم أول الكلام ، والنكرة قبل المعرفة ، والفعل ثان"[٢] .

ب- القلة والكثرة :

وقد تناول الأعلم الشنتمري جملة من الموضوعات النحوية مع موضوعات أخرى على وفق هذا الاعتبار (القلة والكثرة) ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : "وأما

---

(١) المصدر نفسه : ٣٨٠/٢ .

(٢) ينظر : المخترع : ١١ .

الفعل فغير محدود ولا معروف الكمية ؛ لإبهامهِ ووقوعه على القليل والكثير من جنسه؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت قامَ زيدٌ فمحتمل أن يكون قيامه مرة أو مرتين أو مراراً، وأن يكون قليلاً في ذاته وكثيراً"(١) .

ج- الخفّة والثّقل :

ومما استند إليه أيضاً ، في تناوله قسماً من المسائل النحوية وغيرها ، هذا الأساس (ألخفّة والثّقل) ومن أمثلته قول الأعلم في أصل الإعراب الذي تكون علامته بالحركات الثلاث المأخوذة من الواو والياء والألف : "وعِلة ذلك أن الحركات أخصر وأخف من الحروف ، ولاسيما هذه الأحرف الثلاثة التي لا تحتمل الحركات لثقلها في أنفسها ..." (٢) .

٢- الحوار والمفاتشة(٣) :

وهو أسلوب عَنِي به العلماء القدماء ، فكان سمة بارزة في منهج التأليف النحوي واللغوي آنذاك ، ويتمثل غالباً بطرحِ السّؤال ثم الإجابة عنه ، وهو ما لجأ إليه الأعلم الشنتمري أسلوباً في عرضِ المسائل وطرح الآراء المختلفة ، ومنه : (فإن قيل ... فالجواب ، أو فإن قال قائل ... ويقال له أيضا وغيرها) ، وقد أفاد الأعلم الشنتمري من هذا الأسلوب في تناوله للمسائل والأحكام النحوية واللغوية ، والتعليل لها وبيانها ،

---

(١) المصدر نفسه : ٥٨ ، وللمزيد ينظر الصفحات : ٤٠ ، و٤١ ، ٤٨ ، و٦٥ ، و٦٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٠ .

(٣) ينظر : العين : ٣/٢ ، فتش : الفَتْشُ والتَّفْتيشُ : طَلَبٌ في بَحْثٍ .

ومن الأمثلة على ذلك ، استعماله هذا الأسلوب في مسألة تعدّي الفعل إلى المفعول به من غير واسطة لقوة دلالة معناه وذلك في قوله : "فإن قال قائل : ما بالَ "مررتُ بزيدٍ" و"لقيتُ زيداً" اختلفا في التعدي ، ومعناهما متفق في أكثر المواضع ؟ فالجواب : أن لقيت إذا وقعت بمرور فهي لا تدل على مرور موافق لمرور به البتة ، ولا يجوز أن يكون بخلاف ذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يكون لَقْيٌ غير واقعٍ بِمَلْقي ، كما لا يجوز ان يكون ضَرْبٌ غير واقع بِمَضْروبٍ ، فصارت لقيت في قوة الدلالة على المفعول به بمنزلة ضربت ، فتعدت بغير واسطة، كما تعدت ضربت ، وباينتها مررت في ذلك فلم تجرِ مجراها"[١] .

٣- تأجيله القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية :

استعمل الأعلم الشنتمري هذا الأسلوب في كتابه (المخترع) فهو يؤجل بعض المسائل اللغوية والنحوية إلى فصولها ، إذ كان حريصاً على أن يذكرها في مواضعها ، تجنباً للاضطراب والتكرار الممل والاستطراد .

---

(١) المخترع : ٩٣ .

ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله في حدّ الاسم وفصوله وخواصه : "... فالاعراب أصل في الاسم كما أن البناء أصل في الفعل والحرف ، وسنأتي على تفصيل ذلك إن شاء الله"(١) .

٤- الاختصار :

اتبع الأعلم الشنتمري الإيجاز والاختصار منهجاً في عرض موضوعات كتابه (المخترع) ، وهذا ما نجده في عدّة مواضع من هذا الكتاب ، ومثال ذلك قوله: "وذكرنا أيضاً في ذلك الفصل حرف الأمر ، وحرف النهي ، وحرف الشرط ، وبينا عللها في جزمها ما بعدها ، فاستغني الآن عن ذكرها هاهنا ، فالتمس موضعها من الفصل تجدها مبينة إن شاء الله"(٢) .

وأودّ ههنا أن أشير إلى أن الأعلم الشنتمري مع اعتماده أسلوب الإيجاز في عرض المسائل والاختصار في طرح مضموناتها ؛ إلا أنه كان يسهب في عرض بعضها إن تطلب الأمر ذلك ، ومن أمثلة ذلك قوله : "قد أتينا على آخر هذه الأقسام مما لا ينصرف في المعرفة بعد ذكرنا ما لا ينصرف البتة ، واحتجنا إلى تطويل هذا الفصل لكثرة تصرفه في الكلام ، وتشعب علله ولم يبق منه إن شاء الله أصلاً ولا فرعاً إلا استوعبناه"(٣) .

---

(١) المخترع : ٨ .
(٢) المصدر نفسه : ١٢٤-١٢٥ .
(٣) المخترع : ٣٧ .

٥- التأثر بالمنطق :

يظهر هذا التأثر في أقوال وعبارات كان الأعلم الشنتمري يرددها ويستدل بها، وسمت تحليله النحوي أو اللغوي بالمنطق ، ومن ذلك قوله في كلامه على قوة تعدي الفعل إلى المكان : "فتعدي الفعل إلى كل مكان مبهم كتعديه إلى كل زمان مبهم ، ولم تبلغ قوة مضارعة المكان للزمان أن يكون كقوة مضارعة الزمان للفعل من أجل أن المكان جوهر موجود أبداً ؛ والزمان عرض متغير من حال إلى حال ، كما أن الفعل عرضٌ منتقل غير ثابت"[١] .

٦- العناية بالمعاني اللغوية :

ان النظر في شرح ديوان أبي تمام يبرز طريقة الأعلم الشنتمري في الشرح الأدبي ، وهي في مكوناتها الظاهرة لا تكاد تختلف عن الطريقة المتبعة لدى أغلب الشراح ، في إيضاح معاني النصوص الشعرية ، وتقريبها من الأفهام فهو يبني نمط عرضه على مستويين أساسيين ، هما :

أ- المستوى المعجمي : الذي يُعنَى بتفسير الألفاظ تفسيراً موجزاً ومركزاً ببيان دلالتها المعجمية .

ب- الغرض الشعري : ويهدف إلى إيضاح غرض الشاعر المقصود .

مع تجزيء هذا المعنى أحياناً وإيضاح أنواع المعارف المسهمة في تكوينه[٢].

وقد أكد ذلك الأعلم الشنتمري في مقدمة شرح الأشعار الستة ، بقوله : "وفائدة الشعر

---

(١) المصدر نفسه : ١٠٢ .

(٢) ينظر : شرح الديوان : ١٠٢/١ .

معرفة لغته ومعناه ، وإلا فالراوي له كالناطق بما لا يفهم ، والعامل بما لا يعلم"[١] ، فكانت عنايته بشرح شعر أبي تمام الطائي وتقريب معناه جلية واضحة ، وهو بهذا يدلل على قدرته وتمكنه من تحليل معاني شعره وإدراكه العميق لخفاياه ، فكان على إيجازه واختصاره يتصف بالدقة وعنصر الإشارة والإيحاء إلى المعنى .

وعناية الأعلم الشنتمري بالمعنى في هذا الشرح تشبه طريقته في شرحه الدواوين أو الأشعار الستة ، فقد بيّنَ الدكتور محمد رضوان الداية في وصفه طريقة الأعلم في شرحه لهذه الدواوين بقوله : "وهو يبدأ الشرح بإيضاح لغوي لعدد من المفردات الغريبة ، ويتبعه بشرحِ المعنى ، وهو لَبِق في شرحه الغريب من الألفاظ ، ويتوخى أن يكون ذلك ملائماً لمعنى البيت"[٢] .

ولزيادة الاطلاع على هذه المستويات المكونة لطريقة الأعلم في شرحه ، أورد هذا المثال ، من القصيدة الأولى في شرحه للبيت الخامس يقول الأعلم : "قال أبو تمام حبيب بن أوس الطائي يمدح محمد بن يوسف الطائي :

وَمِن وَشيِ خَدٍّ لَم يُنَمنَم فِرِندُهُ مَعالِمَ يَذْكُرْنَ الكِتابَ المُنَمنَما

النمنم تدقيق الشيء مع تحسينه ، ومنه الوشي المنمنم ، والكتاب المنمنم دقيق الحروف المُحَسَّن بالضَّبط والنَّقط ، وفرند الحد والسيف ماؤها ورونقها ، والمعالم الآثار الباقية في الديار من آثار الحي ، وهي الرسوم من الأطلال . يقول تبدل أيضاً غاشي هذا المنزل من النظر إلى خد موشي النظر إلى هذه المعالم ، وجعل للخد وشياً لما فيه

---

(١) المصدر نفسه : ١٠١/١ .

(٢) ينظر : شرح الديوان : ١٠٥/١ ، ود. محمد رضوان الداية : تاريخ النقد الأدبي في الأندلس : ١٢٥.

من البياض ، وماء الشباب رونقه إلا أنه غير منمنم أي ليس بوشي في الحقيقة ، يريد تبدل بهذا كله النظر إلى رسوم خفية لدروسها تذكره النظر إلى كتاب دقيق منمنم ، أي هذه الرسوم كهذا الكتاب"[١].

٧- عنايته البلاغية :

ومما عُني به الأعلم الشنتمري في شرحه لديوان أبي تمام الاستعمال البلاغي في كلام الشاعر ومعانيه ، فقد تخلل الشرح عبارات : "وهذا مثل" أو "وهذه استعارة ومثل" أو "هذه كناية" أو "جعل هذا مجازاً" وغيرها . وفي مقابل هذه العبارات نجد أن هناك تمييزاً بينها وبين المعنى أو الحقيقة المقصودة من كلام الشاعر ، ومن الأمثلة على ذلك ، قول الأعلم في شرحه للبيت الثامن عشر من القصيدة الخامسة :

إذا كانَتِ الأَنفاسُ حُمْراً لَدى الوَغى وَضاقَت ثِيابُ القَومِ وَهيَ فَضافِضُ

"... وإنما جعل الأنفاس حُمراً وان كانت غير ملونة مرتبة إعارة وتشبيهاً بالنار لشدة حرها ، ويروى جمراً"[٢] .

ومن أمثلته أيضاً ما جاء في شرحه للبيت (١٥) من القصيدة (٥٩) :

فَانتاشَ مِصرَ مِنَ اللَّتَيّا وَالَّتي بِتَجاوُزٍ وَتَعَطُّفٍ وَتَغَمُّدِ

"انتاش انتقد ، واللتيا والتي كناية عن الداهية الهينة والشديدة"[١] ، وقد أحصى محقق شرح الديوان الإشارات البلاغية التي أوردها الأعلم الشنتمري في شرحه لشعر أبي تمام الطائي ، ورتَّبها في جدول ضمَّ المصطلحات البلاغية[٢] .

---

(١) شرح الديوان : ١٤٥/١ .

(٢) شرح الديوان : ٢٠٣/١ .

٨- توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها :

وقد عني الأعلم الشنتمري بالأصل اللغوي لطائفة من الكلمات كما ذكر اشتقاق كلمات أُخرى ، فمن الأمثلة على الأصل اللغوي ، ما أورده في كتابه (شرح الديوان)، وذلك في شرحه للبيت (٢٦) من القصيدة (٣٤) :

وَالجَعفَرِيّونَ اِستَقَلَّت ظُعْنُهُمْ عَن قَومِهِم وَهُمُ نُجومُ كِلابِ

"الظعن جمع ظعينة ، وهي المرأة في الهودج ، وقد يقال للهودج ظعينةٌ وحده، وللمرأة أيضاً ظعينة ، وأصله من الظعن وهو الرحل"[٣] .

أما الاشتقاق ، فمن أمثلته ما ذكره الأعلم الشنتمري ، في اشتقاق كلمة (اللؤام) إذ قال في شرحه للبيت (٣٣) من القصيدة نفسها :

وَالسَهمُ بِالريشِ اللَؤامِ وَلَن تَرى بَيتاً بِلا عَمَدٍ وَلا أَطنابِ

"واللؤام أحسن الريش ، وهو أن يلصقوا بطن ريشة بظهر أخرى ، واشتقاقه من الالتئام"[٤] .

---

(١) المصدر نفسه : ٥٧/٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١٧/١ ، ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٠٤/١ .

(٤) شرح الديوان : ٤٠٥/١ .

المبحث الثاني
مــوارده اللغويــة

ليس بدعاً أن يعتمد الأعلم الشنتمري على المؤلفات السابقة له مصدراً لتأليف كتبه أو موارد لعرض مادتها ، فقد أخذ علوم اللغة العربية من معين ثر ، حين درس النحو واللغة والشعر على ثلاثة من الشيوخ الذين انتهت إليهم رياسة هذه العلوم في حاضرة قرطبة في الأندلس[١] ، فاستقى المباحث ذات الطبيعة النحوية واللغوية والأدبية ، والتي جاءت مبثوثة في أثناء كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان)، معزوّة إلى علماء

---

(١) وهم : أبو بكر مسلم بن أحمد الأديب (ت٤٣٣هـ) ، أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا، المعروف بابن الإفليلي (ت٤٤١هـ) ، أبو سهل يونس بن أحمد بن يونس بن عيسون الجذامي ، المعروف بابن الحراني (ت٤٤٢هـ) . ينظر : تحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) : ١٤ .

النحو واللغة والأدب ؛ إلا أنّه كان مقلاً في ذكر العلماء والتصريح بأسمائهم ، ولاسيما في كتابه (المخترع) وذلك عند استقصائه المادّة اللغوية والنحوية، ويمكن بيان مصادر الأعلم الشنتمري على النحو الآتي :

أولاً : الأخذ من الشيوخ :

اعتمد الشنتمري على النقل من المصادر التي سبقته فضلاً عن أخذه عن شيخه أبي القاسم الافليلي (ت٤٤١هـ) ، فقد ذكره في مقدمة شرحه لديوان أبي تمام بقوله : "واعتمدت من الروايات فيه على رواية أبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي ، لصحتها وشهرة قصائدها مع ما ضمَّه إليها الشيخ أبو القاسم بن الإفليلي"[١] . ومن الأمثلة على أخذ الشنتمري عن الشيوخ ، ما ورد في شرحه للبيت (٤٨) من القصيدة (٢٤) :

وَعَشِيَّةُ التَلِّ الَّتي نَعَشَ الهُدى أُصُلٌ لَها فَخمٌ مِنَ الآصالِ

"التل الجبل ، والآصل العشي ، وهو يكون واحداً حكى ذلك ابن السكِّيت[٢] ، ويكون جمع أصيل ..." [٣] .

ثانياً : النقل من الكتب :

وأودُّ أن أشير ههنا إلى أن الشنتمري لم يذكر الكتب التي رجع إليها في مسائل اللغة والنحو في كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان) ، ويبدو أنه كان يكتفي بذكر

---

(١) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : ١٤٢/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠٢/١ .

(٣) المصدر نفسه .

المُؤلِّف من دون ذكرٍ للكتاب أو الإشارة إليه ؛ لأنه اقتصر في استقصائه على آراء بعض العلماء المشهورين ، والله العالم .

ثالثاً : الأعلام :

استقصى الأعلم الشنتمري آراء بعض العلماء في اللغة والنحو ، وهم من العلماء المعروفين في هذين العلمين ؛ إلا أنه كان مقلاً في ذكر أسماء العلماء ، والتصريح بها في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) ، وفيما يلي ذكر لأسماء العلماء وعدد المرات التي ذكرهم فيها :

العالم	عدد مواضع ذكره	الكتاب الذي ذُكر فيه	رقم الجزء والصفحة
أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)	١	المخترع	٣٠
الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)	١	المخترع	٣٦
أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ)	١١	المخترع	١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٣ ، ١١٦
أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)	١	شرح الديوان	٥٠٩/١
سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)	٣	المخترع	١٧ ، ١٨ ، ٦٣
ابن السكِّيت يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ)	٢	شرح الديوان	٣٠٢/١ ، ١٦٩/٢
أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت٢٤٩هـ)	١	المخترع	١٦
أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)	٣	المخترع	٤٦ ، ٤٧ ، ١١٦
أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي (ت٣٣٦هـ)	٣	شرح الديوان	١٤٢/١ ، ١٤٣ ، ٥٠٩

أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي القالي (ت٣٥٦هـ)	٣	شرح الديوان	١٤٢/١ ، ١٤٣ ، ٣٠٢
أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الإفليلي (ت٤٤١هـ)	٥	شرح الديوان	١٤٢/١ ، ٤٢٦ ، ٥١٠

- طرائق ذكر الأعلام :

اتبع الأعلم الشنتمري أسلوبين في ذكر العلماء الذين نقل عنهم مادته اللغوية والنحوية في كتابيه (ألمخترع وشرح الديوان) وهما :

١- ذكر كنية العالم أو لقبه .

٢- ذكر اسم العالم فقط .

ومن أمثلة الأسلوب الأول ما أورده في كتابه (المخترع) قوله في الأحرف الثلاثة : "وكان الأخفش يزعم أنها دلائل إعراب كالحركة المتعقبة في آخر الكلمة..." [١] .

ومثال الأسلوب الثاني من كتابه (شرح الديوان) وذلك في شرح للبيت (٣) من القصيدة (٨٤) :

أُصُلٌ كَبُرْدِ العَصبِ نيطَ إلى ضُحىً عَبِقٍ بِرَيحانِ الرِياضِ مَطِيْبُ

---

(١) المخترع : ٦٣ .

"الأصل هنا واحد وهو العشي وقد حكى يعقوب أنه يكون واحداً وجمعاً..."[١].

- طرائق الشنتمري في النقل من مصادره :

كان للأعلم الشنتمري طرائق متعددة في كتابيه اتبعها عند نقله عن مصادره وسأذكرها على النحو الآتي :

١- النقل المباشر :

وهو ما ينقله عن كتب العلماء من دون أن يقول : نقل عن فلان ، أو رُوِيَ عن فلان ، ومن الأمثلة على هذه الطريقة قول الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترع): "والدليل على أنَّ التاء في هذين الأسمين كالحرف الأصلي أن بعض العرب يقول أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ[٢] ، فينسب إليه لفظه ..." [٣] .

٢- النقل غير المباشر :

وهو أن ينقل أقوال العلماء عن طريق آخرين ، من ذلك قول الأعلم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) في كلامه عن العهد : "... حدثني إبراهيم بن المعلى ، قال : سمعت محمد بن الحسن أبا العباس الأحول يقول : العهد الملح ، ومنه قولهم : ملح فلان على ركبته ، أي عهده غير محفوظ عنده"[٤] .

---

(١) شرح الديوان : ١٦٩/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٦٣/٣ . وهو قول يونس .

(٣) المخترع : ٢٤-٢٥ .

(٤) ينظر : شرح الديوان : ٥٠٩/١ .

٣- النقل بالمعنى :

وهو التصرف بالنص الذي ينقله من مصدره ، فيحذف منه حيناً ، ويغير بعض لفظه حيناً آخر ، من غير أن يُخِلَّ بالمعنى ، ومن الأمثلة على ذلك ما نقله الأعلم الشنتمري من نص كلام سيبويه في الاسم الذي على وزن (أفْعَل) المنصرف في النكرة ، إذْ قال[١] : "ثم قال : (فإن قلت هذا أفعل لم تصرف ؛ لأنه صفة على وزن (الفعل) ، فعلا كان بمنزلة أربع في الانصراف ؟ " . والذي قاله سيبويه في هذه المسألة ورد في "باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف" : "إذا قلت : هذا رجلٌ أفْعَلُ لم أصرفْه على حال ؛ وذلك لأنَّك مثَّلت به الوصف خاصَّة ، فصار كقولك : كلُّ أفْعَلَ زيد نصب أبداً ؛ لأنَّك مثَّلت به الفعل خاصَّة"[٢] .

---

(١) شرح الديوان : ١٥ .

(٢) الكتاب : ٣/٢٠٣-٢٠٤ .

المبحث الثالث
أدلة الصناعة في الكتابين

أدلة الصناعة :

هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله[١] . وحدّها السيوطي (ت٩١١هـ) بقوله : "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحالة المستدل"[٢] ، أما فائدة أدلة الصناعة فهي : "التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل"[٣] . وقد اعتمد النحاة في تقعيد الأحكام النحوية على هذه الأصول بأنواعها كالقياس والسماع والإجماع والحال[٤] ، وكان الأعلم الشنتمري واحداً من هؤلاء النحاة الذين اعتمدوا على جملة من الأصول في استقاء قواعدهم النحوية على النحو الآتي ذكره :

أولاً : السماع :

---

(١) ينظر : لمع الأدلة ، للأنباري : ٨٠ .
(٢) الاقتراح ، للسيوطي : ١٣ .
(٣) لمع الأدلة : ٨٠ ، وينظر : الاقتراح : ١٨ .
(٤) ينظر : لمع الأدلة : ٨١ ، والاقتراح : ١٤ .

هو : "الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة إلى الكثرة"[١]، ويُعدُّ السماع أول أصول اللغة والنحو، وأهمها فهو الدليل إلى القاعدة قبل استخراجها ، وهو شاهد على صحة القاعدة بعد ذكرها[٢] .

وقد عوّل عليه الأعلم الشنتمري في استنباط الأحكام النحوية ، وتقرير المسائل اللغوية ، وتجلى ذلك في استشهاده بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب : منظومه ومنثوره في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) وسأبيّن ملامح اعتماد الأعلم الشنتمري على السماع ، وابدأ بـ :

أ- القرآن الكريم :

هو عماد الأدلة النقلية جميعها ، و : "أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[٣]، وهو ذروة الفصاحة وأعلاها نقاءً وصفاءً وأصالة ومنه يأخذُ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم[٤] ، فقد عُني اللغويّون والنحاة بالاستشهاد بآيات الذكر الحكيم ، ومنهم الأعلم الشنتمري فالناظر في كتابيه (ألمخترع وشرح الديوان) يجده قد عوّل على الشاهد القرآني ، واعتمد عليه في توجيه الأحكام النحوية ؛ إلا أنه كان قليل الاستشهاد في هذين الكتابين[٥] . وها أنذا أُقدِّم بين يدي البحث أمثلة للشواهد القرآنية

---

(١) لمع الأدلة : ٨١ .

(٢) ينظر : الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ١٠٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ١٤/١ .

(٤) ينظر : الشاهد وأصول النحو ، د. خديجة الحديثي ٣١ .

(٥) إذ بلغ عدد الآيات المستشهد بها في كتابه (المخترع) خمساً ، أمَّا في كتابه (شرح الديوان) فلم يتجاوز السبع .

التي وردت في الكتابين ، ومن ذلك ما جاء بشأن حذف المضاف إذا أمِنَ اللَّبس إذْ قال الأعلم : "إن هذهِ الأسماء إنما دلت على زمان محصل من حيث كانت توقيتاً للزمان ... ثم اختصر لفظ الزمان ، فَحُذف لعلمِ السامع ، فقام الموقّت له مقامه ، كما حُذف أهل من قوله عز وجل : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[١] فقامت القرية مقامه"[٢] . فقد اتخذ الأعلم من هذه الآية دليلاً يُثبت به صحة اختياره في حذف المضاف ، وقيام المضاف إليه مقامه في الإعراب[٣] .

وقد تنوعت أنماط عرض الأعلم الشنتمري للشاهد القرآني ، فقد يستدل أحياناً بأكثر من آية واحدة على المسألة التي يعرضها ، ومن ذلكَ ما جاء بشأن إلغاء (ما) وتقدير سقوطها ، في قوله : "كما أُلغيت مع حروف الجر في نحو قوله عز وجل : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[٤] ، و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[٥] ، وإنَّما جاز هذا فيها؛ لأنّ (ما) لم تغير بدخولها من المعنى شيئاً فبقي اللفظ على ما كان عليه قبل سقوطها"[٦] .

---

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) المخترع : ٩ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ، للرضي الاسترابادي : ٢٨٣/٢ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن، للعكبري : ٢٠/٢ .

(٤) آل عمران : ١٥٩ .

(٥) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٦) المخترع : ١٢٧ .

وقد يأتي الأعلم الشنتمري بالشاهد القرآني تعضيداً لشاهد شعري وتقوية له ، ومن أمثلة ذلك ما جاءَ في نَعت سَوَّاقٍ بحُطَمِ ؛ لأنه نكرة ، وليس بمعدول عن حاطم، وذلك بقوله : "وكذلك يُحكم على ثُعَل وأُدَد بحكمِ عُمَر وقُثَم حتى يأتي أمر يبين أنه منقول من باب النكرة المبنية على فُعَل في أسماء الأجناس وصفاتها ، نحو جُعَلٍ ونُغَرٍ وحُطَمٍ ، كما قال[١] :

قَدْ لَفَّها اللَّيلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ

ونحو مالاً لُبَداً ، قال الله تعالى : ﴿ **أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا** ﴾[٢] ، وكنحو غُرَفٍ وظُلَمٍ ؛ لأن هذا في أنه اسم للجمع منكور بمنزلة جُعَل في الواحد منكور"[٣] ؛ لأن (فُعَل) لا يعدل عن (فَاعِل) إلا في باب المعرفة ، نحو : عُمَرَ وزُفَرَ[٤] .

وقد وجدت الأعلم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) يعتمد على الشاهد القرآني دليلاً على اقتباس أبي تمام المعاني من القرآن الكريم[٥] ، ومن ذلك ما جاء في شرحه للبيت (٣) من القصيدة (٦٠) :

لا تَمنَعَني وَقفَةً أَشفي بِها داءَ الفِراقِ فَإِنَّها ماعُون

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٢٣/٣ . هو الحُطَم القيسي ويروى أيضاً لرُشيد بن رميض العنزي .

(٢) البلد : ٦ .

(٣) المخترع : ٢٨ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٢٣/٣ .

(٥) فقد صرَّح الأعلم بلفظة (أشار) للدلالة على الاقتباس .

"... وقوفك معي بالديار حتى أبكي عليها وأشفي الداء الذي أودعني فراق أهلها ماعون ، يجب عليك إعطاؤه فلا تمنعني ذلك فتكون من الذين يمنعون الماعون، وإنما أشار إلى قول الله تعالى : ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾[١] "[٢] .

ومن منهج الأعلم الشنتمري الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم في (شرح الديوان) على المسائل النحوية ، ومن ذلك ما أورده في شرحه للبيت (٩) من القصيدة (٥٩) :

يَومٌ أَفاضَ جَوىً أَغاضَ تَعَزِّياً خاضَ الهَوى بَحْرَي حِجاهُ المُزبِدِ

" ... وإنما ثنَّى البحر إتباعاً لقول الله تعالى : ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾[٣] ... وردّ المزبد على الحجى فأفرد ؛ لأنَ البحرينِ هُما الحجى"[٤] .

ويأتي الأعلم الشنتمري بالشاهد القرآني تعزيزاً للمعنى الذي يخلص إليه من البيت الشعري ، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في شرحه للبيت (٥٣) من القصيدة(١) :

هو اللَّيْثُ لَيْثَ الغَابِ بأساً ونَجْدَةً وإنْ كانَ أحيَا مِنْهُ وَجْهاً وأكْرَمَا

قال الأعلم "... وإنما جاز ان يفضله على الأسد في هذه الأخلاق ؛ لأن الأسد ينسب إليه الحياء والكرم ، وقد يجوز ان يكون تفضيلاً في الحقيقة ، وان على لفظ

---

(١) الماعون : ٧ .
(٢) شرح الديوان : ٦٣/٢ .
(٣) الرحمن : ١٩ .
(٤) شرح الديوان : ٥٦/٢ .

التفضيل ، كما تقول الإيمان خير من الكفر ، وليس في الكفر شيء من الخير البتة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾[١] "[٢] .

وقد يأتي الأعلم الشنتمري بالشاهد القرآني دليلاً على إثبات مسألة صرفية ، ومن أمثلة ذلك ما أورده في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (٥٢) :

لَمَعَت أَسِنَّتُهُ فَهُنَّ مَعَ الضُحى سُرُجٌ وَهُنَّ مَعَ الظَلامِ نُجومُ

"يقول لمعت أسنة ذلك اليوم فهن مع شمس الضحى شموس ، والسرج جمع سراج وهو هنا الشمس من قوله عز وجل : ﴿ وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا ﴾[٣] وهو مع نجوم الليل نجوم ..." [٤] . ويظهر مما تقدم ان الأعلم الشنتمري قد اعتمد في كتابيه (ألمخترع وشرح الديوان) على الشاهد القرآني ، واستدل به على صحة ما ذهب إليه من حكم أو إثبات مسألة أو تعزيز معنى ، واختم بالإشارة إلى أن الكتابين قد خَلَوا من الاستشهاد بالقراءات القرآنية .

ب- الحديث الشريف[٥] :

---

(١) سورة الفرقان : ٢٤ .

(٢) شرح الديوان : ١٥٧/١ .

(٣) نوح : ١٦ .

(٤) شرح الديوان : ٢/٢-٣ .

(٥) جواز الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف ، لأن النبي ﴿ ﷺ ﴾ أفصح من نطق بالضاد كما أشار هو نفسه إلى ذلك . ينظر : الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ٣٧٥ وما بعدها ، وفي أدلة النحو : ١٦ ، والشاهد وأصول النحو : ٦١ ، والشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٩٧ .

وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل[١] . أما موقف الأعلم الشنتمري ، فقد استشهد به في كتابه (شرح الديوان) إذْ بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها سبعة أحاديث[٢] ، ووظَّف الأعلم الشنتمري مجمل هذه الأحاديث في التنبيه على مصادر معاني أبي تمام أو زيادة في توضيح معاني البيت الشعري ، ولم يعتمد عليها في استدلالها في موضوعات اللغة الأخرى كالنحو والصرف وغيرهما . وأما كتابه (المخترع) فقد خلا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ولعل ذلك عائد إلى صغر حجمه واقتصاره على موضوعات معينة ، ومع هذا فإن الأعلم الشنتمري يُعَدُّ من المجيزين للاحتجاج بالحديث الشريف ، فضلاً عن استشهاده بأقوال الصحابة وزوجات النبي (رضي الله عنهنّ) وسأعرض لذلك لاحقاً .

فمن أمثلة استشهاد الأعلم بالحديث الشريف في التنبيه على مصادر معاني أبي تمام ، ما جاء في شرحه للبيت (٥) من القصيدة (٣٧) :

وَبَلاقِعاً حَتَّى كَأنَّ قَطِينَهَا حَلَفُوا يَمِيْناً في بلاَكَ غَمُوسا

إذ قال : "حلفوا يميناً غموساً ، فخلت منهم وصارت بلاقع بعدهم . وإنما أخذ هذا من قول النبي ﷺ[٣] : (اليَمِين الغَمُوسُ تَذَرُ الدِّيَارَ بَلاَقِعَ) "[٤] .

وقد يأتي الأعلم بقول من أقوال الصحابة تعضيداً لشاهد شعري وتقوية له وزيادة في توضيح المعنى وتعزيز الشرح ، ومن ذلك ما جاء في شرحه للبيت (٣٢) من القصيدة (٣٧) :

أَلوى يُذِلُّ الصَعبَ إن هُوَ ساسَهُ وتَلِينُ صَعْبَتُهُ إذا ما سُيِّسَا

---

(١) ينظر الشاهد وأصول النحو : ٦١ .

(٢) ينظر : شرح الديوان ٣٢٢/١ ، و٣٥٣ ، و٣٧٥ ، ٤٢٨ ، و٤٣٣ ، و٥٤٧ ، و١٩٠/٢ .

(٣) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٧٢٤/٣ .

(٤) شرح الديوان : ٤٢٨/١ .

" ... فإذا ساس الصعب ووليه أذلّه ، وإذا أصبح هو أسَيْسٌ لان جانبه ، وذلت صعبته ، وهذا كما قال الهذلي :

إذا سَيَّدْتَهُ سَيَّدْتَ مِطواعَةً وَمَهما وَكَلتَ إلَيهِ كَفاه

ويُعرف منه حسن الطاعة إذا كان مرؤوساً ، وهذا كما قال عمر ﷺ[١] : (قَدْ أَلَنَّا وَإِيْلَ عَلَيْنَا) "[٢] .

ومنها ما يأتي كما هو دأب الأعلم في بيان مصادر كلام الشاعر ، مستشهداً بقول من أقوال زوجات النبي ﴿ ﷺ ﴾ ، وذلك في شرحه للبيت (٢٣) من القصيدة (٢٩) :

يَقولُ فَيُسمِعُ وَيَمشي فَيُسرِعُ وَيَضرِبُ في ذاتِ الإلاءِ فَيوجِعُ

"يقول هو جهير الصوت ، فإذا قال أسمع ، ومُجدّ في سعيه ، فإذا مشى أسرع، ومجتهد في الدين ، فإذا ضرب في جدٍّ أوجع ، وإنما أخذ هذا من قول عائشة في عمر (رضي الله عنهما) [٣] : (كان عمر إذا مشى أسرَع ، وإذا كَلَّمَ أسمَع ، وإذا ضَرب أوجع) "[٤] .

نخلص مما عرضناه إلى أنَّ الأعلم الشنتمري ممن يستشهد بالحديث الشريف وأقوال الصحابة ولكنّه مقلٌّ في ذلك .

ج- كلام العرب :

---

(١) ينظر : الكشف والبيان ، للنيسابوري : ٨٧/١ .

(٢) شرح الديوان : ٤٣٣/١ .

(٣) ينظر : الكامل ، لابن الأثير : ٥٩/٣-٦٠ .

(٤) شرح الديوان : ٣٥٢/١-٣٥٣ .

هو المصدر الثالث لِمَا يُستشهد به في اللغة والنحو ، ويُقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم[١] . وأول فروع هذا الرافد الذي عوّل عليه العلماء هو :

١- الشعر :

وهو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم ؛ لأنه ديوانهم ومرجع أنسابهم وسجل تاريخهم ووقائعهم[٢] .

وقد اعتنى الأعلم الشنتمري بالشاهد الشعري ، ولم يتجاوز في الاستشهاد عصور الاحتجاج ، فكل من أخذَ عنه كان شاعراً يُحتجُّ به ، سواء أكان من الجاهليين أم المخضرمين والإسلاميين ، فمما استشهد به في كتابه (المخترع) لإثبات المسائل النحوية ، ما أوردَهُ من كلامهِ على دليلِ الإعراب في الاسم المعتل ، وذلك في قوله: "فنحن نجد الاسم المعتل تدخله الحركة التي هي دليل النصب في قولك رأيت القاضيَ والغازيَ ، وتدخله الحركات الثلاث إذا اضطرَ الشاعر كما قال[٣] :

لا بارَكَ اللَهُ في الغَوانيِّ فَما يُصبِحنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

فحرك الياء بالكسر كما يُحركها في حالِ النصب"[٤] . فأجرى المعتل مجرى الصحيح[٥] ، ورده إلى أصله[٦] .

ومن أمثلة ما استشهد به الأعلم من الشعر على المسائل الصرفية في (المخترع) ما جاء في كلامه على المُؤنث المَعدول ، إذْ يقول : "وفجارِ إنما هو

---

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٧٧ .

(٢) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٩-٣٢ .

(٣) عبيد الله بن قيس الرقيات . ينظر : ديوانه : ٣ .

(٤) المخترع : ٧٨-٧٩ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣٥٤/٣ .

(٦) ينظر : الخصائص : ٣٧٤/٢ ، وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ١١٥ .

معدول عن اسم المصدر ؛ وكأنه في التقدير معدول عن فَجَرة والدليل على ذلك قول النابغة[١] :

إنّا اِقتَسَمنا خُطَّتَينا بَينَنا فَحَمَلتُ بَرَّةَ وَاِحتَمَلتَ فَجارِ

فجعل برَّةَ اسماً علماً للبِرِّ ، فلم يصرفه ، ولو عدله فقال بَرَار لوجب أن يبنيه كما بنى فَجارِ حيث عدله عن فجرة"[٢] . فاستدل بالشعر على جعل (فجار) معدولاً عن الفجرة المؤنثة (معرفة علماً) [٣] .

والأعلم الشنتمري في بعض الأحيان ينسب البيت إلى قائله : وفي بعضها لا ينسب ، ومما نسبه من شعر ما أورده في جواز قطع الصفة في المعرفة مع الواو ، وذلك في قوله : "ان النعوت قد تذكر على طريق الثناء والمدح بعد أن يعرف الممدوح عيناً ، ولهذا وجب أن يُقطع من الأول كثيراً ، ويُحمل على إضمار أعني ، أو على إضمار مبتدأ ، كما قالت الخِرْنِق بنت هَفّان[٤] :

لا يَبعَدَن قَومي الَّذينَ هُمُ سَمُّ العُداةِ وَآفَةُ الجُزرِ

النَّازِلينَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ وَالطَيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزرِ

فقطعت النازلين والطيبون من القول ، وحملت كل واحد منهما على إضمار"[٥] . فاستدل بالشعر على نصبِ مَعاقد بـ(الطيبون) ، وان المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما نون[٦] .

---

(١) ينظر ديوانه : ٥٥ .

(٢) المخترع : ٤٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/٣ ، والمقتضب : ٣٧٤/٣ ، والخصائص : ٢٦٠/٣ .

(٤) ينظر : ديوانها : ٢٩ .

(٥) المخترع : ٥٥ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢٠٢/١ .

وقد يسوق الأعلم في المسألةِ الواحدة أكثر من بيت شعري لشعراء مختلفين ، ومن أمثلة ذلك ما جاءَ في كلامه على دليل أخذ الحركات من الحروف (الألف ، والواو ، والياء) قوله : "دليل ذلك أنك إذا أشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها ، كقولك : أبو وأبا وأبي ؛ ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت اتبعوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الروي إن كان مفتوحاً ألفاً ، كقول جرير[١] :

بانَ الخَليطُ وَلَو طُوِّعتُ ما بانا وَقَطَّعوا مِن حِبالِ الوَصلِ أَقرانا

وان كان مضموماً واواً ، كقول الأعشى[٢] :

هُرَيرَةَ وَدِّعْها وَإِن لامَ لائِمُو غَداةَ غَدٍ أَم أَنتَ لِلبَينِ واجِمُ

وان كان مكسوراً ياءً ، كقول زهير[٣] :

أَمِن أُمِّ أَوفى دِمنَةٌ لَم تَكَلَّمِي بِحَومانَةِ الدَّرّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ "[٤]

فاستدل الأعلم بالشاهد الشعري على وصل القافية بالألف والواو والياء في حالة الرفع والنصب والجر[٥] .

أما في كتابه (شرح الديوان) فقد وظف الأعلم الشنتمري النص الشعري لغرض بيان المعاني وزيادة إيضاح دلالتها كما في قوله في شرح البيت (٣٣) من القصيدة (٢٨) :

حَتّى استَفَادَ الحَقُّ وَهُوَ المُشتَفي مِنكُم وَما لِلدينِ فيكُم ثارُ

---

(١) ينظر : ديوانه : ١٦٠ .

(٢) ينظر : ديوانه : ١٢٧ .

(٣) ينظر : ديوانه : ١٦ ، والبيت مطلع معلقته .

(٤) المخترع : ٧٦-٧٧ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٠٤-٢٠٥ . ، (باب وجوه القوافي في الإنشاد) .

"والمعنى أنهم يشتفون بما يدركون من نهك الإسلام ، ولا يكون للإسلام فيكم شفاء لأنهم غير أكفاء للمسلمين ، وهذا كقول زهير[١] :

فَإِن يُقتَلوا فَيُشتَفى بِدِمائِهِم وَكانوا قَديماً مِن مَناياهُمُ القَتلُ "[٢]

وكذلك استشهاد الأعلم الشنتمري بالشعر لمقابلة معنىً عند أبي تمام على معنى عند غيره كما في قوله في شرح البيت (٣٠) من القصيدة (٤) :

فَوَ اللَهِ لَو لَم يُلبِسِ الدَهرَ فِعلَهُ لأَفسَدَتِ الماءَ القَراحَ مَعايِبُه

"يقول لولا أن هذا الممدوح تلافى الزمان ، وحلاه بكرمه ، وألبسه برود فضله ، لتناهي فساده ، وغير كل شيء بمعايبه حتى الماء القراح الخالص العذب ، وهذا ضد ما قال الفرزدق[٣] :

وَلَو لَبِسَ النَهارَ بَنو كُلَيبٍ لَدَنَّسَ لُؤمُهُم وَضَحَ النَهارِ "[٤]

ويستشهد الأعلم الشنتمري بالشعر ، ليوازن به بين المعاني التي يوردها أبو تمام في أشعاره كما في قوله في شرح البيت (١٤) من القصيدة (٤٩) :

سَفِيهُ الرُمْحِ جَاهِلهُ إذا ما بَدَا فَضْلُ السَّفِيهِ عَلَى الحَلِيمِ

"وهو لشدة بأسه وخروجه في الحرب عن القصد يبدو من رمحه ما يظهر ، ويبدو من السفيه الجاهل في تجاوز فعله وخرقه فيه ، وهذا كقوله[٥] :

---

(١) ينظر : ديوانه : ٣٥ .

(٢) شرح الديوان : ٣٤١/١ .

(٣) ينظر : ديوانه : ٣٥ .

(٤) شرح الديوان : ١٩٦/١ .

(٥) وهو من قصيدة أبي تمام التي مطلعها :

لَهُم جَهلُ السِباعِ إذا المَنايا تَمَشَّت في القَنا وَحُلومُ عادِ "[١]

ونجد الأعلم الشنتمري قد وظف النص الشعري أيضاً للإشارة إلى مصادر معاني أبي تمام ، ومن ذلك ما جاء في شرح البيت (٧) من القصيدة (٩٩) :

قَتَلَتهُ سِرّاً ثُمَّ قالَت جَهرَةً قَولَ الفَرَزدَقِ لا بِظَبيٍ أَعفَرِ

"يقول قتلتني سرّاً بما أودعت قلبي من الحزن ، ثم قالت جهرة به لا بظبي أعفر ، وهذا مثل في الدعاء على الإنسان عند الشماتة به ، وإنما ذكر الفرزدق ؛ لأنه قال حين بلغه موت زياد[٢] :

أَقولُ لَهُ لَمّا أَتاني نَعِيُهُ بِهِ لا بِظَبيٍ بِالصَريمَةِ أَعفَرُ "[٣]

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ، ما قاله الشنتمري في شرحه للبيت (٢٣) من القصيدة (٤) :

سَما لِلعُلى مِن جانِبَيها كِلَيهِما سُمُوَّ عُبابِ البحرِ جاشَت غَوارِبُه

"شبه سموّه إلى العلى شيئاً بعد شيء ، وتماديه في ذلك بسموّ البحر إذا هاجت أمواجه وارتفعت وتتابعت شيئاً بعد شيء ، وإنما اقتدى في هذا التشبيه بقول امرئ القيس[٤] :

سَقى عَهدَ الحِمى سَبَلُ العِهادِ وَرَوَّضَ حاضِرٌ مِنهُ وَبادِ .

(١) شرح الديوان : ١/٥٣٠-٥٣١ .

(٢) ينظر : ديوان الفرزدق : ١/٢٠١ ، وهو من قصيدة قالها في هجو مسكين بن عامر وكان رثا زياد بن أبيه .

(٣) شرح الديوان : ٢/٢٤٢-٢٤٣ .

(٤) ينظر : ديوانه : ٣١ .

سَمَوتُ إِلَيها بَعدَ ما نامَ أَهلُها سُموَّ حَبابِ الماءِ حالاً عَلى حالِ "[١]

وجدير بالذكر أن الأعلم الشنتمري لم يستشهد بالشعر في كتابه (شرح الديوان) في المسائل النحوية والصرفية والصوتية .

٢- النثر :

عُني علماء العربية بكلام العرب مما جاء في منثور حواراتهم ، وعلى مقتضى عاداتهم ، واتخذوا منه شواهدَ في تقعيد القواعد النحوية[٢] ، ونعني بكلام العرب المنثور والمنظوم .

أ- لغات العرب :

تُعدُّ لغات العرب أحد روافد النثر التي استقى منها النحاة ، وعوّلوا عليها في مؤلفاتهم ، ومنهم الأعلم الشنتمري ، فقد عوّل على هذا الرافد النثري في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) ، وكان في بعض الأحيان يوجّه بعض الأحكام النحوية والصرفية في ضوء لغات العرب ، وسأضع أمثلة لذلك من الكتابين : فمن أمثلة ما استشهد به من لغات العرب في كتابه (المخترع) في المسائل النحوية ، ما جاء في كلامه على الحرف الملغى عن العمل ، وذلك بقوله : "ومن هذه الحروف (ما) في لغة بني تميم ، في قولك : ما زيدٌ قائمٌ ، وعلتها أنها لا تستبد بنوع دون نوع ؛ لأنك تدخلها

---

(١) شرح الديوان : ١٩٤/١ .

(٢) ينظر : ارتقاء السيادة : ٤٧-٥١ .

مرة على الاسم ومرة على الفعل"[١] أي لا يعملونها في شيء[٢] . ومن أمثلة ما استشهد به الأعلم في كتابه (المخترع) من لغات العرب من غير أن يسمّيهم في المسائل الصرفية ما أورده في ما امتنع صرفه من الأسماء على وزن (فَعْلان فَعْلَى)، إذْ يقول : "هو مضارع لأحمر لأنه صفة مثله ... والدليل على ذلك أن الهاء لا تلحقه ... ودليل ثان أن العرب تنسب إلى بَهْراء وصَنْعاء : بَهْرانِيٌّ وصَنْعانِيٌّ ، فأبدلوا الهمزة نوناً"[٣] .

ومن أسلوب الأعلم الشنتمري أنه يعزز استشهاده بلغات العرب بشواهد شعرية ، ومن ذلك ما جاء في كلامه على عمل (لا) وذلك في قوله : "ومن أجل ضعف (لا) تلزم عملاً واحداً في جميع اللغات ، ولا لزمها أن تكون عاملة البتة كما كانت (إنَّ) وحروف الجر لازمين لعمل لا يتعديانه ، وهما مع ذلك غير مفارقين للعمل ؛ ألا ترى أن بعض العرب أعملها عمل (ليس) فرفع بها الاسم ونصب الخبر، كما فعل أهل الحجاز بـ(ما) كما قال[٤] :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فأنا ابنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

---

(١) المخترع : ١٢٨ .

(٢) ينظر الكتاب : ٥٧/١ .

(٣) المخترع : ١٩-٢٠ ، وينظر : الكتاب : ٣٣٦/٣ . في صنعاء : صنعاني وفي بهراء قبيلة قضاعة .

(٤) وهو لسعد بن مالك القيسي . ينظر : الحماسة : ٢٦٦/١ ، وينظر : الكتاب : ٢٩٦/٢ .

فرفع براح بـ(لا) وأضمر الخبر"[١] . حيث أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع بها الاسم (براح) وحذف الخبر[٢] . أمَّا في كتابه (شرح الديوان) فقد أورد لغات العرب شاهداً مرتين فقط ، أحدهما ورد في (ذو) بمعنى (الذي) في شرحه للبيت (٢١) من القصيدة (٤) :

إذا أَنتَ وَجَّهتَ الرِكابَ لِقَصدِهِ تَبَيَّنتَ طَعمَ الماءِ ذو أَنتَ شارِبُه

"فكان في ذلك بمنزلة من نظر إلى ماءٍ فتبين طعمه قبل أن يشربه ، وقوله : "ذو أنت شاربه" وهي لغة لطيئ"[٣] .

والثاني ما استشهد به الأعلم على مسألة صرفية بلغة بني تميم وذلك في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (٢٥) :

بِالقائِمِ الثامِنِ المُستَخلَفِ اِطَّأَدَت قَواعِدُ المُلكِ مُمتَدّاً لَها الطِّوَلُ

"وكان ينبغي أن يقول اطّأدت ولا يهمز ؛ لأنها منقلبة من واو ولكنه همزها ضرورة وتشبيها بالألف الزائدة التي قد يهمزها بعض العرب ، نحو احمارَّ واصفارَّ فيقول : أحمرّ وأصفرّ ، ويقول في دابة دأبة ، وهي لغة مشهورة"[٤] .

ب- الأمثال :

---

(١) المخترع : ١٢٠-١٢١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥٨/١ و٢٩٦ ، والمقتضب : ٣٦٠/٤ ، وشرح المفصل : ٢٦٧/١ .

(٣) شرح الديوان : ١٩٣/١-١٩٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٣١٢/١ .

الأمثال التي تقع شَواهد نثرية في النحو العربي شواهد موثقة[١] ، إذْ يجتمع في المثل أربعة أمور : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحُسن التشبيه وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة[٢] . وقد احتج الأعلم الشنتمري بالأمثال وأقوال العرب في كتابيه (المخترع) [٣] و(شرح الديوان) [٤] ، فمن أمثلة الشاهد المثلي في (المخترع) دليلاً على المسائل النحوية ما جاء في كلامه على الفعل (عسى) وذلك بقوله : "... ولضَعفِ (عسى) لم تَعمل في المُقدم عليها ، ولا تُصُرِّفَ في مَفعولِها ، وإنما يكون مَفعولها أبداً أن وصلتها ، كقولك : عَسى زيدٌ أنْ يقومَ ، ولو قلت عسى زيدٌ القيامَ لم يَجز ، وعسى زيدٌ قَائِماً لم يَجز إلا في الشعر ، كما قال : عِسى الغُوَير أبْؤُساً ، وهذا مثال شاذ لا نظيرَ له في هذا"[٥] فالشذوذ في هذا المثل ورود خبر (عسى) اسماً صريحاً مع أن المعروف في خبرها أن يكون مضارعاً مقروناً بأن أو مجرداً منها ، فأجروا فيه (عسى) مجرى (كان)[٦] .

---

(١) ينظر : مقدمة المستقصى للزمخشري .

(٢) ينظر : مجمع الأمثال ١٤/١ .

(٣) ينظر : المخترع : ١٣٦-١٣٩ . ذكر (المحقق) ثمانية عشر ومائة من الأمثال والأقوال من تراكيب ونماذج نحوية وهي الأغلب في فهرس الأمثال .

(٤) ينظر : شرح الديوان : ٤٣٧/٢ . ذكر محقق الكتاب سبعة من الأمثال والأقوال المأثورة فقط في فهرس الأمثال .

(٥) المخترع : ١١٧ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١٥٨/٣ ، وخزانة الأدب : ٣١٦/٩-٣١٧ .

ومن أمثلة استشهاده بالشاهد المثلي في كتابه (شرح الديوان) على المسائل الصرفية ، وقد أرْدَفه الأعلم الشنتمري بشاهد شعري ، ما جاء في شرحه للبيت (١١) من القصيدة (٣١) :

يَقُوْدُ نَوَاصِيهِم جُذَيْلُ مَشَارِقٍ إذَا آبَهُ هَمٌّ عُذَيْقُ مَغَارِبِ

"الجُذَيْلُ تصغير جَذْل ، وهو عود ينصب للإبل تَحتكُّ إليه فتشفى به ، ومن قول الأنصاري يوم السقيفة : "أنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ"[١] والعُذَيْق تصغير عَذْق[٢] ، وهي النخلة ، والمُرجَّبُ المشتد ، وهذا مثل يضرب لكل من كان عالماً بشيء ، وهذا التصغير معناه التفخيم والتعظيم ، ونحو هذا في كلامهم كثير قال لبيد[٣] :

وَكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينَهُم دُوَيهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنها الأَنامِلُ "[٤]

ومن أمثلة استشهاده بالشاهد المثلي في كتابه (شرح الديوان) أيضاً ما أورده في شرحه للبيت (٣٩) من القصيدة (٣٩) :

وَهِرجاماً بَطَشتَ بِهِ فَقُلنا خِيارُ البِّزْ جَاءَ عَلى القَعودِ

"هرجام ملك من ملوك العجم ، يقول بطشت به فأهلكته فكان بمنزلة الذي قيل فيه : (خيارَ البزجَاء على القعود) ، وهذا المثل في حرب البسوس[١] ، وكان رجل قد

---

(١) ينظر : الأمثال للأصمعي : ١٠٦ ، ومجمع الأمثال : ٣١/١ .

(٢) ينظر : النخلة : أبو حاتم السجستاني : ١٥٣ ، (قال : والعَذْق بالفتح ، عند أهل الحجاز : النخلة . وأما العِذْق بالكسر ، فالقنو ، ويقال : القنا) .

(٣) ينظر : ديوانه : ١٣٢ ، والبيت من قصيدة للبيد في رثاء النعمان بن المنذر .

(٤) شرح الديوان ٣٧٢/١ .

أخرج بنيه يتصيَّدون ، فلقيهم أعداؤهم فقتلوهم ووضعوا رؤوسهم في أوعية الصيد على قُعُود كان لهم ، ووجَّهوه بينهم ، فظن أنه موقر صيداً ، فلما فتح الأوعية نظر إلى رؤوس بنيه فقال خيار البزجاء على القعود ، فذهبت مثلاً في كل هالك"[٢] .

ثانياً : القياس :

وقد حدّه أبو البركات الأنباري بقوله : "هو حَمْلُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٣] ، وقال أيضاً : "هو حَمْلُ فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[٤] . وللقياس أربعة أركان : "أصل : وهو المَقِيسُ عليه ، وفرعٌ وهو المقيس ، وحكمٌ ، وعلَّةٌ جَامِعةٌ"[٥] .

فالقياس أخذ به النحويون البصريون والكوفيون وسواهم ، على تفاوت مقدار الأخذ ، وعُدّ أصلاً من أصول هذا العلم[٦] . أمَّا موقف الأعلم الشنتمري من القياس في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) فقد أفاد منه وتردد ذكره في مواضع من الكتابين ،

---

(١) البسوس هي خالة جساس بن مرة الشيباني ، وكانت لها ناقة ، يُقال لها سراب ، فرآها كليب وائل في حِمَاه وقد كسرت بيض حمام كان قد أجاره ، فرمى ضرعها بسهم ، فوثب جساس على كليب فقتله ، فهاجت حرب بكر وتغلب ابني وائل بسببها أربعين سنة ، حتى ضربت العرب بشؤمها المثل . ينظر : مجمع الأمثال : ٤٣٩/٢ ، وشرح الديوان : ٤٥٢/١.

(٢) شرح الديوان : ٤٥٢/١ .

(٣) لمع الأدلة : ٩٥-٩٨ ، وينظر : الاقتراح ، للسيوطي : ٢٠٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٣-٩٥ .

(٥) الاقتراح : ٢٠٨ .

(٦) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ١٩٥ .

وتمثلت هذه الإفادة في الاحتكام إلى القياس في تقعيد المسائل النحوية والصرفية وغيرها .

وسأعرض أمثلة مما وقفت عليه في الكتابين ، وابدأ بـ(المخترع) :

١- بيان ما يقاس عليه :

ومن أمثلته في (المخترع) [١] قوله : "ووجب للمضمر البناء من حيث وجب للمبهم ، وعلته كعلته ، فقس المضمر عليه"[٢] . وجاء أيضاً : "وجب ان تأتي صفات الله عز وجل بعده على طريق الثناء عليه والتعظيم له لا على معنى التبيين لإسمه وإخراجه من الالتباس بغيره ، والذي يجري في هذا الباب مجرى المدح لأنه ضده فقسه عليه"[٣] .

٢- بيان ما كان أسهل من طريق القياس :

جاء في (المخترع) : "فلما كان الفعل فرعاً والاسم أصلاً ، كان أسهل من طريق القياس لا الاستعمال أن يدخل الفعل على الاسم في الجر"[٤] .

٣- بيان ما يطرح من القياس :

ومن ذلك في (المخترع): "فلما كانت الألف كما وصفنا، ولم يكن بدّ من فرق بين التثنية والجمع في حال نصبهما ، وجب أن يطرح هذا القياس الذي قدمنا"[١].

---

(١) ينظر : أمثلة القياس في المخترع : ١٣ ، ١٥ ، ١٩ ، ٣٥ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٨٢، ٩٦ ، ١١٦ .

(٢) المخترع : ٤٤ .

(٣) المخترع : ٥٥ .

(٤) المصدر نفسه : ١٣ .

٤- بيان ما ينبغي قصرُهُ على القياس :

ومن أمثلته في (المخترع) : "فلما كانت الخمسة أسماء في حال أفرادها محذوفة معربة بالحركات وكان حذفها شاذّاً ؛ لأن الذي كان يجب لها في القياس أن تكون أواخرها منقلبة إلى الألف بمنزلة (قفا وعصا) ونحوهما من الأسماء المقصورة رُدّت في حال الإضافة ، وكان ينبغي أن تكون مقصورة على القياس"[٢] .

٥- بيان ما جاء على غير قياس :

ومما ورد في (شرح الديوان) مثالانِ فقط ، أحدهما ما أورده الأعلم في شرحه للبيت (١٨) من القصيدة (٣) ، في بيان ما هو على غير قياس :

بِكرٌ فَما اِفْتَرَعَتْها كَفُّ حادِثَةٍ وَلا تَرَقَّت إِلَيها هِمَّةُ النُوَبِ

"ولما جعلها بكرًا ذكر الافتراع وهو الافتضاض ، والنوب جمع نائبة على غير قياس"[٣] . والثاني أورده الأعلم في بيان ما هو على غير قياس أيضاً[٤] .

ثالثاً : الإجماع :

والمراد به إجماع نحاة : البصرة والكوفة[٥] ، وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المَقيس على المنصوص وإلا فلا[١] .

---

(١) المصدر نفسه : ٦١ .

(٢) المصدر نفسه : ٨٢ .

(٣) شرح الديوان : ١/١٧٤-١٧٥ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢/٣١١ .

(٥) ينظر : الاقتراح : ١٨٧ .

وقد استدل الأعلم الشنتمري به ، في كتابه (المخترع) في موضع واحد فقط ؛ إلا أنَّه لم يصرح بعبارة (الإجماع) وإنَّما عبر عنه بـ(متفق) ، جاء ذلك في قوله : "وأمَّا ما فيه ألف التأنيث فمتفق عليه في أنه لا ينصرف بوجه ، اسماً كان أو صفة..." [٢] .

رابعاً : استصحاب الحال :

هو "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[٣] ، وقد استدل النحاة البصريون والكوفيون بهذا الأصل عندما لم يجدوا دليلاً آخر من سماع أو قياس[٤] . واعتدَّ به الأعلم الشنتمري وتمسك به ، والألفاظ التي استعملها للدلالة عليه هي : (الأصل) و(على أصله) وغيرها ، ولم يورد لفظ (استصحاب الحال) صراحة ، وقد استدل به في مواضع كثيرة[٥] ، في كتابه (المخترع) ومن ذلك :

١- مثال التمسك باستصحاب الحال على صرف الاسم المؤنث ، قول الأعلم : "وأما هِنْدٌ وما أشبهه فهي على أصلها ؛ لأنها لم تزل اسماً لمؤنث ، فكانت لذلك أخف شيء ، فلذلك جاز فيها الصرف"[٦] .

٢- واستدل الأعلم بالأصل على تَمكُّن الاسم ، بقوله : "فالتمكن على ضربين : تمكن متناه ، وتمكن ناقص ، فالمتناهي منهما : أن يكون الاسم مُستقراً على

---

(١) الخصائص : ١٨٩/١ ، وما بعدها ، باب القول على إجماع أهل العربية .

(٢) المخترع : ١٨ .

(٣) لمع الأدلة : ١٤١ ، والاقتراح : ٣٧٤ .

(٤) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٤٥٠ .

(٥) ينظر : المخترع : ١٠ ، ١٣ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٢، ١١٦ وغيرها .

(٦) المصدر نفسه : ٣٧ .

أصله ، غير مضارع لغيره ، والتمكن الناقص : أن يخرجَ الاسم عن أصله بمضارعته الفعل"[١] .

٣- ومثال استصحاب الحال في فعل الأمر ، قول الأعلم : "وفعل الأمر لم يخرج إلى مثل ما خرج إليه الفعل الماضي من المضارعة ، فلم يخرج عن السكون الذي هو أصله"[٢] .

خامساً : العلل :

العلة هي : "الوصف الذي يكون مظنّة الحكم في اتخاذ الحكم ، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"[٣] . وقد عُني نحاتنا العرب المتقدمون بالتعليل لمسائل النحو[٤] ، ومنهم الأعلم الشنتمري إذْ لا نكاد نقف في كتابه (المخترع) على حكم نحوي أو مسألة نحوية ، أو صرفية عرض لها ، إلا يذكر تعليلها ويكشف أسرارها ، وهو لا يكتفي بذلك بل يتصور اعتراضاً على ذلك الرأي ، ويجيب عن ذلك الاعتراض ، مُعلِّلاً للسؤال والجواب ، فنجد العلل في كتابه (المخترع) تُزيل ما في القواعد اللغوية والنحوية من غُموض ، فضلاً عن أنَّها تُيسِّر إيصال القواعد إلى أذهان الدَّارسين ، ومن العلل التي وردت في (المخترع) ما يأتي :

١- علة كراهية اللَّبس :

---

(١) المصدر نفسه : ١٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١١٢ .

(٣) النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها) ، د. مازن المبارك : ٩٠ .

(٤) من ذلك ما ذكرته كتب التراجم أن : "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل عبد الله بن بن أبي إسحاق الحضرمي" : إنباه الرواة : ١٠٢/٢ .

وهي من العلل التي توخَّاها العرب في كلامهم ، بدافع الحرص على الإبانة والوضوح ليتحاشوا ما خلط بين المعاني[١] ، ومِمَّا عَلَّله بها الأعلم الشنتمري تعليله لزوم علامة التأنيث ، بقوله : "وعلة ذلك أن الاسم المؤنث قد يقع للمذكر كما قد يقع الاسم المذكر للمؤنث ؛ فاذا أسند الفعل إلى المؤنث أُلْحِقَ العلامة لِئَلاَّ يلتبس بالمذكر المسمَّى به"[٢] .

٢- علة التخفيف :

وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول ، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم[٣] . وممَّا جاء منها في (المخترع) : "وأمَّا أيَّانَ فظرف يصلح للزمان والمكان ... ووجب له السكون فَحُرِّكَ لالتقاء الساكنين ، وخُصّ بالفتحة لخفتها مع قربها من الذي أُخذت منه ، وهو الألف"[٤] .

٣- علة الشبه :

وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً[٥] ، والعرب تميل إلى تشبيه الشيء بالشيء ، وتعطيه حكمه ، يقول سيبويه : "وهم ممَّا يُشبّهون الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في جميع الأشياء"[٦] . ومن أمثلتها في (المخترع) ما جاء على المستوى الصوتي ، إذْ يقول الأعلم : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم

---

(١) ينظر : علل النحو ، للورَّاق : ٨٢ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٧٧ ، ٣٨٥ .

(٢) المخترع : ٥٩ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤/١١٣-١١٥ ، وعلل النحو : ابن الورّاق : ٨٣ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٧٢-٣٧٣ .

(٤) المخترع : ٤٥ .

(٥) ينظر : علل النحو : ٨٣ .

(٦) الكتاب : ٣/٦٤٦ .

بِغُنَّة وسهولة دون تكلف حركة من اللِّسان ، وهي مع ذلك أقرب حروف الزيادة شبهاً بحروف المدِّ واللِّين"[١] .

٤- علة الفرق :

وهي علة تتصل بقصد الإبانة ، إذْ يُعطى للحكمين المتشابهينِ مظهرانِ مختلفان توخياً لدقة الدَّلالة[٢] ، ومن ذلك ما ورد في (المخترع) ، إذْ يقول الأعلم الشنتمري : "فلما كان الاسم المفرد قد وجبَ له أن يعربَ بالحركات ، وكانت الحركات مناسبة لهذه الأحرف الثلاثة ، من حيث كانت مأخوذة منها ، وجب ان يكون الاسم المثنى معرباً بتلك الأحرف ؛ لأنَّها أصل الحركات ، مع ما أرادوا من الفرق بين اعراب الواحد والمثنى"[٣] .

٥- علة كثرة الاستعمال :

وهي علة يستدل بها في الغالب ، لبيان بضعة أحكام منها الحذف[٤] ، ومن أمثلتها في (المخترع) : "... وهذا أيضاً يقوي دخول حرف النداء على الألف واللام في اسم الله تعالى مع كثرة الاستعمال ، وكون الألف واللام فيهما عوضاً من همزة إله المحذوفة"[٥] .

٦- علة الاستثقال :

وهي ان يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفاً أو حركة[٦] ، ومنها ما علله الأعلم في في قوله : "... إلا أن يكون ما قبل الاسم الآخر ياء كمَعْدِيْ كَرِب ؛ فإن العرب تُسكّن الياء استثقالاً للحركة فيها لانكسار ما قبلها مع ثقل الاسم المركب"[١] .

---

(١) المخترع : ٥١ .

(٢) ينظر : علل النحو : ٨٤ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٢٩ .

(٣) المخترع : ٦٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤٨١/٤ ، وعلل النحو : ٨٤ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٦٨ .

(٥) المخترع : ٧٠ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٤٥٨/٣ ، وعلل النحو : ٨٦ ، والشاهد وأصول النحو : ٣٧٤ .

٧- علة النظير :

مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم ؛ حَمْلاً على الجرّ ؛ إذْ هو نظيره ، أي : الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل[٢] . ومن أمثلتها في (المخترع) ما جاء في كلام الأعلم على "قَفًا ونظائرها من الأسماء ، قائلاً : "أن قَفاً وما أشبهها، وان كانت ألفها لا تتحرك فهي على تقدير ما تحرك من سائرها السالم الذي على وزنها ، نحو : حَجَر وحَمَل وسَفَر ، وما كان على أبنيتها ، فكانت هذه الأسماء ونظائرها كأخواتها"[٣] . ومنها أيضاً ما أورده الأعلم في حديثه عن تحريك الساكن ، وذلك بقوله : "ألا ترى أن الساكن إذا احتيج إلى تحريكه حُرِّك بالكسر ؛ لأن الكسر نظير الجر"[٤] .

٨- علة كراهية التقاء الساكنين :

إنماز العرب بكراهيتهم التقاء الساكنين ، لذلك يلجؤون إلى التحريك[٥] ، قال سيبويه : "هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرَّك ، لكراهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بَكُرْ ، ومِنْ بَكِرْ"[٦] . ومن أمثلتها في (المخترع) ما أورده الأعلم في كلامه على المبني من الأسماء ، قائلاً : "وأما كيف فاسم يسأل به عن الأحوال ، فتضمن معنى حرف الاستفهام ، فبني لذلك ، وحُرك آخره لالتقاء الساكنين"[٧] .

---

(١) المخترع : ٢٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٩٣/١ ، والاقتراح ، للسيوطي : ٢٦٠ .

(٣) المخترع : ٧٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٤١ .

(٥) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٣٧٠-٣٧١ .

(٦) الكتاب : ١٧٣/٤ .

(٧) المخترع : ٤٥ .

٩- علة التعويض :

مثل تعويضهم الميم في (اللهمَّ) من حرف النداء ، ولذلك لا يُجمع بين الميم وحرف النداء المحذوف إلا في الضرورة[١] . وقد وردت هذه العلة في (المخترع) إذْ يقول الأعلم : "... إلا اسم الله ، فإن حذف حرف النداء لا يجوز معه ، لا تقول : الله أغفر لي ، إلا أن تعوض الميم ، فتقول : اللهُمَّ اغفر لي"[٢] .

١٠- علة الوجوب :

وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه ، أي : الرفع من الأحكام النحوية الواجبة في الصناعة[٣] . وقد علّل بها الأعلم الشنتمري ، ومن ذلك ما ورد في كتابه (المخترع) ، إذْ يقول : "... فلما كان الاسم هو المستحق بالإضافة ، وكان الجرّ سمتها ، وجب ألا يتعدى بالجرّ الأسماء ، كما لم يتعين بالإضافة"[٤] . ومنها أيضاً ما علله بقوله : "فأما "فأما إنَّ وأخواتها فبنيت على الفتح ؛ لأن منها ما ضوعف آخره ، وهو إنَّ ولكنَّ ولعلَّ وكأنَّ ... وعلة أخرى أوجبت لهذه الحروف الفتح دون غيره ، وهي ان هذه الحروف مشبهة بالأفعال الماضية ، فوجب أن تختص بحركة الفعل الماضي وهي الفتحة"[٥] .

١١- علة النقيض :

مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملاً على نقيضها (إنّ) و(لا) تأكيد للنفي ، و(إنّ) تأكيد للإثبات ، وهما متناقضتان[٦] . ومن أمثلتها في (المخترع) ما أورده الأعلم في

---

(١) ينظر : الاقتراح : ٢٥٩ .
(٢) المخترع : ٧٠ .
(٣) ينظر : الاقتراح : ٢٦١ .
(٤) المخترع : ٥٠ .
(٥) المصدر نفسه : ١٢٩-١٣٠ .
(٦) ينظر : الاقتراح : ٢٦٠ .

حديثه عن (لا) النافية ، قائلاً : "ثم خصت بالنصب ؛ لأنها نقيضة (إنّ) حيث كانت نفياً ، و(إنّ) للإيجاب ، والنقيض يجري عليه حكم نقيضه في كثير من الكلام"[١] .

١٢- علة الأصل :

يقول السيوطي : "كـ(اسْتَحْوَذَ) وقياس بابه (اسْتَحَاذَ) ، لتحرك الواو فيه ، وأصالتها ، وانفتاح ما قبلها ، لكنه بقي على الأصل تنبيهاً عليه[٢] . وقد علل بها الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترع) ، قائلاً : "والهمزة في عِلْباء وقُوْباء مبدلة من واو ، كرهوا ثبوتها متحركة طرفاً بعد ألف زائدة ، كما كرهوا ثبوتها في نحو بِناء ورِداء ، والأصل بناي ورِداي ؛ ألا ترى أنها ثبتت على أصلها إذْ جاءت الهاء بعدها ..." [٣] .

ومن أمثلة تعليل الأعلم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) الآتي :

١- علة الضرورة :

ومن ذلك ما جاء في شرح الأعلم للبيت (٣١) من القصيدة (٢) :

شُرِحَت بِدَولَتِكَ الصُدورُ وَأَصبَحَت جُمَعُ العُيونِ إِلَيكَ وَهيَ سَوامِ

"وقوله جمع العيون أراد بها العيون جمع فقدّم التوكيد ضرورة وأنزله منزلة كل وجميع فأضافه إلى التوكيد"[٤] .

٢- علة الوقف :

وقد علل بها الأعلم في شرحه للبيت (١) من القصيدة (١٢٦) :

إِحدى بَني بَكرِ بنِ عَبدِ مَناهِ بَينَ الكَثيبِ الفَردِ فَالأَمواهِ

---

(١) المخترع : ١٢٠ .

(٢) ينظر : الاقتراح : ٢٦٤ .

(٣) المخترع : ٣٤ .

(٤) شرح الديوان : ١٦٥/١ .

"الكثيب كدس الرمل ، والفرد المنقطع عند معظم الرمل ، وحرك الهاء من مناة للوقف ، كما يُحرك المجزوم والموقوف ، وذلك جائز في الشعر"[١] .

٣- علة النقل :

ومن أمثلتها ما جاء في شرح الأعلم للبيت (٢١) من القصيدة (٥٢) :

غَيثٌ حَوى كَرَمَ الطَبائِعِ سَرْمَداً وَالغَيثُ يَكرُمُ تَارَةً وَيَلومُ

"هو كالغيث إلا أنه كريم الطبع يجود أبداً ، والمطر يجود مرة ويكرم ويبخل تارة ، ويلؤم ، وخفّف همزة يلؤم وألقى حركتها على ما قبلها على قول من قال في المرأة مراة"[٢] .

٤- علة الفصل :

وممّا عللـه بهـا الأعلـم الشـنتمري مـا ورد فـي شـرحه للبيـت (٣٤) مـن القصـيدة (٤٥) :

وَنادَيتنِيَ التَّثْوِيبَ لا أَنَّني اِمرُؤٌ سَلاكَ وَلا اِستَثنِي سِواكَ بِرافِدِ

"والبـاء زائـدة فـي قولـه برافد لتأكيد النفي ، وكـان يجـب أن يقول ولا أنـا بمستثن رافـد سـواك فلـم يمكنـه إدخـال البـاء علـى اسـتثناء ؛ لأنـه فصـل فنقلهـا إلـى المفعـول ضرورة"[٣] .

٥- علة التخفيف :

ومـن أمثلتهـا فـي (شـرح الـديوان) مـا ذكـره الأعلـم فـي شـرحه للبيـت (٤٩) مـن القصيدة (٢) :

---

(١) المصدر نفسه : ٣٤٣/٢ .

(٢) شرح الديوان : ٣/٢-٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٥٠٣/١-٥٠٤ .

لَبّاسُ سَرِدِ الصَبرِ مُدَّرِعٌ بِهِ في الحادِثِ الجَلَلِ اِدِّراعَ اللامِ

"واللام جمع لأمة وهي الدرع وأصلها بالهمز ؛ لأنها من الالتئام فخفّفها للردف"[١] .

(١) المصدر نفسه : ١٦٩/١ .

الفصل الثاني
المصطلحات اللغوية والنحوية في الكتابين

المبحث الأول : المصطلحات الصوتية .

المبحث الثاني : المصطلحات الصرفية .

المبحث الثالث : المصطلحات النحوية .

المبحث الأول
المصطلحات الصوتية

جاءت المصطلحات الصوتية متناثرة في كتابي الأعلم الشنتمري (المخترع وشرح الديوان) وبعد تتبعها وإحصائها تبين لي أن هذه المصطلحات في الكتابين يمكن تقسيمها على قسمين ، قسم عام خاص بالمصطلحات الصوتية العامة كالحرف والصوت ، والساكن والاستثقال ، وقسم خاص باعضاء النطق وأسماء بعض مخارج الحروف وصفاتها ، والمصطلحات المستعملة في التعامل الصوتي من خلال الظواهر الصوتية المعروفة ، كالإدغام والإمالة والإبدال ، وغير ذلك ، وسأحاول عرض تلك المصطلحات التي وردت في الكتابين مرتِّباً إيَّاها بحسب حروف الهجاء وعلى النحو الآتي :

أولاً : المصطلحات العامة :

١- الاستثقال :

الاستثقال من الثقل نقيض الخفة[١] ، واستكراه النطق بالصوت عند إجرائه على الأصل ، مما يضطر إلى المخالفة في التخفيف والإبدال[٢] . وقد استعمله الأعلم الشنتمري ومن ذلك قوله : "وفي هِيَّاك ، والأصل إيَّاك ، وإنما أُبْدِلَت ... من الهمز لخفتها وثقل الهمزة"[٣] . وفي موضع آخر حَسُنَ تتبّع الأعلم الشنتمري ما يتكلّفه المتكلم ، وما يعترض النُّطقَ ، مُعَلِلاً به تجنب ثقل الواو والياء ، قائلاً : "فلما كانت الواو والياء ثقيلتين ، وكان المنتهي باللفظ إلى آخر الكلمة قد جهد نفسه ولسانه في التكلم بها من أولها إلى منتهاها ، وجب لذلك أن تجنب الياء والواو ؛ لئلاَّ يخرج

---

(١) ينظر : لسان العرب ، (ثقل) : ٢٩/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٨٣/٤ ، ٤٨٤ ، والمقتضب : ٤٠٦/١ ، والدرس الصوتي عند المبرد ، رسالة ماجستير غير منشورة : ٦ .

(٣) المخترع : ٦٩ .

المتكلم من تَعبِ التكلم إلى ثُقل الواو والياء"[١] ، ولذلك سلك العرب سبلاً شتَّى للتخلص من هذا الاستثقال ، إبدالاً ، وحذفاً ، وإدغاماً ، وقلباً ، ومفهوم مصطلح الاستثقال عند الأعلم الشنتمري لا يخرج عمّا ذكره جمهور العلماء من سابقيه كالخليل[٢] وسيبويه[٣] .

٢- الحرف :

الحرف الطرف والجانب[٤] . وهو الرمز الدال على الصوت الذي يُكوِّن مع غيره الكلام[٥] . وهذا المصطلح ذكره الخليل ومن ذلك قوله : "ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حَسَّنتاه ؛ لأنهما اطلق الحروف وأضخمها جرساً"[٦] ، وأمَّا سيبويه فقد ذكر في الكتاب في باب الإدغام هذا المصطلح قاصداً الصوت ، بقوله : "هذا باب الحروف العربية ، ومخارجها ، ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها"[٧] ، وقد استعمله الأعلم بمعنى الصوت ، ومن أمثلته في (المخترع) قول الأعلم : "ولكن العرب تتصرف فيما كان على (فَعِلَ) مما عينه أحد حروف الحلق"[٨] ، وفي هذا كلام صريح بأنَّ المقصود بالحرف هنا الصوت ، وذلك من خلال تحديد الأعلم لموضع الصوت أي المخرج ، ومفهوم مصطلح (الحرف) عند الأعلم الشنتمري

---

(١) المخترع : ٥١ .
(٢) العين : ٥٦/١ .
(٣) الكتاب : ٤٤٦/٤ .
(٤) ينظر : اللسان ، (حرف) : ٥٥/٤ .
(٥) ينظر : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، رسالة ماجستير : ١٤٠ .
(٦) العين : ٥٣/١ .
(٧) الكتاب : ٤٣١/٤ .
(٨) المخترع : ١١٥ .

لا يخرج عمَّا ذكره الخليل وسيبويه ، فقد استعمل (الحرف) بكلا المعنيين الصوتي والرمزي .

٣- الساكن :

ورد هذا المصطلح في كتاب العين[١] ، واستعمله سيبويه[٢] ، وقد أورده الأعلم الشنتمري في (المخترع) واستعمله في أكثر من موضع قاصداً به نقيض المتحرك ، وهو يرتبط عنده بمدلول صوتي ، ومن ذلك ما أورده في قوله : "فلما وجب أن يكون أكثر الإعراب بحركة ، وجب أن يكون البناء بالسكون ؛ لأن السكون ضد الحركة"[٣] . . وقال الأعلم في موضع آخر في أثناء كلامه على ألف الوصل: "ووجب لها الكسر في الأصل ؛ لأنها جلبت ساكنة ، وما بعدها ساكن وكسرت لالتقاء الساكنين"[٤] ، ومن ذلك أيضاً قول الأعلم الذي يظهر مدلولاً صوتياً: "ألف الوصل جلبت إلى اللام الساكنة ، لئلاَّ يُبتدأ بساكن ، وكان حقها أن تكسر في الابتداء بها على حُكمِ التقاء الساكنين"[٥] . يمكننا أن نستشفَّ من كلام الأعلم في هذه النصوص ، أن علاقة الحركة والسكون بالدراسات الصوتية علاقة جوهرية تبدو واضحة من خلال حديثه في النص الأول ، الذي أشارَ فيه إلى التضاد بين الحركة والسكون . وفي النصين الآخرين أشار الأعلم إلى عدم إمكانية الابتداء بالساكن أو التقاء الساكنين ، ذلك أنَّ إحداث شيء لم يكن موجوداً ، يعني تغيير حالة المحدث وآلة الأحداث من واقع إلى

---

(١) ينظر : العين : ٤٩/١ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٤٣٧/٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٧٥ .
(٣) المخترع : ٣٨ .
(٤) المصدر نفسه : ٥٣ .
(٥) المصر نفسه : ٥٣ .

واقع آخر ، فلابد من الحركة للانتقال عند النطق ، إذْ لو استمرَّ السكون على حاله لما حدث شيء آخر ، ولم يكن هناك صوت . وقد أوضح الأعلم في حديثه عن التقاء الساكنين ضرورة تحريك أحدهما لعدم إمكانية الجمع بين ساكنين ؛ لأن اجتماعهما يعني انقطاع النفس[١] . وقد تابع الأعلم سيبويه في عرض مصطلح الساكن[٢] .

٤- الصوت :

هو الأثر السمعي الذي يصدر طواعية عن تلك الأعضاء التي يطلق عليها اسم (جهاز النطق) [٣] . وقد ترددَ هذا المُصطلح في الكتاب ، واستعمله سيبويه إلى جانب مصطلح (الحرف) ومن ذلك قوله : "لأن النون لم تدغم فيهن حتَّى يكون صوتها من الفم وتُقْلَب حرفاً بمنزلة الذي بعدها"[٤] . وقد استعمل الأعلم الشنتمري هذا المصطلح ، ومن ذلك في (المخترع) قوله : "والألف كقولك أزَيْدُ ، وهي لما دنا منك كل الدّنو ... فلم تصح للبعيد ولا النائم ولا المعرض عنك ؛ إذْ كان كل واحد من هؤلاءِ يحتاج إلى مَدّ الصوت وبيانه"[٥] . فنجد الأعلم في هذا النص ، وفي مواضع أخرى[٦]

---

(١) ينظر : الكتاب : ٥٤٥/٣ ، و ٤٧٥/٤ ، واللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان: ٢٩٥. إذْ يقول : "لقد عرفنا ان السكون وحده في النظام الصوتي للغة العربية يقف في مقابل الحركة أيَّاً كانت هذه الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة ، فيكون بينهما قيمة خلافية فالنظام الصوتي يشتمل على السكون بهذا الوصف ، وهو يشتمل على السكون أيضاً في القواعد الصوتية الخاصة ، نحو (ليس في اللغة ابتداء النطق بالساكن) و(ليس في اللغة التقاء ساكنين) ومن قواعد اللغة الوقف بالسكون" .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٧٥/٤ .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب ، د. خليل إبراهيم العطية : ٦ .

(٤) الكتاب : ٤٥٦/٤ .

(٥) المخترع : ٦٩ .

أخرى[١] ، قد استعمل مصطلحي (الصوت) و(الحرف) بكلا المعنيين الصوتي والرمزي ، وقد عَدَّ المعاصرون هذا مأخذاً على القدماء ، وأطلقوا الحرف على الرمز الكتابي دون الصوت[٢] . ومهما يكن من أمر ، فليس العرب الأوائل وحدهم الذين خلطوا بين (الحرف) و(الصوت) فقد ظلَّ كثير من العلماء الأوربيين إلى عهد قريب يسلكون المسلك نفسه[٣] .

٥- المتحرك :

قد سبقت الإشارة إلى علاقة الحركة والسكون في الدراسات الصوتية عند ذكر مصطلح (الساكن) [٤] ، وتبيّن ان الأعلم الشنتمري كان يطلق (الحرف) الساكن والمتحرك ، ويريد بهما الصوت ، وممَّا أورده الأعلم عن المتحرك ويريد به مدلولاً صوتيّاً ، ما جاء في (المخترع) في كلامه على إشباع الحركات التي هي من (الواو والألف والياء) ، إذ يقول : "دليل ذلك أنك إذا أشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها كقولك : أبُو وأبَا وأبِي ، الا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت أتْبَعُوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الرَّوِي ، إن كان مضموماً واواً وإن كان مفتوحاً ألفاً وإن كان مكسوراً ياءًا"[٥] . وفي النص إشارة نافعة لرأي يُؤَيِّدُهُ المحدثون ، فالفرق بين الفتحة وبين ألف المد ليس غير اختلاف في كمية الصوت ، وألف المد

---

(١) ينظر : مصطلح (الحرف) في هذا الفصل .

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٧٥ . فالدكتور تمام حسان يقول : "ومن الواضح أن سيبويه مع تفريقه بين أصول الحروف وفروعها لم يكن يُفَرِّق بين اصطلاحي (الحرف) و(الصوت) على ما يفرق علم اللغة الحديث ..." .

(٣) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : ١١٢ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٣١.

(٤) ينظر : مصطلح (الساكن) من هذا الفصل .

(٥) المخترع : ٧٦ .

ليست إلا فتحة طويلة ، وكذلك الياء المدية ليست في الحقيقة غير كسرة طويلة ، وما الواو المدية إلا ضمة طويلة[١] . ويبدو أنهم توصلوا إلى كون الحركات أبعاض (الحروف) عن طريق دراسة (الإشباع) الذي أطلق عليه ابن جنّي (مطل الحركات) ، وملاحظتهم أن الضمة متى أُشبِعَت صارت واواً ، والفتحة متى أُشْبِعَت صارت ألفاً ، والكسرة تصير ياءًا عند الإشباع[٢] .

ثانياً : المصطلحات الخاصة :

أ- المصطلحات الخاصة بـ(أعضاء النطق) :

١- الحلق :

هو الفراغ الواقع بين الحنجرة والفم[٣] . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلم الشنتمري ، كما ورد عند غيره من العلماء الأوائل ، مقسماً على ثلاث مناطق فضلاً عن أنه مخرج لطائفة من الأصوات اللغوية[٤] . وقد ذكره الأعلم الشنتمري مرتين[٥]، ومن ذلك قوله : " ... والفتحة من الحلق ؛ لأنها من الألف"[٦] ، متابعاً بذلك سيبويه[٧] سيبويه[٧] .

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية : ٣٨ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥٠/٥١ .

(٢) ينظر : سر صناعة الاعراب : ١/٢٠٠ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١ ، قال ابن جنّي : "ويدلك على ان الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى اشبعت واحدة منهنّ حدث بعدها الحرف الذي هو بعضه ..." .

(٣) ينظر : الأصوات اللغوية : ١٨ .

(٤) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٥) ينظر : المخترع : ٧٤ و١١٥ .

(٦) المخترع : ٧٤ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٣ . قال سيبويه : "فللحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً : الهمزة والهاء والألف" .

٢- الشفتان :

وهما من أعضاء النطق المتحركة ، ويساعد انطباقهما وانفراجهما في نطق طائفة من الأصوات[١] . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلم وذكره مرة واحدة مُراداً به هذا العضو وذلك في قوله : "... والضمة من الشفتين لأنها من الواو"[٢] . وما ذكره الأعلم هنا ترديد لكلام سيبويه ، إلا ان سيبويه عبر عن هذا العضو بالشفة تارة ، وبالشفتين تارة أخرى[٣] .

٣- اللسان :

اللسان عضو عضلي مرن ، وهو معقد التركيب . ومكون من مجموعة العضلات التي تمنحه مَقدرة على الحركة باتجاهاتِ مختلفة ، مما يجعله يسهم بفاعلية في إنتاجِ الأصوات اللغوية ، حتَّى سُمِّيَت اللغة باسم اللسان[٤] . وهو أكثر أعضاء النطق إسهاماً في العملية النطقية[٥] . ويقسم دارسو الأصوات اللسان على عدة أقسام لتسهيلِ تحديد مخارج الأصوات[٦] . وهذا ما نجده في الكتاب . إذْ ذكر سيبويه عبارات عبارات : ظهر اللسان ، وطرفه ، ووسطه ، وأقصاه ، وحافته وهي جانبه[٧] . وقد

---

(١) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٨ .

(٢) المخترع : ٧٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ . قال سيبويه : "ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا مخرج الفاء ، وممَّا بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو" .

(٤) أصوات اللغة ، عبد الرحمن أيوب : ٧٢-٧٧ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٥٦ .

(٥) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٥٦ .

(٦) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ .

سارَ الأعلم الشنتمري على خطى سيبويه في التعبير عن هذا العضو؛ لكنه اقتصر على ذكر عبارة (وسط اللسان) مشيراً إلى هذا العضو في قوله : "... وهي الكسرة ، وذلك انها من وسط اللسان"[١] .

ب- المصطلحات الخاصة بـ(مخارج الحروف) :

١- أختها في المخرج :

الحلق مهمته – لكونه – فراغاً رنَّاناً تضخيم الأصوات عند صدورها من الحنجرة ، فضلاً عن أنه مخرج لطائفة من الأصوات اللغوية[٢] . وقد أشار الأعلم الشنتمري إلى مخرج (اقصى الحَلْق) من خلال حديثه عن إبدال (الهاء) من (الهمزة)، إذْ يقول : "وفي هِيَّاك والأصل إيَّاك . وإنما أبدلت في هذه المواضع من الهمزة لِخفتَها ، وثقل الهمزة ؛ ولأنها أختها في المخرج"[٣] ، ومخرج (الهمزة) عند الخليل (أقصى الَحلْق) . جاء في العين : "وأمَّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحَلْق"[٤]؛ إلا ان الخليل جعل هذا المخرج للهمزة فقط ، في حين ضمَّ المخرج نفسه عند تلميذه سيبويه ثلاثة أصوات ، وأضاف إلى (الهمزة) (الهاء والألف) ، وذلك في قوله : "للحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً : الهمزة والهاء والألف"[٥] .

من هذا يتضح أن الأعلم الشنتمري قد أخذ بما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن تعبيره (اختها في المخرج) يعني (أقصى الحَلْق) فالهمزة والهاء منه . ويُعَضِّدُ ما ذهبتُ إليه

---

(١) المخترع : ٧٤ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

(٣) المخترع : ٦٩ .

(٤) العين : ٥٢/١ .

(٥) الكتاب : ٤٣٣/٤ .

فيما أحسب ما ورد في الكتاب ، إذْ يقول سيبويه : "هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد"[١] .

٢- حروف الحلق :

يُعْزَى أيُّ صوت إلى الموضع الذي خرجَ منه ، فيسمى حنجرياً مثلاً لصدوره من الحنجرة بمساعدةِ أعضاء النطق الأخرى ، كما يسمى حلقياً لصدوره من الحلق[٢] . ومن الأصوات الحلقية (الهمزة والعين) ، وقد أشار إليهما الأعلم الشنتمري ، واستعمل مصطلح (الحلق) ، وذلك في حديثه عن (نعم وبئس) ، قائلاً : "ان الأصل فيهما نَعِمَ وبَئِسَ ، ولكن العرب تتصرف فيما كان على فَعِلَ مما عينه أحد حروف الحلق"[٣] . يريد الأعلم أن (العين) في نعم ، و(الهمزة) في بئس من حروف الحلق ، ولكنه لم يذكر أو يُشرْ إلى ان صوت (الهمزة) من مخرج غير مخرج صوت (العين) وإن كانا من حروف الحلق . يقول سيبويه : "ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً"[٤] . وقد قسم سيبويه (الحلق) على ثلاثة مخارج هي (مخرج أقصى الحلق ، وأوسطه ، وأدناه) [٥] ، فالهمزة من مخرج (أقصى الحلق) عند سيبويه ، والعين من مخرج (أوسط الحلق) [٦] .

٣- حروف الفم :

---

(١) المصدر نفسه : ٤٤٥/٤ .
(٢) في البحث الصوتي عند العرب : ١٩ .
(٣) المخترع : ١١٥ .
(٤) الكتاب : ٤٣٣/٤ .
(٥) المصدر نفسه : ٤٣٣/٤ .
(٦) المصدر نفسه : ٤٣٣/٤ .

الفم هو فراغ يحصره من الأمام الشفتان ومن الجانبين باطن اللَّحيين ، ومن الخلف فتحة الحلق ، ومن أعلى سقف الحنك باجزائه المختلفة ، أما من أسفل فيحصره الفك السفلى واللسان من فوقه ، ويمثل هذا الفراغ غرفة رنين تضيق أو تتَّسع تبعاً لحركات هذه الأجزاء[١] . أما حروفه فهي خمسة عشر[٢] . وهذا المصطلح أورده الأعلم الشنتمري في (المخترع) في كلامه على إدغام (لام التعريف) . إذْ يقول عنه : "حرف يدغم في أكثر حروف الفم"[٣] .

٤- الخيشوم :

وهو فراغ يندفع فيه الهواء عند انخفاض الطبق ليمر الهواء الخارج من الرئتين من خلاله عن طريق الأنف ، وعن طريق التجويف الأنفي تُنْطَق النون والميم العربيتان[٤] . ويراد بالخياشيم التجويف الأنفي الذي تخرج منه الغنة ، وبهذا المعنى استعمل الأعلم الشنتمري هذا المصطلح ، وقد تحدث عنه من حيث كونه مخرجاً للنون الخفيفة ، وذلك في قوله : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بغنة وسهولة دون تكلف حركة من اللسان"[٥] . وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه في الكتاب في قوله : : "ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة"[٦] .

---

(١) أصوات اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب : ٧٧ .

(٢) علم الأصوات اللغوية ، د. مناف الموسوي : ١٦٠ . وهي : (ق ، ك ، ج ، س ، ص ، ض ، ش ، ز ، ط ، ظ ، د ، ت ، ذ ، ث ، ف) .

(٣) المخترع : ٥٣ .

(٤) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٣٢ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ١٨ .

(٥) المخترع : ٥١ .

(٦) الكتاب : ٤٣٤/٤ .

٥- الشفتان :

وهما من أعضاء النطق المتحركة ، وتتمتعان بحرية الحركة في كل اتجاه ، وتتخذ أوضاعاً مختلفة عند نطق الأصوات اللغوية ، فمرة تنطبقان انطباقاً محكماً ، فلا يمكن للهواء عند ذلك من التسرب ثم تنفرجان بسرعة فيندفع الهواء خارجاً خلالهما ، محدثاً صوتاً انفجارياً كما هو الحال عند نطق (الباء) ، ومرة تستدير الشفتان كما هو الحال عند نطق الضمة ، وأُخرى تنفرجان انفراجاً كبيراً كما هو الحال عند نطق (الكسرة) [١] .

وقد استعمل الأعلم الشنتمري هذا المصطلح عادّاً هذا العضو مخرجاً للواو ، وذلك في قوله : "والضمة من الشفتين ؛ لأنها من الواو"[٢] . أما سيبويه فقد كان أكثر وضوحاً في تحديد هذا المصطلح على ما نجده في قوله : "ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو"[٣] .

٦- المخرج :

والمخرج اصطلاحاً عند المتقدمين : "الموضع الذي ينشأ منه الحرف"[٤] . أو "المقطع الذي ينتهي الصوت عنده"[٥] . وعرف عدد من دارسي الأصوات المعاصرين (المخرج) بأنه : "النقطة الدقيقة التي يصدر منها أو عندها الصوت"[٦] ، أو هو : "مكان النطق : وهو موضع ينحبس عنده الهواء أو يَضيقُ مجراه عند النطق بالصوت"[٧] ، وليس هناك تعارض بين هذهِ التعريفات ، وهي تشترك في الإشارة إلى

---

(١) ينظر : أصوات اللغة : ٨٥-٨٦ ، وعلم الأصوات اللغوية ، د. مناف الموسوي : ٣٥ .
(٢) المخترع : ٧٥ .
(٣) الكتاب : ٤٣٣/٤ .
(٤) التحديد ، للداني : ١٠٢ ، وينظر : همع الهوامع : ٢٢٨/٢ .
(٥) شرح المفصل : ١٢٣/١٠ .
(٦) علم الأصوات ، د. كمال بشر : ١٨٠ .
(٧) علم الأصوات اللغوية : ٤٢ .

الموضع الذي تعترض فيه آلة النطق (النَّفس) لإنتاج الصوت ، سواء أخرج الصوت من موضع الاعتراض أم من منفذ آخر[١] . وقد استعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي ، في مقدمة كتاب العين مصطلح (الحيِّز والمدرج) بجانب مصطلح (المخرج) ، وتبدو هذه المصطلحات عنده مترادفة ، وقد يكون (الحيِّز) عنده أعمّ من (المخرج) [٢] ، إذ يقول الخليل : "في العربية تسعة وعشرون حرفاً : منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياز ومدارج ... فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بحَّة في الحاء ؛ لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين"[٣] . أما سيبويه فقد استعمل مصطلح (المخرج) ، إذْ عقد في آخر الكتاب باباً للإدغام ، صدَّره بباب عن عدد حروف العربية ، ومخارجها وأحوالها ، قال فيه : "ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً"[٤] . أما أما موقف الأعلم فقد استعمل مصطلح المخرج وأوردهُ في كتابيه ومن ذلك ما جاء في كلامه على إبدال (الهاء) من (الهمزة) لثقلها ، فهو يقول : "ولأنها اختها في المخرج"[٥] المخرج"[٥] . يتضح من هذا النص للأعلم أنه كان متابعاً لسيبويه ، إذْ انه لم يستعمل (الحيِّز والمدرج) في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) .

٧- وسط اللسان :

يقسم اللسان على أربعة أقسام : أقصاه ووسطه ومقدمته (وهو الذي يلي طرفه الدقيق ، وذلق اللسان (وهو الجزء المقابل لِلثَّة) [٦] . وقد استعمل الأعلم الشنتمري هذا

---

(١) مخارج الحروف العربية ، د. غانم قدوري الحمد : ٣ .
(٢) ينظر : العين : ٥٧/١ ، ومخارج الحروف العربية : ٣ .
(٣) العين : ٥٧/١ .
(٤) الكتاب : ٤٣١/٤ ، ٤٣٣ .
(٥) المخترع : ٦٩ .
(٦) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ١٦ .

هذا المصطلح الذي سبقت الإشارة إليه[١] في الحديث عن أعضاء النطق ، في قوله : "فلما توسطت الإضافة الحالتين ، خصت بالحركة التي بين الحركتين ، وهي الكسرة، وذلك أنها وسط اللسان ؛ لأنها من الياء"[٢] ، قاصداً المخرج ، وهنا أيضاً نجد الأعلم قد اقتفى أثر سيبويه في عرض هذا المصطلح ، إلا ان تعبير سيبويه كان أكثر شمولاً لهذا المخرج فقد ضمَّ هذا المخرج عند سيبويه (الجيم والشين والياء) في قوله : "ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء"[٣] .

ج- المصطلحات الخاصة بـ(صفات الحروف)

١- الجهر :

الجهر رفع الصوت[٤] ، وهو اهتزاز الوترين الصوتيين حال النطق بالصوت[٥] بالصوت[٥] . ويُعرّف أيضاً الصوت المجهور بأنه الصوت الذي يتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق به[٦] ، ويحدث الجهر في الحنجرة حين يتضامّ الوتران الصوتيان الصوتيان ، ويؤدي ضغط هواء الزفير إلى فتحهما ثم انطباقهما بسرعة كبيرة ، وينتج عن ذلك نغمة صوتية واضحة هي الجهر ، الذي يصاحب نطق عدد من أصوات

---

(١) تنظر : الصفحة : ٦٨ من هذا الفصل .

(٢) المخترع : ٧٣-٧٤ .

(٣) الكتاب : ٤٣٣/٤ .

(٤) ينظر : لسان العرب ، (جهر) : ٢٢٠/٥ .

(٥) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : ٢٠ .

(٦) ينظر : علم الأصوات ، د. كمال بشر : ١٧٤ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية ، د. غانم غانم قدوري الحمد : ١٠٢ .

اللغة ، التي توصف بأنها مجهورة[١] . وقد استعمل الأعلم الشنتمري هذا المصطلح ، واصفاً به بعض الحروف ، ومن ذلك ما جاء في قوله : "ان النون حرف مجهور كما ان الواو والياء مجهورتان، وهي قوية في الحروف الزائدة"[٢]. وقد ميّز الأعلم صفة الصوت المجهور من صفة المهموس ، بقوله : "وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت"[٣] . ويبدو ان الأعلم الشنتمري قد بنى وصفه للجهر والهمس والتفريق بينهما على ما ذكره سيبويه في وصفهما ، إذْ يقول سيبويه : "فالمجهورة : حرف أُشْبِعَ الاعتماد في موضعه ، ومَنعَ النَّفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت ..." [٤] ، ووصف سيبويه الصوت المهموس، بقوله : "وأما المهموس فحرف أُضعِفَ الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه..." [٥] . فالإشباع عند سيبويه يقابله القوة والإبانة عند الأعلم الشنتمري ، وقد وافق الأعلم سيبويه في وصف (النون والواو والياء) بالمجهورة[٦] . ومن الجدير بالذكر ، ان الدكتور تمام حسان من المحدثين قد كرر قول الأعلم الشنتمري من غير أن يطّلع على وصفه للجهر بالقوة ، إذْ يقول في كلامه على تعريف سيبويه لصفتي الجهر الهمس ، وما استعمله من مصطلحات ومفاهيم : "يظهر ان الإشباع والإضعاف كما يبدو من المقابلة بينهما

---

(١) ينظر : أصوات اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب : ٥٩ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ١٠٢ .

(٢) المخترع : ٥١-٥٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٥٢ .

(٤) الكتاب : ٤٣٤/٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٣٤/٤ .

(٦) المصدر نفسه : ٤٣٤/٤ ، إذْ يقول سيبويه : "فأما المجهورة فالهمزة ، والألف ... والياء... والنون ... والواو" .

ووضوح معنى الثاني منهما (إذْ إنَّ معنى الإضعاف سلب القوة) ، يمكن فهمهما على النحو التالي :

الإشباع = التقوية

الإضعاف = إزالة القوة"[١] .

٢- الغُنَّةُ :

هي صوت من الخيشوم[٢] . والغُنَّةُ فَضْلُ صوت في الحرف كما أن اللِّين فَضْلُ صوت في حروف العلة[٣] . وأصوات الغُنَّة (أي الأنفية) في العربية صوتان هما النون والميم[٤] .

والتجاويف الأنفية تعمل على تضخيم النون والميم ؛ لأن الهواء يمرّ عند نطقهما بفراغات رنانة[٥] . ويحدث النطق بالميم والنون عندما يسمح البلعوم الأنفي

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٦٠-٦١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٢٥/١٠ ، والممتع : ٦٧٨/٢ .

(٣) الممتع : ٦٨٩/٢ .

(٤) ينظر : المدخل إلى علم الأصوات العربية : ١٢٨ .

(٥) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٣٢ .

للهواء بالخروج منه وحده بحيث يكون الأنف دون الفم هو المخرج الوحيد للصوت[١] . وقد ذكر الأعلم الشنتمري هذا المصطلح مقترناً بصوت النون ، وذلك في قوله : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بغنة وسهولة دون تكلف حركة من اللسان"[٢] . وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه ، إذْ أطلقه على النون والميم ، وذلك بقوله : "ومنها حرف شديد يجري معه الصوت ؛ لأن ذلك الصوت غُنَّة من الأنف ، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف ؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت ، وهو النون ، وكذلك الميم"[٣] . نفهم من كلام سيبويه والأعلم النشتمري أنهما قصدا بالغُنَّة خروج الصوت من الخيشوم ، والنون الخفيفة المراد بها الساكنة في نحو : مِنْكَ وعَنْكَ ، فاذا لم يكن بعدها حرف البتة كانت من الفم وبطلت الغُنَّة ، كقولك : من وعن ونحوهما مما يوقف عليه[٤] . وقد أشار إليها مكي بن أبي طالب بقوله : "تخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف ما قبلها"[٥] .

٣- المدّ واللِّين :

المد هو امتداد الصوت واستمراره لبعض الوقت[٦] . واللِّين اتساع المخرج لهواء لهواء الصوت[٧] . وقد شاع في الدرس الصوتي العربي القديم استعمال هذا المصطلح

---

(١) ينظر : أصوات اللغة : ٦٧ .
(٢) المخترع : ٥١ .
(٣) الكتاب : ٤٣٥/٤ .
(٤) ينظر : شرح المفصل : ١٢٦/١٠ .
(٥) ينظر : الرعاية : ٧٤ .
(٦) ينظر : علم الأصوات العام ، د. بسام بركة ١٧٨ .
(٧) ينظر : الكتاب : ٤٣٥/٤ .

المصطلح للدلالة على الحروف الثلاثة (الألف والواو والياء) [١] . فالواو والياء متى كانتا ساكنتين وسُبقتا بحركة من جنسيهما فهما مدّيتان ، فإن سبقتا بحركة ليس من جنسيهما وهما ساكنتان فهما حرفا لين ، أما الألف فلا تأتي إلا ساكنة مسبوقة بحركة من جنسها وهي الفتحة ، لذا فهي مدّية خالصة[٢] . وقد استعمل الأعلم الشنتمري هذا المصطلح ، ومن ذلك ما جاء في كلامه على النون الخفيفة ، بقوله : "وهي مع ذلك أقرب حروف الزيادة شبهاً بحروف المد واللين"[٣] . وفي موضع آخر سبقت الإشارة إليه[٤] ، تحدث فيه الأعلم عن (الهمزة) واصفاً إياها في قوله : "وإنما كانت كذلك ؛ لأنها لا مد فيها ولا لين"[٥] . وقد وافق الأعلمُ سيبويهِ في مفهوم (المد واللين) إلا ان سيبويه كان أكثر وضوحاً في عرضهما ، ومن ذلك ما جاء في باب الوقف في الواو والياء والألف ، إذْ يقول سيبويه : "هذه الحروف غير مهموسات ، وهي حروف لين ومدّ ، ومخارجها متسعة لهواء الصوت ، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، ولا أمدّ للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمّها بشفة ولا لسان ولا حلق كضمّ غيرها"[٦] .

٤- الهمس :

---

(١) ينظر : المدخل إلى علم الأصوات العربية : ١٣٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٤٢/٤ ، والمدخل إلى علم الأصوات العربية : ١٣٨ .

(٣) المخترع : ٥١ .

(٤) ينظر : مصطلح (الاستثقال) من هذا الفصل .

(٥) المخترع : ٦٩ .

(٦) الكتاب : ١٧٦/٤ .

المهموس الصوت الذي لا يَصْحَب نُطْقَهُ اهتزاز الوترين الصوتيين[١] . والهمس صفة للصوت اللغوي الذي لا يتذبذب الوتران الصوتيان لدى اخراجه[٢] ، وذلك عندما ينفرج الوتران الصوتيان بعضهما عن بعض في أثناء مرور الهواء من الرئتين ، بحيث يسمحان له بالخروج دون أن يقابله أي اعتراض في طريقه ، ومن ثم لا يتذبذب الوتران الصوتيان ، وفي هذه الحالة يحدث ما يسمى بالهمس[٣] . وقد ذكر الأعلم الشنتمري هذا المصطلح مع (الجهر) الذي سبق الحديث عنه[٤] ، فقد أورده في (المخترع) وذلك وذلك في حديثه عن النون الخفيفة وحروف المد واللين قائلاً : "ولم يزد غيرها من حروف الزيادة ؛ لأنها لا تخلو من أن يكون بعضها مهموساً"[٥]، وقوله أيضاً : "وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت"[٦] . وفي هذا النص للأعلم نلحظ إشارة صوتية مهمة بقوله (أبين) مُميِّزاً بهذا اللفظ بين المجهور والمهموس من الأصوات ، ويمكن القول إنَّ الأعلم فرَّق بين صفتي الجهر والهمس ، إلا أنه لم يذكر السبب الذي هو ذبذبة الوترين الصوتيين التي تصحب المجهور من الأصوات، وقد تابع الأعلم سيبويه في وصف (الهمس) ، فقد عبّر عنه سيبويه بـ(الخفي) في قوله : "وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه... فأنت ترفع صوتك ان شئت ... وان شئت أخفيت"[٧] .

---

(١) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٤٨ ، وأصوات العربية بين التحول والثبات ، د. حسام النعيمي : ٢٧ .

(٢) علم الأصوات العام : ١٨٠ ، وينظر : المدخل إلى علم أصوات العربية : ١٠٢ .

(٣) علم الأصوات ، د. كمال بشر : ١٧٤ .

(٤) ينظر : مصطلح (الجهر) من هذا الفصل .

(٥) المخترع : ٥٢ .

(٦) المخترع : ٥٢ .

(٧) الكتاب : ٤٣٤/٤ .

د- المصطلحات الخاصة بـ(التعامل الصوتي) :

١- الإبــدال :

هو إقامة صوت مقام صوت آخر لغير إدغام[١] . وظاهرة الإبدال لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة ، وان الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عملية النطق المتتابعة ، فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعهما ، أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر ، سواء في شكل ورود كل منهما في صورة من صور الكلمة ، أو في شكل حلوله محله[٢] . والقرابة الصوتية هي الاتحاد أو التقارب في المخرج ، وهو مكان اعتراض الهواء بعد خروجه من الرئتين ، فهذا المكان هو النقطة التي يتكون عندها الصوت[٣] . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلم الشنتمري واستعمله واستعمله في إبدال (الهاء) مكان (الهمزة) لثقلها وللقرب بينهما ، إذْ يقول : "أُبْدِلت في هذه المواضع من الهمزة لخفتها وثقل الهمزة ؛ ولأنها أختها في المخرج"[٤] ، ولا يختلف يختلف مفهوم هذه الظاهرة الصوتية عند الأعلم الشنتمري عنها عند سيبويه ، فحدوث ظاهرة الإبدال عندهما يكون على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة ، ومن أمثلة ذلك عند سيبويه ما أورده في (باب اطراد الإبدال في الفارسية) ، قائلاً : "يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم : الجيم ، لقربها منها ، ولم يكن من إبدالها بُدٌّ ؛ لأنها ليس من حروفهم ، وذلك نحو : الجُربُزِ ، والآجُرّ ، والجورب"[٥] .

---

(١) ينظر : شرح الشافية : ١٩٧/٣ .

(٢) ينظر : المنهج الصوتي في البنية العربية ، د. عبد الصبور شاهين : ١٦٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٨ .

(٤) المخترع : ٦٩ .

(٥) الكتاب : ٣٠٥/٤ .

٢- الإدغام :

وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلم الشنتمري ، والإدغام عنده أخفّ من الإظهار ، وقد أشار الأعلم إلى أنَّ هذا النوع من التعامل الصوتي مختص بأصوات الفم ، جاء ذلك في كلامه على (لام التعريف) ، في قوله : "وحرف يدغم في أكثر حروف الفم ، والإدغام أخفّ من الإظهار فَخُصَّ بالاستعمال دون غيره لذلك"[١] . ولا يختلف مفهوم هذا المصطلح عنده عمَّا عند سيبويه[٢] ، وقد أفرد سيبويه أكثر من باب للإدغام ، ومنها باب سمّاه (هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه"[٣] .

٣- الإظهار :

وهو في نطق النون الساكنة نطقاً خالصاً من دون تأثر بما بعدها من الأصوات ، فلا تُدْغَم ولا تُخْفَى[٤] . وكلما تقاربت المخارج وتدانت كان الإدغام أقوى ، وكلما تباعدت المخارج ازداد الإظهار حسناً[٥] . فالنون الساكنة مثلاً تدغم في أقرب الأصوات إليها ، وهي اللام والراء و(تظهر) عند أبعد الأصوات عنها ، وهي أصوات الحلق الستة (ء هـ – ع ح – غ خ) وتكون بين الإظهار والإدغام مع بقية الأصوات ، وهي الحالة التي تعرف بـ(الإخفاء) [٦] . ومصطلح (الإظهار) استعملهُ الأعلم الشنتمري إشارةً وذلك في حديثه عن (لام التعريف) الذي سبقت الإشارة إليه[٧] ، إذْ

---

(١) المخترع : ٥٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٤٨/٤ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٣٧/٤ .

(٤) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ١٤٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤٤٦/٤ ، وشرح المفصل : ١٣٢/١ .

(٦) ينظر : المدخل إلى علم الأصوات اللغوية: ٢٣١ ، وعلم الأصوات اللغوية : ١٤٣ .

(٧) ينظر : مصطلح (الإدغام) .

يقول : "حرف يدغم في أكثر حروف الفم ، والإدغام أخف من الإظهار ، فخص بالاستعمال دون غيره لذلك"[١] . ومصطلح (الإظهار) ورد في الكتاب وقد عبَّر عنه سيبويه أيضاً بـ(البيان[٢] ، وتتبيّن[٣] ، ويتبيّن[٤]) قاصداً بها الإظهار في مواضع عدة عدة من الكتاب . ومن أمثلة استعمال سيبويه مصطلح (الإظهار) قوله : "وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حُسْناً"[٥] .

ومن استعمال سيبويه مصطلح (الإظهار) بلفظ (البيان) قوله : "كقولك : أَجْبَهْ حَمَلاً ، البيان أحسن لاختلاف المخرجين ..." [٦] . وأود الإشارة ههنا إلى ان باحثة فاضلة ذكرت أن المبرّد هو أول من استعمل هذا المصطلح (الإظهار) في رسالتها (الدرس الصوتي عند المبرد) إذْ تقول : "والمبرّد أول من استعمل هذا المصطلح نقيضاً للإدغام والإخفاء إذْ لم يذكره سيبويه في هذا الباب ، وإنما ذكره قاصداً به الإضمار أي الضمير العائد على الأسماء"[٧] ، وهو عزو يفتقر إلى الدقة فسيبويه سبق المبرد في الإشارة إلى هذا المصطلح كما وضحت ، فضلاً عن أنه فصّل القول في مصطلح (الإظهار) في الجزء الرابع من الكتاب (باب الإدغام) .

---

(١) المخترع : ٥٣ .

(٢) الكتاب : ٤/٤٧٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٤/٤٥٢ ، ٤٥٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٤/٤٥٥ .

(٥) المصدر نفسه : ٤/٤٤٦ .

(٦) الكتاب : ٤/٤٤٩ .

(٧) الدرس الصوتي عند المبرّد، فاطمة عبد الصاحب مهدي، رسالة ماجستير: ٤٣-٤٤.

المبحث الثاني
المصطلحات الصرفية

استعمل الأعلم الشنتمري في كتابي (المخترع) و(شرح الديوان) مجموعة من المصطلحات الصرفية الخاصة بالحرف ، والاسم ، والفعل ، وعليه فإن هذا المبحث سيتألف من ثلاثة أقسام ، أمَّا الترتيب داخل كل قسم فسيكون باعتماد الترتيب الألف بائي على ما سيأتي :

أولاً : المصطلحات الخاصة بالحروف :

١- ألف العوض :

العوض هو أن يقع في الكلمة انتقاص فَيُتَدَارَكُ بزيادة شيء ليس في أخواتها[١] . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) في شرحه للبيت (١) من القصيدة (١١٢) :

أَاللهُ انِّي خَالِدٌ بَعْدَ خَالدِ وَنَاسٌ سِرَاجُ المَجْدِ نَجْمُ المْحَامدِ

---

(١) ينظر : البحث الصرفي عند ابن هشام ، (أطروحة دكتوراه) : ١٥٧ .

"الألف في قوله أألله تقرير[١] ، وهي عوض في العمل من حرف القسم"[٢] . وقد ورد هذا في التراث واستعمله العلماء كسيبويه وابن السراج[٣] ، ومن أمثلته في الكتاب في (باب ما يكون قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو) قول سيبويه : "ومن العرب من يقول : إي هَللَّهِ ذَا ، فيحذف الألف التي بعد الهاء ... لأن قولهم ها صار عوضاً"[٤] .

٢- ألف التأنيث المقصورة :

هي التي تقع في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه[٥] . وتوجد في اللغة العربية على الأخص في صيغة "فُعْلَى" ، مؤنث "أفعَل" ، الدال على التفضيل ، مثل "كُبْرى" مؤنث "أكْبَر"[٦] . وهذه الألف لا ينوى بها الانفصال عن الاسم الذي هي فيه، كما ينوى ذلك في الهاء[٧] . والعرب تزيد الألف المقصورة في الأسماء والنعوت للتأنيث ، ويمنعون الاسم والنعت بها الصرف[٨] . ومن أمثلة ذلك ما أورده الأعلم الشنتمري في (المخترع) في حديثه عن امتناع الصرف في الاسم المعرفة ، مستعملاً هذا المصطلح ، بقوله : "وعلته ان كل اسم من هذه الأسماء مضارع لما فيه ألف التأنيث

---

(١) في المنصف في النحو ، نصير الدين فارس وعبد الجليل زكريّا : ٨ ، التقرير هو ملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عند ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره كقوله تعالى : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء : ٦٢] .

(٢) شرح الديوان : ٢٩٦/٢ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٤٥١/٣ .

(٤) الكتاب : ٤٩٩/٣ .

(٥) ينظر : المعجم المفصل في علم الصرف ، راجي الأسمر : ١٥٣ .

(٦) المصطلح الصرفي في ميزان التذكير والتأنيث ، عصام نور الدين : ٢٤٦ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٧ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٧ .

المقصورة ، نحو : سَكْرَى ، وغَضْبَى ، وذِكْرَى"[١] . وهذا المصطلح ورد في الكتاب ، وأطلق عليه سيبويه (ألف التأنيث) ، ومن أمثلة استعماله ما ورد في (باب ما لحقته الألف في آخره ...) إذْ يقول : "أما ما لا ينصرف فيها فنحو : حُبْلَى وحُبَارَى ، وجَمْزَى ودِفْلَى ، وشَرْوَى وغَضْبَى"[٢] ، ثم يُبيّن سيبويه سبب منعهم هذه الصفات من الصرف ، بقوله : "وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة ، والألف التي تُلْحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، ويبن هذه الألف التي تجيء للتأنيث"[٣] .

٣- ألف الإلحاق المقصورة :

ان الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسّع في اللغة[٤] . فألف "فَعْلى" على ضربين : للإلحاق وللتأنيث ، فما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنث قولهم "مِعْزى" ، وليس فيها إلا لغة واحدة ، تنون في النكرة[٥] ، والمعرفة[٦] ، تقول : هذه مِعْزّى ، واشتريت مِعْزىً ونظرت إلى مِعْزّى . وإنما أجريت (أي نونت) ؛ لأن الألف التي فيها تلحقها ببناء "هجرع" أي بالرباعي المجرد، والصحيح الرابع ، ويقولون في تصغيرها : مُعَيْز[٧] . ويدل على زيادة ألف "مِعْزى"

---

(١) المخترع : ٣٢ .
(٢) الكتاب : ٣/٢١٠ .
(٣) الكتاب : ٣/٢١٠-٢١١ .
(٤) المنصف : ١/٣٤ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٣/٢١١ و٤/٢٥٥ .
(٦) ينظر : المذكر والمؤنث ، للأنباري : ١٧٦ .
(٧) ينظر : المنصف : ١/٣٥-٣٦ .

أنهم يقولون في معناه : مَعَزٌ ومَعْزٌ ومَعِزٌ ، فتذهب الألف في الاشتقاق[١] . ويدل على ان الألف ليست للتأنيث ، أنها منونة ، ولو كانت للتأنيث لما نونت على وجه[٢] . ومصطلح (ألف الإلحاق المقصورة) استعملهُ الأعلم الشنتمري ، ومن أمثلة ذلك قوله في ما لا ينصرف في المعرفة من الأسماء : "ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم في آخره ألف الإلحاق مقصورة نحو : أرْطًى ومِعْزًى ، وما أشبهها من أسماء الأجناس أو الصفات"[٣] ، وقد علل الأعلم ذلك بقوله : "وعلته ان كل اسم من هذه الأسماء مضارع مضارع لما فيه ألف التأنيث المقصورة ، نحو : سَكْرَى ، غَضْبَى ، وذِكْرَى ، من حيث كانت الألف في البناءين زائدة وان كانت الواحدة لإلحاق بنائها والثانية للتأنيث"[٤] . ومصطلح (ألف الإلحاق) استعمله سيبويه ، ومن أمثلته في الكتاب قوله : "وتلحق الألف رابعة للتأنيث فيكون على (فَعْلَى) فيهما ، فالاسم : سَلْمَى ، وعَلْقَى ، ورَضْوَى ، والصفة : عَبْرَى ، وعَطْشَى ، يكون على (فِعْلى) في الأسماء نحو : ذِفْرَى ، وذِكْرَى ، ولم يَجِيءْ صفة إلا بالهاء"[٥] .

٤- ألف التأنيث الممدودة :

ويراد بها الألف التي تقع في آخر الاسم الممدودة وهي احدى علامات التأنيث في الاسم . وقد فَصَل الخَطُّ بينها وبين الألف المقصورة ، وكتبت الممدودة ألفاً

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦/١ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦/١ .
(٣) المخترع : ٣٢ .
(٤) المصدر نفسه : ٣٢-٣٣ .
(٥) الكتاب : ٢٥٥/٤ .

والمقصورة ياءً[١] . ومن الأبنية التي تلحقها الألف الممدودة للتأنيث (فَعْلاء) وهي لا تكون أبداً الا للتأنيث[٢] . وقد عُنيَ الأعلم الشنتمري بإيراد مصطلحات تخص علامات التأنيث ومن ذلك هذا المصطلح ، جاء في (المخترع) : "أما ألف الإلحاق الممدودة فلا تشبه ألف التأنيث الممدودة ؛ لأن الأبنية التي تدخل فيها لا تدخل عليها ألف التأنيث الممدودة البتة"[٣] . ويرى الأعلم أن أصل همزة التأنيث ألف ساكنة وذلك بقوله : "وألف التأنيث ليست مُبدَّلة من واو ولا ياء ، وإنَّما هي في الأصل ألف ساكنة لو أوقع قبلها حرف مد هُمِزَت إذ لا يمكن الجمع بين ساكنين ، ولم يحذف أحد الساكنين لئلا يُشتبه الممدود بالمقصور"[٤] . وهذا ما اكدّه ابن جني وصرَّح بأنه مذهب سيبويه قائلاً : "ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياءً ولا واوٍ ؛ لأنَّا لا نعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء ... وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح ، ويدل على صحته أن هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، أنَّك إذا أزلت الألف من قَبلها بقَلْبِها ، خرجت هي عن الهمزة ، وذلك قولهم في جمع (صحَراءَ : صحارِيّ) ..." [٥] .

٥- ألف الوصل :

هي همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن وهرباً من الابتداء به ، إذْ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس[٦] . وهذه الهمزة تكتب وتلفظ

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث ، لابن فارس : ٤٦ ، والمصطلح الصرفي ، د. عصام نور الدين: ٢٧٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢١٤/٣ ، والمصطلح الصرفي : ٢٨٧ .

(٣) المخترع : ٣٤ .

(٤) المخترع : ٣٥ .

(٥) المنصف : ١٥٥/١-١٥٦ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١٤٤/٤ ، والمنصف : ٥٣/١ .

في أول الكلام ، وتكتب ولا تلفظ في درجه ، نحو : "اجتهد يا رجل" و"يا رجل اجتهد"[١] ، وسميت بذلك ؛ لأنه بها يتوصل إلى النطق بالساكن ، وتسمى أيضاً: همزة الوصل ، وهمزة التوصل ، والوصل ، والصلة ، والألف الوصلية ، والألف الخفيفة ، وسُلَّم اللِّسَان[٢] . وقد أورد هذا المصطلح الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترع) ، ومن امثلته قوله : "وأما الألف الداخلة عليه فهي ألف وصل جُلبت ليتوصل بها إلى اللام الساكنة لئلا يبتدأ بساكن"[٣] . وقد بيَّن الأعلم أنها تدخل على الفعل في نحو اضرب واذهب ، وعلى ما ضورع بالفعل من الاسم المتمكن المعتل نحو ابن واسم ، واست وما اشبهها من الأسماء ، وأما دخولها في غير موضعها فهو دخولها على الحرف وهو (لام التعريف) ، والاسم غير المتمكن ، قال الأعلم : "هو: ايْمُن الله ، في القسم ، ففتحت هنا للفرق ، وكسرت هناك على ما يجب لها"[٤] . وقد استعمل هذا المصطلح سيبويه وأطلق عليه (أول الحروف) و(الألف الموصولة) [٥] و(ألفات الوصل) [٦] و(ألف الوصل) [٧] ، وقد أفرد له في الكتاب باباً باسم (هذا باب ما يتقدم أول الحروف الحروف وهي زائدة قُدِّمت لإسكان أول الحروف) [٨] .

٦- الألف والنون الزائدتان :

---

(١) المعجم المفصل في علم الصرف : ٤٥٣ .
(٢) المصدر نفسه : ٤٥٣ .
(٣) المخترع : ٥٣ .
(٤) المصدر نفسه : ٥٣ .
(٥) ينظر : الكتاب : ١٤٤/٤ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٨/٤ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٨/٤ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٤/٤ .

الزائد ما لم يكن فاءً ولا عيناً ولا لاماً[١] . وأما مظانّ الزيادة فما قبل الفاء وبعد الفاء وبين العين واللام ، وبعد اللام[٢] ، ومعنى الزيادة ان يضاف الحروف الأصول ما ليس منها مما قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة ، ولا يقابل بفاء ولا عين ولا لام[٣] . فان كان (فَعْلان) ليس له (فَعْل) ، أو كان على غير هذا الوزن مِمَّا الألف والنون فيه زائدتان انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة ؛ نحو : عُثْمان ، وعُرْيان ، وسِرْحان[٤] . فما كان في صدره ثلاثة أحرف من الأصل ، يحكم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل[٥] .

وقد أكّد الأعلم الشنتمري زيادة الألف والنون في (المخترع) قائلاً : "ان الألف والنون الزائدتين في سِرْحان هما الزائدتان في سَكْران في أعيانهما ، ليست النون في أخريهما مبدلة من حرف غيرهما"[٦] .

واستعمل هذا المصطلح في موضع آخر ، بقوله : "ان عِمْران وسَلْمان بمنزلة سَكْران وغَضْبان في زيادة الألف والنون وان اختلف حكماهما في الأصل"[٧] . وقد ورد ورد هذا المصطلح في الكتاب وأطلق عليه سيبويه (نون بعد ألف زائدة) وأفرد له باباً سمّاه (باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة) [٨] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢١٨/٣ ، والمقتضب : ٣٣٥/٣ ، والمنصف : ١١/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٥٩/٤ ، والممتع في التصريف : ٣٩/١ ، وهمع الهوامع : ٢٣٧/٦ ٢٣٧/٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١٥٦/٤ ، والهمع : ٢٣٨/٦ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٣٥/٣ .

(٥) ينظر : المنصف : ١٣٤/١ .

(٦) المخترع : ٣٤ .

(٧) المصدر نفسه : ٣٣ .

(٨) ينظر : الكتاب : ٢١٥/٣ .

٧- أُمَّهَات الزوائد :

ان الياء والواو والألف هن أُمَّهَات الزوائد ، ومعنى القول أمهات الزوائد يراد به أنها يكثر تصرفها في الكلام ، وهي فاشية وليست كالسين واللام اللتين لا تكثر زيادتهما ، ولا يكاد الكلام يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضهنّ ، وبعضهنّ الحركاتُ؛ لأنه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات[١] . وقد استعمل الأعلم الشنتمري هذا المصطلح ، وأورده في (المخترع) في كلامه على الحركات التي هي من أمهات الزوائد ، فهو يقول : "وكانت هذه الأحرف الثلاثة أولى بذلك دون سائر الحروف لأنها أمهات الزوائد ؛ ولأن الحركات التي هي أولى بالزيادة لخفتها واختصارها مأخوذة منها"[٢] . ثم يستدلّ الأعلم بعدها على أخذ الحركات من (أمهات الزوائد) ، بقوله : "دليل ذلك أنك إذا اشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها ، كقولك أبُو وأبَا وأبِي ، ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت اتبعوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الروي إن كان مضموماً واواً ، وان كان مفتوحاً ألفاً ، وان كان مكسوراً ياءً"[٣] ، وكان الأعلم الشنتمري متابعاً لسيبويه في استعماله لهذا المصطلح ، وموافقاً له في مفهومه ، إلا ان تعبير سيبويه عن هذا المصطلح كان أكثر دقة وشمولاً بإضافته لفظة (البدل) ، فالألف والواو والياء عند سيبويه حروف زيادة وبدل وهذا ما نجده في الكتاب ، إذْ يقول سيبويه : "فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات ؛ لأنها أخوات ، وهي أُمَّهات البدل والزوائد ، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها ، وبعضها حركاتها"[٤] .

---

(١) ينظر : المنصف : ١٥٣/١ ، والممتع في التصريف : ٢٠٨/١ .

(٢) المخترع : ٧٦.

(٣) المصدر نفسه : ٧٦ .

(٤) الكتاب : ٥٤٤/٣ .

٨- تاء التأنيث :

وهي نوعان ساكنة ومتحركة (في حالة التقاء الساكنين) ، تدخل على الاسم والفعل للدلالة على التأنيث[١] . ورد هذا المصطلح في (المخترع) واستعمله الأعلم ، ومن ذلك قوله في (أُخْت وبِنْت) :"وإنما حملهم على جعل هذين الاسمين بهذه المنزلة أنَّهم حذفوا لامها ، وغَيَّروا أوائلها ، فجعلوا تاء التأنيث كالعوض من المحذوف..."[٢] . ومن أمثلة استعمال الأعلم لهذا المصطلح في موضع آخر قوله : "ان هاء التأنيث مفتوح ما قبلها والإعراب واقع عليها ، كما ان الاسم المركب من اسمين يفتح ابداً ما قبل الأخير منهما"[٣] .

وقد ورد هذا المصطلح في الكتاب ، واستعمله سيبويه ومن امثلته : "ومثل هذا في الاختلاف في الحرف الذي فيه هاء التأنيث ، فعلامة التأنيث إذا وصَلْتَهُ التاء، وإذا وقفت الحقت الهاء"[٤] .

ثانياً : المصطلحات الخاصة بالأسماء :

١- الاشتقاق :

وهو أكبر وأصغر[٥] ، بعضهم قال : الأصغر، والكبير ، والأكبر، الكُبَّار[٦] . فالأكبر : هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد ، كما ذهب إليه ابن جني[١] .

---

(١) ينظر : المصطلح الصرفي : ١٦٣ ، والمعجم المفصل في علم الصرف : ١٦٥ .

(٢) المخترع : ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٤ .

(٤) الكتاب : ١١٦/٤ .

(٥) ينظر : الخصائص : ١٣٢/٢ ، والممتع في التصريف : ٤٠/١ ، وارتشاف الضرب: ٢٢/١ ، والهمع : ٢٣٠/٦.

(٦) ينظر : فقه اللغة ، حاتم الضامن : ٧٩ ، الاشتقاق الصغير ويسمَّى الأصغر ، أو العام ، أو أو الصرفي، وهو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية، والاشتقاق الكبير، أو القلب، أو القلب

والاشتقاق الأصغر : هو انشاء مركب من مادة يَدُلّ عليها وعلى معناه[٢] . وفي الاشتقاق يعرض في اللفظ المشتق من المشتق منه تغييرات كزيادة حركة ، وحرف ، وزيادتهما معاً، كضَارِب مع ضَرْب[٣] . والاشتقاق مصطلح استعمله القدماء ، ومنهم الخليل ، فقد ورد هذا المصطلح في كتاب العين ، ومن امثلته قوله : "جَشَأتِ الغنم ، وهو صوت يخرج من خُلُوفها ، ومنه اشتُقَّ تَجَشَّأْتُ ، والاسم الجُشَاءُ"[٤] . واستعمله سيبويه ، وأفرد له باباً في الكتاب سمَّاه (باب اشتقاقك الأسماء..." [٥] . وهذا المصطلح أورده الأعلم الشنتمري في كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان) ومنه ما جاء في شرح البيت (٤) من القصيدة (٢٨) :

إذْ لا صدُوفَ ولا كنُودَ اسمَاهُمَا كَالمَعْنَيَيْنِ ولا نَوارُ نَوارُ

"وصدوف اسم مشتق من صدف عن الشيء ، إذا مال عنه وأعرض ، وكنود من كندت النعمة إذا كفرتها ، ويقال معناها العقوق ، ونوار من نارت تنور إذا انفرت"[٦] .

اللغوي. والاشتقاق الأكبر ، وهو الإبدال اللغوي ، وقف ابن جني في (الخصائص : ١٤٥/٢) على هذا النوع ولكنه لم يضع له اسماً ، وقد ادخله تحت باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) وأورد له كثيراً من الأمثلة ، مثل : جنف وجرف ، والصقر والسقر ، والصراط والسراط ، والإبدال في اللغة قسمان: إبدال صرفي ، والإبدال اللغوي ، ونسب (عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق: ٣٩١) النحت إلى الاشتقاق وجعله قسماً رابعاً ، وسمَّاه (الاشتقاق الكُبَّار).

(١) ينظر : الخصائص : ١٣٤/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢٢/١ ، والهمع : ٢٣٠/٦ .

(٢) الخصائص : ١٣٤/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢٣/١ ، والهمع : ٢٣٠/٦ .

(٣) ينظر : الهمع : ٢٣١/٦ .

(٤) العين ، (جشأ) : ١٥٨/٦-١٥٩ .

(٥) الكتاب : ٨٧/٤ .

(٦) شرح الديوان : ٣٣٦/١ .

٢- التصغير :

ويسمى التحقير ، ويأتي لتحقير شأن الشيء ، نحو : زُيَيْد ، ورُجَيْل ، تضع من شأنه ، وتقليل ذاته ، نحو : كُلَيب ، أو كمّيتهِ ، نحو: دُرَيْهِمات ، أو تقريب زمانه نحو : قُبَيْل ، بُعَيْد ، أو مسافته نحو : فُوَيْق ، تُحَيْت ، أو منزلته كأُخَيَّ[١].

واستعمل سيبويه المصطلحين (التصغير) و(التحقير) متابعاً الخليل[٢] . وعقد سيبويه في الكتاب لهذا المصطلح أبواباً عِدَّة منها (باب التصغير) [٣] واستعمل الأعلم الشنتمري المصطلحين أيضاً ، ومن ذلك ما أورده في (المخترع) في كلامه على تمييز ألف الإلحاق من ألف التأنيث ، قائلاً : "أنك إذا كسَّرت الاسم الذي هي فيه أوحقَّرته كَسَرت ما قبل الألف إن كانت رابعة ... والألف التي للتأنيث مفتوح ما قبلها في التصغير"[٤] .

٣- جمع الجمع :

قد يُجمع الجمع للتكثير والمبالغة ، وجمع الجمع ليس بقياس ، فلا يُجمع كل جَمعٍ[٥] ، وإنما يوقف عندما جمعوه من ذلك . وقد جاء ذلك في جمع القلة وفي جمع الكثرة[٦] .

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣٥١/١، وينظر: شرح المفصل: ٣٩٤/٣ ، وشرح الاشموني: ٤١٤/٣.

(٢) العين : ١٤٢/٨ ، إذ استعمل الخليل مصطلح (التحقير) إلى جانب مصطلح (التصغير) ، فهو يقول : "والتصغير على أربعة أنحاء : تقريب وتقليل وتصغير وتحقير" .

(٣) الكتاب : ٤١٥/٣ .

(٤) المخترع : ٣٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٦٢٣/٣ ، وشرح المفصل : ٣٢٧/٣ ، وتصريف الأسماء والأفعال ، فخر الدين قباوة : ٢٢٣ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٦١٨/٣-٦١٩ ، والمقتضب : ١٨٧/٢ ، والأصول : ١٤/٣ ، ١٧ ، ٢٠، وشرح المفصل : ٣٢٧/٣ .

وهذا المصطلح استعمله الخليل ، فقد ورد في العين ، ومن أمثلته : "والإناءُ ممدود : والآنِيَة ، والأوَانِي : جمع الجمع"[١] . ويتردد هذا المصطلح في الكتاب ، وافرد له سيبويه باباً باسمه وذلك في قوله : "هذا باب جمع الجمع"[٢] . وأشار سيبويه إلى قلة استعمال هذا النوع من الجمع[٣] ، والغرض منه[٤] . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) ، وذلك في شرحه للبيت (٣٧) من القصيدة (٢٤) :

هَيْهَاتَ رُوِّعَ رَوْعَهُ بِفَوَارِسٍ في الحَرْبِ لا كَشْفٌ ولا أعْزَالِ

"الرَّوْعُ النَّفْسُ ... والأعْزَالُ جمع عُزَّلٌ ، وهم الذين لا سلاح معهم ، واحدهم أعزَلٌ . وهو على هذا جمع الجمع"[٥] .

ثالثاً : المصطلحات الخاصة بالأفعال :

١- فعل الأمر :

ان الأمر معناه طلب الفعل بصيغةٍ مخصوصة ، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافته ، فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له : أمرٌ ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له : طلب ، وان كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له : دعاء[٦] . وقد شاع شاع هذا المصطلح وتردد كثيراً في كتب القدماء ، ومن ذلك كتاب العين ، إذ استعمله الخليل ، ومن ذلك قوله : "والعرَبَ قد أماتَتِ المصدر من (يَذَرُ) والفعل الماضي ،

---

(١) العين : ٤٠٢/٨ .

(٢) الكتاب : ٦١٨/٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٦١٩/٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٢٣/٣ .

(٥) شرح الديوان : ٣٠٠/١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٢٨٩/٤ ، والهمع : ١٥/١ .

واستعملتْه في (الحاضر) و(الأمر) ، فإذا أرادوا المصدرَ قالوا : ذَرْه تَرْكاً ، أي اتْرُكْهُ"[١] . وهذا المصطلح أورده الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترع) ، ومن أمثلته قول الأعلم : "إنَّ (فَعَال) اطَّرد بناؤها ... منها وقوعها موقع فعل الأمر في قولهم نَزَالِ بمعنى انْزِلْ ، ودَرَاكِ بمعنى ادْرِكْ"[٢] .

٢- الثلاثي :

هو ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف أصول[٣] . ويكون مجرداً من الزيادة ، وغير مجرد منها ، فالمجرد ثلاثة أبنية : (فعَل) بفتح العين ، و(فعِل) بالكسرة ، و(فعُل) بالضم[٤] . وليس في الثلاثي (فعْل) ساكن العين ، إنما ذلك من أبنية الأسماء، نحو : فَلْسٌ ، وكَعْبٌ[٥] . وهو من المصطلحات التي شاع استعمالها عند القدماء بتسميات متعددة ، تدل على ما يدل عليه مصطلح (الثلاثي) ، منها : الثلاثي، ذو الثلاثة ، أولاد الثلاثة ، بنات الثلاثة ، ذوات الثلاثة[٦] . ومن أمثلته قول الخليل : "والثلاثي من الأفعال نحو قولك : ضَرَبَ ، خَرَجَ ، دَخَلَ ، مبني على ثلاثة أحرف"[٧] .

---

(١) العين : ١٩٦/٨ .

(٢) ينظر : المخترع : ٤٦ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ .

(٣) التعريفات : ٧٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٥/٤ ، وشرح المفصل : ٤٢٥/٤ ، والهمع : ٢/٦ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٤٢٥/٤ ، وشرح التسهيل : ٢٥/٢ ، والهمع : ٢١/٦-٢٢ .

(٦) ينظر : العين : ٤٨/١ ، ٢١٥/٨ ، والكتاب : ٧٧/٤ ، ٧٨ ، ٣٤٥ .

(٧) العين : ٤٨/١ .

وتردد كثيراً في الكتاب[١] . وقد استعمل الأعلم الشنتمري هذا المصطلح ، ومن أمثلته في (المخترع) ما جاء في كلامه على مجيء (نِعْمَ وبِئْسَ) على لفظ الفعل قائلاً : "وأبنية الفعل الثلاثية لا تتجاوز ثلاثة أبنية ، وهي فَعَلَ ، وفَعُلَ ، وفَعِلَ"[٢] . وفي حديثه عن (لَيْسَ) يقول : "إنما حكمنا لها أن يكون بناؤها في الأصل على فَعِلَ دون فَعُلَ فَعَلَ ؛ لأنَّ فَعُلَ في الثلاثي الذي عينه ياء معدوم أصلاً"[٣] .

٣- المعتل :

ما كان أحد حروفه الأصلية حرف علّة ، وهي الألف والواو والياء ، والفعل على ضربين : صحيح ومعتل[٤] . وقد ورد عند سيبويه كثيراً ولاسيما في باب (ما شذ من المعتل ...) [٥] . وقد ورد هذا المصطلح عند الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترع) (المخترع) ، ومن أمثلته قوله في حديثه عن استحقاق الفعل لألف الوصل : "ولولا مضارعة ابْن واسْم ، واسْت ، وما أشبهها للفعل لما دخلتها ألف الوصل ، ومضارعتها له أن أواخرها حذفت استخفافاً لاعتلالها"[٦] . ثم يقول الأعلم بعدها : "وغُيِّرت عن منهاج نظائرها ، فضارعت الفعل في حذف أواخرها كما يحذف الفعل المعتل في الجزم ، فسكنت أوائلها اتباعاً لأواخرها في التغيير"[٧] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤/٧٧ ، ٧٨ ، ٣٤٥ .

(٢) المخترع : ١١٤-١١٥ .

(٣) المصدر نفسه : ١١٦ .

(٤) ينظر : التعريفات: ٩ ، وشرح المفصل : ٥/٢٢٦ ، والهمع : ١/٥٢ ، ودروس التصريف: ١٤٥.

(٥) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٠ .

(٦) المخترع : ٥٣-٥٤ .

(٧) المصدر نفسه : ٥٤ .

٤- المهموز :

ما كان في أحد أصوله همزة سواء أبقيت في حالها كـ(سَأَلَ) ، أم قلبت كـ(سَالَ) ، أم حذفت ، كـ(سَلْ) [١] . والفعل مهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب ، أما مهموز العين فيجيء من ثلاثة أبواب ، في حين يأتي مهموز اللام من خمسة أبواب[٢] . استعمل هذا المصطلح الخليل ، فقد ورد في كتاب العين ومن ذلك قوله : "جَزَأَ: أجْزَأَنِي الشيء : مهموز"[٣] . وعقد له سيبويه باباً عنونه بـ(باب ما الهمزة فيه في موضع اللام ...) [٤] .

وقد أشار الأعلم الشنتمري إلى هذا المصطلح ، ومنه في كتابه (شرح الديوان) في شرحه للبيت (١٦) من القصيدة (٢٥) :

يُهَنِّي الرَّعِيَّةَ أنَّ اللهَ مُقْتَدِراً أعْطَاهُم بِأبِي اسْحَاقَ مَا سَأَلُوا

" ... وقوله يهني الرعية ، لفظهُ لفظُ الخبر ، ومعناه الدعاء ، وخفّف همزه يعني ضرورة"[٥] .

---

(١) التعريفات : ٢٣٧ ، والمعجم المفصل في علم الصرف : ٣٣٠ ، ودروس التصريف : ١٣٦ .

(٢) دروس التصريف : ١٣٦-١٣٧ .

(٣) العين : ٦/١٦٢-١٦٣ .

(٤) الكتاب : ٤/٣٧٦ .

(٥) شرح الديوان : ١/٣١٣ .

المبحث الثالث
المصطلحات النحوية

ان نشأة المصطلحات كانت مقترنة بنشأة النحو ، وقد تمثلت أسباب كثيرة عاشت فيها البيئة العربية ، دعت إلى ظهور بوادر الحاجة إلى علمٍ يَنْتَظِمُ دقائق هذه اللغة وأسرارها . وقد مَرَّ النحو بمراحل تشكَّلت فيها مادته وَمُدَّ بأنظارٍ وآراءٍ لعلماء تمتَّعوا بحسٍّ لغويٍ فذ[١] . ولأن المصطلحات ثِمار العلوم وأدواتها للتعبير عن موضوعاتها ، فقد كان لابد للنحو في مراحل نشأته وتطوره من صناعة مصطلحات تكون أعلاماً على موضوعاته ومعالم يُدَل بها الحدود البارزة فيه[٢] . وكان الأعلم الشنتمري واحداً من النحويين الأندلسيين الذين برزوا في القرن الخامس الهجري الذي انماز بنضوج المصطلح ووضوحه ، ولهذا قام مذهب الأعلم الشنتمري على الانتقاء من آراء المدرستين البصرية والكوفية ، وكذلك كان استعماله للمصطلحات النحوية ، فهي عنده مزيج من مصطلحات المدرستين جميعاً ، مع ميل واضح إلى استعمال مصطلحات البصريين[٣] . وهذا الاستعمال المشترك للمصطلحات يدل على تعدد موارد الأعلم الشنتمري التي استقى مادته منها ، فضلاً عن سعة ثقافته النحوية وشمولها ، ويدلّ أيضاً على كثرة اطِّلاعه على مصطلحات المدرستين ودقته في اختيار المناسب منها لِمَا يَعرِضُ له من القضايا النحوية ، وهو في هذا المنحى لا يختلف كثيراً عمَّن سبقه أو عاصره أو جاء بعده من النحاة ، فغالبيتهم كانوا قد

---

(١) ينظر : المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : ١١٤ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ، رسالة ماجستير : ٣٩ .

(٢) ينظر : مدرسة الكوفة ، للمخزومي : ٣٠٣ .

(٣) ينظر : الأعلم الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٤٨ .

استعملوا من المصطلحات ما يقرّب الفكرة ويجلو غوامِضها بأسهل العنوانات[١] . وقد عرضت للمصطلحات النحوية على وفق كونها بصرية وكوفية وأخرى مشتركة، مراعياً في عرض هذه المصطلحات الترتيب وفق حروف الهجاء ، وابدأ بـ:

أولاً : المصطلحات البصرية :

١- اسم الفاعل :

أطلقه البصريون[٢] ، ويُسمّي الكوفيون اسم الفاعل (الفعل الدائم) ، وذلك لانصراف هذه الصيغة نحو الحال والاستقبال[٣] . وقد استعمل الأعلم الشنتمري هذا المصطلح في (المخترع) في كلامه على مضارعة الفعل للزمان ، واختلاف أبنيته إليه ، إذْ يقول : "ان اسم الفاعل المشتق من اسم الحركة وقع على المسمّى وقت فعله للحركة ، فوجب أن يُسمّى ضارباً"[٤] .

٢- اسماء الإشارة والأسماء المبهمة :

وهما من مصطلحات الكتاب ، ومن ذلك قول سيبويه : "وأما الأسماء المبهمة فنحو : هَذا وهذِه ، وهَذانِ ، وهاتَانِ ، وهؤُلاء ، وذلِكَ وتِلْكَ ، وذانِكَ وتانِكَ ، وأُولئِكَ ، وما اشبه ذلك ، وإنما صارت معرفة ؛ لأنَّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر

---

(١) الأعلم الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٤٨ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ، رسالة ماجستير : ٤٢ .

(٢) الكتاب : ١٣/١ و ٣٣/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٨٤/١ ، والمقتضب : ٢٣٧/١ و ٢٢٣/٢ و ٩٧/٣ .

(٣) معاني القرآن للفرّاء : ١٦٥/١ ، ومجالس ثعلب : ٢٣١/١ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع ، إبراهيم السامرائي : ١١٤ ، ومصطلحات النحو الكوفي ، د. عبد الله الخثران : ٥٠، والمصطلح النحوي ، عوض القوزي : ١٦٢ .

(٤) المخترع : ٨٧ .

أمّته"[١] . وفي هذا النص نجد سيبويه يطلق مصطلح (الإبهام) مرادفاً لمصطلح (الإشارة) وفي مواضع أخرى من الكتاب نجد سيبويه يريد بالأسماء المبهمة الأسماء الموصولة ومنها قوله : "هذا بابُ تثنية الاسماء المبهمة التي أواخرها معتلّة ، وتلك الأسماء : ذَا ، وتَا ، والذِي ، والتي . فإذا ثنيت ذَا قلت : ذَانِ، وإن ثنيت تَا قلت : تَانِ ، وإن ثنيت الذِي قلتَ : اللَّذَانِ ، وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت : اللَّذُونَ"[٢] . ونجده أحياناً يطلقُ مصطلح (المُبهم) على (الظروف) [٣] . وقد ذكرَ الأزهري في التهذيب : "أهل الكوفة يسمّون : ذا ، وتا ، وتلك ، وهذا ، وهذهِ ، وهؤلاءِ ، والذي ، والذينَ ، والتي ، واللاتي : حروف المُثُل، وأهل البصرة يسمونها حروف الإشارة والأسماء المبهمة"[٤] . ومن الجدير بالذكر أن الفرّاء يعبّر بـ(الإشارة) في قوله : "وقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾[٥] يَصلحُ فيه (ذلك) من جهتين ، وتصلح فيه (هذا) من جهة ... فصلحت فيه (هذا) ؛ لأنه قد قرب من جوابه فصار كالحاضر الذي تشير إليه"[٦] . وقد استعمل الأعلم الشنتمري المصطلحين في (المخترع) قاصداً بهما (أسماء الإشارة) فكان متابعاً لسيبويه ، إذ يقول الأعلم : "فأما (هؤلاء) فوجب له البناء من حيث كان اسماً مبهماً ، يقع على من تشير إليه من جماعة من يعقل ، ومَن لا يعقل

---

(١) الكتاب : ٢٥/٢ ، وينظر : البحث النحوي في التهذيب : ٤٣ .

(٢) الكتاب : ٤١١/٣ و٢٨٠/٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٥/٣ . إذ يقول سيبويه : "هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ...".

(٤) ينظر: التهذيب، (ذا): ٣٧/١٥ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ، رسالة ماجستير : ٤٤ .

(٥) البقرة : ٢ .

(٦) معاني القرآن : ٢٠/١ .

، ولتضمنه معنى الإشارة ، وانتقاله من أن يكون اسماً مشيراً ، إذا فارق الحضرة ، وهو خارج بهذه الأحوال عن أصول الأسماء المتمكنة فبني لذلك"[١] .

٣- البدل :

وهو من المُصطلحات التي شاعت عند سيبويه وغيره من النحاة البصريين[٢]، ويراد به (الترجمة) عند الكوفيين[٣] . وقد استعمله الأعلم الشنتمري ، ومن الأمثلة على ذلك في (المخترع) قول الأعلم : "فإذا اعتبرت النعت وجدته كما وصفنا ، فلو قلت : جاءني الرجل زيد لم يكن زيد صفة ؛ لأنه لا معنى فيه للفعل ، ولكنه بدل أو عطف بيان يقومُ مقام النعت"[٤] .

٤- التمييز :

وهو من مصطلحات البصريين[٥] ، ويقابله عند الكوفيين مصطلح (التفسير)[٦] (التفسير)[٦] ، وقد استعمل البصريون مصطلح (التفسير) أيضاً ولكن التعبير

---

(١) المخترع : ٤٥ .

(٢) الكتاب: ١١/٢، ١٦، والمقتضب: ٣٩٧/٤، ٤٠٢ ، والأصول في النحو : ١٤٦/١ ، ٢٨٢، ٣١٣، والخصائص: ٤٢٨/٢، والمصطلح النحوي: ١٦٣، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٧.

(٣) معاني القرآن للفراء : ١٦٨/١ و ١٥٩/٢ ، ومجالس ثعلب : ٢٠/١ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٧ .

(٤) المخترع : ٥٦ .

(٥) الكتاب : ١١٧/٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، والمقتضب : ٣٢/٣ وما بعدها ، والأصول في النحو : ٢٢٢/١ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، والمصطلح النحوي : ١٦٤ .

(٦) معاني القرآن للفرّاء : ٥٥/١ ، ٢٥٥ ، ٢٢٦ ، و١٣٨/٢ ، ١٤١ ، ٣٠٨ ، وإصلاح المنطق المنطق : ٢٩٩ ، مجالس ثعلب : ٢٦٥/١ ، ٢٧٣ ، و٤٢٥/٢ ، ٤٣٧ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٢٩ .

بـ(التمييز) أكثر عندهم من التعبير بـ(التفسير) [١] ، ومن أمثلة ورود هذا المصطلح عند الأعلم الشنتمري ما ذكره في كتابه (شرح الديوان) في شرحه للبيت (٤) من القصيدة (٦) :

وَمَلآنُ مِنْ ضَغْنٍ كِوَاهُ توقلي إلى الهمَّةِ العُلْيَا سَنَاماً وغَارِباً

"وقوله : سناماً ، غارباً ، تمييز ، والمعنى إلى الهمة التي علت سناماً"[٢] . وقد ورد مصطلح (التمييز) في (المخترع) أيضاً ، وذلك في كلام الأعلم على المعاني اللازمة للاسم ، إذْ يقول : "ومن المعاني اللازمة أن يكون تمييزاً لمقدار مبهم أو ما ضارع المقدار"[٣] .

٥- حروف الإضافة :

من مصطلحات البصريين ، فقد استعمله سيبويه في أكثر من موضع في كتابه[٤] ، وتابعه المبرّد وأبو بكر ابن السراج في استعمالهما إياه[٥] ، وحروف الإضافة الإضافة هي حروف الجر إذْ يقول سيبويه : "وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعال تُوصَلُ بحروف الإضافة ، فتقول : اخترتُ فلانا من الرجال ، وسمّيته بفلان ، ما تقول : عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحتهُ بها ، واستغفِرُ الله من ذلك ، فلمَّا حذفوا حرف الجرّ عَمِلَ الفعل"[٦] . ويقابل هذا المصطلح عند الكوفيين مصطلح (حروف الصفات) [٧]

---

(١) مصطلحات النحو الكوفي : ٣٠ .
(٢) شرح الديوان : ٢٠٨/١ .
(٣) المخترع : ٧٣ .
(٤) الكتاب : ٣٨/١ ، ٣٩ ، ٩٢ ، ٢٥٤ ، و٤٩٦/٣ ، ٤٩٧ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٣٢٠/٢ ، والأصول : ٤١٠/١ .
(٦) الكتاب : ٣٨/١ .
(٧) معاني القرآن للفرّاء : ٢/١ ، ١٤٨ ، ١٧٨ ، و٨١/٢ ، ٤٠٤ ، واصلاح المنطق : ٨٧ ، ٢٩٩ ، ومجالس ثعلب : ٤٧٧/٢ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢٧ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ١٢٠ .

فقد توسع الكوفيون في مدلول (الصفة) ليدل عندهم على (الظرف والجار والمجرور) [١] . وجدير بالذكر أن مصطلح (حروف الصفات) بمعنى حروف الجرّ قد استعمله الخليل ، إذْ يقول في كتابه العين : "إلى : حرف من حروف الصفات"[٢]. وقد استعمل الأعلم الشنتمري المصطلح البصري (حروف الإضافة) في (المخترع) وذلك في كلامه على الاسم المركب ، إذْ يقول : "فلمَّا أرادوا أن يَخصُّوا أحدهما بالثاني أُخْتُصِرَ لفظ التنوين ، وحرف الإضافة"[٣] وعبَّر عنه الأعلم في موضع آخر قوله : "ولام التأكيد ولام الإضافة للمضمر أو المستغاث في قولك يا لزيد"[٤] .

٦- حروف المعاني :

وهو من مصطلحات البصريين التي استوحوها من كلام سيبويه ، إذْ قال : "فالكلم اسم ، وفعل ، وحرف ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٥] ، ومثل له قائلاً : "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل ، فنحو : ثم ، وسوف ، وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"[٦] ، وسرى هذا المصطلح في كلام البصريين كالمبرّد الذي نقل معنى كلام سيبويه في هذا الشأن ، إذْ قال : "فالكلام كلُّه : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى"[٧] ، وذكرها ابن السراج بقوله : "الحروف التي جاءت للمعاني"[٨] ، وقد أُلِّفَت

---

(١) المدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢٧-١٣٠ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة: ٧٦-٧٧ .

(٢) العين : ٣٥٦/٨ .

(٣) المخترع : ٣٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٩ .

(٥) الكتاب : ١٢/١ .

(٦) المصدر نفسه : ١٢/١ .

(٧) المقتضب : ٣/١ .

(٨) الأصول في النحو : ٢٠٦/٢ .

في هذه الحروف كتب تناولتها بالبحث المفصّل منها كتاب (حروف المعاني)[١] للزجاجي ، وكتاب (معاني الحروف) [٢] المنسوب للرماني وغيرها ويقابل هذا المصطلح عند الكوفيين مصطلح (الأدوات) [٣] ، وهو من مصطلحات العين ، إذ يقول الخليل : "وللعرب في حيث لغتان ، واللغة العالية : حَيْثُ ، الثاء مضمومة وهو أداة للرفع يرفع الاسم بعده"[٤] . وقد استعمله سيبويه إذْ ورد في كتابه قوله : "وللقَسم والمقسَم به أدوات في حروف الجرّ ، وأكثرها الواو ، ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به"[٥] . أما موقف الأعلم الشنتمري فقد استعمل مصطلح (حروف المعاني) ، وهذا ما نجده في كتابه (المخترع) إذْ جاء في كلامه على حروف الاعراب ، قوله : "وهي تُسمّى معربة ؛ لأنها على أصولها من التمكن في الاسمية ، غير مخرجة إلى مضارعة حروف المعاني المبنية"[٦] ، وذكره أيضاً في موضع آخر بقوله : "كما كان الاعراب فرقاً بين التمكن وغيره مما ضارع حرف المعنى"[٧].

٧- الصرف ومنع الصرف :

---

(١) حققه : الدكتور علي توفيق الحمد ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، الأردن ، ١٩٨٤م .

(٢) حققه : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ٢٠٠٨م .

(٣) معاني القرآن للفرّاء : ٥٢/١ ، ٤٦٧ ، و١٢/٢ ، ٢٣٦ ، ومجالس ثعلب : ١٥٨/١ ، و٥٩٠/٢ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ١١٧ .

(٤) العين : ٢٨٥/٣ .

(٥) الكتاب : ٤٩٦/٣ .

(٦) المخترع : ٧٨ .

(٧) المصدر نفسه : ٥٠ .

شاع هذا المصطلح وتردد كثيراً في كتب البصريين[١] . ويقابله ما عرف عند الكوفيين بمصطلح (ما يجْري وما لا يجْري) [٢] . وقد وردَ هذا المصطلح في (المخترع) واستعمله الأعلم الشنتمري في مواضع متعددة من ذلك قوله : "فأما الاسم الذي وصف به فأربع ، تقول : مررت بنسوة أربع ، فتصرف وهو صفة على وزن أفعَل ، كما كان أحمد وأحمر لا ينصرف البتة"[٣] ، وعبر عنه أيضاً بقوله : "أما فَعْلان فَعْلانة فمنصرف في النكرة اسماً كان أو صفة ... فإن سميت به لم ينصرف في المعرفة"[٤] ، ، وقد استعمل الفرّاء مصطلح (الصرف والمنع في الصرف) إلى جانب مصطلح (ما يجْرَى وما لا يجْرَى) ، ومن ذلك قوله : "وأسماء البلدان لا تنصرف خَفَّت أو ثَقُلت ، وأسماء النساء إذا خَفَّ منها شيءٌ جَرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسَطُها ساكن مثل رَعْدٍ وهِنْد وجُمْل ، وإنما انصرفت إذا سمّى بها النساء؛ لأنها تُردَّد وتكثُر بها التسمية فتخففّ لكثرتها"[٥] .

٨- الظرف :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٢/١ ، ٢٦ ، و٩٩/٢ ، و١٩٣/٣ ، ١٩٧ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٩٩/١ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ٢٢٥ ، والمقتضب : ٣٢٣/٣ ، والأصول في النحو : ٤٦/١ ، ٧٥.

(٢) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٤٢/١-٤٣ ، والمصطلح النحوي : ١٦٦ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٩٨ ، و٢٠/٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) المخترع : ١٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٠ .

(٥) معاني القرآن للفرّاء : ٤٢/١-٤٣ وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة ، رسالة ماجستير ماجستير : ٤٨-٤٩ .

من مصطلحات الخليل[١] ، وقد تردد هذا المصطلح في الكتاب ، فاتخذه البصريون مصطلحاً لهم[٢] ، قبالة ما عندَ الكوفيينَ من مصطلح (المحل أو الصفة)[٣] . وقد ورد هذا المصطلح في (المخترع) ، ومن ذلك ما جاء في كلام الأعلم على ما يُبنى على الفتح في قوله : "وأما (أيْنَ) فتضمنت معنى حرف الشرط، أو حرف الاستفهام ، فبعدت عن أصل الظرف من جهة المعنى ؛ إذ ليس الظرف موضوعاً في الأصل لاستفهام ولا شرط"[٤] ، ومن أمثلة استعمال الأعلم لهذا المصطلح في (شرح الديوان) ما جاء في شرحه للبيت (٤١) من القصيدة (٢٥) :

لِيَسْقُمِ الدَّهْرَ أو تُصَحَّحَ مَوَدَّتَهُ فَاليَوْمَ أوَّلَ يَوْمٍ صَحَّ لِي أمَلُ

"... أي لأن أول يوم ، كما تقول أنا اليوم أفعل كذا وكذا ، ونصبه على الظرف ولو رفع لجاز"[٥] .

٩- العطف :

---

(١) ينظر : العين ، (ظرف) : ٤٣/٢ ، والكتاب : ١٩٢/٢ . إذ نقل سيبويه عن الخليل ، قائلاً: "وسألته (يريد الخليل) عن قوله زيد أسفل منك ؟ فقال : هذا ظرف" . وينظر : الأعلم الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٦٦ ، والمصطلح النحوية للقوزي : ١٦٣ ، إذ يقول : "المحل مصطلح يطلقه الفراء على ما يسمّيه البصريون ظرفاً أو مفعولاً فيه ، ويسمّيه الكسائي صفة كما نسب إلى الكوفيين عامة تسمية الظروف غايات ، ونسب الأزهري إلى الخليل اصطلاح الظرف وإلى الكسائي المحل وإلى الفرّاء الصفة" .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤١١/١ ، و٢٦٧/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٤١/١ ، و٨٦/٣ ، والمقتضب: ١١٥/٢ ، والأصول في النحو : ٢٩١/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣٣٨/١ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٦) : ٥٥/١ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧١ .

(٤) المخترع : ٤٢ .

(٥) شرح الديوان : ٣١٨/١ .

من مصطلحاتِ الخليل[١] ، التي أخذها سيبويه[٢] ، وتبعه البصريونَ في استعماله[٣] ، وأطلقَ عليهِ الخليل أيضاً (التشريك) [٤] ، وعبَّر سيبويه عن هذا المصطلح زيادة على ما نقله عن الخليل في الكتاب بـ(الجمع) [٥] ، ومن هذا يظهر تأثره باستاذه الخليل ، إذْ انه عبّرَ عن مُصطلحات كثيرة في الكتاب بأكثر من اصطلاح . يقابل هذا المصطلح البصري عند الكوفيين مصطلح (الردّ) [٦] . وقد أورد الأعلم الشنتمري مصطلح (العطف) في كتابيه ، ومن أمثلته في (المخترع) ما جاء في كلام الأعلم على خواص التثنية والجمع في قوله : "وكان حكم هذه الأسماء إذا ضمّ إلى كل اسم منها اسم آخر يشركه في لفظه ومعناه أن يعطف عليه الواو"[٧]. ومنه في في (شرح الديوان) ما أورده الأعلم في شرحه للبيت (١٣) من القصيدة (٢٥):

هَانَتْ عَلَى كُلِّ شَيءٍ فَهُوَ يُسْفِكَهَا حَتَّى المَنَازِلُ وَالأَحْدَاجُ وَالإِبِلِ

" ... ورفع المنازل بالابتداء ، وأضمر الخبر ، ويجوز عطفها على المضمر في (يسفكها) "[٨] .

١٠- الفعل المتعدي والفعل اللازم :

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٩٢/٢ ، و٥٠١/٣ ، والمصطلح النحوي للقوزي : ١٠٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٤٦/١ ، ٢٧٨ ، و٨٦/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٦٤/١ ، ١٦٠ ، ٣٣٦/٢ ، والمقتضب : ٢٧٩/٣ ، ١٩٥/٤ ، والأصول في النحو : ٦٩/٢ ، ٧٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٨٧/٢ ، ١٨٨ ، والمصطلح النحوي : ١٠٨ ، فقد ذكر الدكتور عوض حمد القوزي أن الخليل : "قال عن الواو (واو العطف) وسمى العطف (الإشراك) كما سمى حروف العطف (حروف الإشراك) " . وهنا أود أن أنبّه على وهم وقع في رسالة الماجستير (الجهود اللغوية والنحوية للحدادي) : ٩٢ ، إذ نسبت الباحثة مصطلح (التشريك) إلى سيبويه.

(٥) ينظر : الكتاب : ٤٣٨/١ ، وينظر : الجهود اللغوية والنحوية للحدادي : ٩٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١٧/١ ، ٥٦ ، و٣٢/٢ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٣٦ .

(٧) المخترع : ٥٨ .

(٨) شرح الديوان : ٣١٢/١ .

وهما من مصطلحات البصريين[١] ، يقابلهما (الفعل الواقع وغير الواقع عند الكوفيين[٢] .

ومن مواضع ورودهما في (المخترع) ما نقله الأعلم الشنتمري في قوله : "قسم يدل على فاعل فقط ... ولا يقع الفعل بمفعول فهذا يسمى غير متعدّ ، أي غير متجاوز فاعله إلى مفعول"[٣] . ومن ذلك أيضاً ما جاء في (المخترع) : "والقسم الثاني يدل على فاعل ومفعول أو أكثر من مفعول ... وهذا يسمى المتعدي إلى مفعول به أو إلى مفعولين أو أكثر على حسب تعلقه بالاسماء وقوة دلالته عليها"[٤] .

١١- الفعل المضارع :

وهو من مصطلحات الكتاب[٥] ، وشاع استعماله في كتب البصريين من بعده، إذْ لاقى عندهم قبولاً[٦] . وقد سموه (المضارع) إشارة إلى فعل الحال والاستقبال ، وفيه وفيه أيضاً إشارة إلى مشاركة الاسم ومضارعته في قبول علامات الاعراب وغيرها من العلامات[٧] . واستعمل الكوفيون في مقابل (المضارع) مصطلح (المستقبل) [١] . وقد

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٣/١ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٢٠٥ ، و١٠٤/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٦٠/١ ، ١٨٥ ، والمقتضب : ٩١/٣ ، والأصول في النحو : ٢٧٦/٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٤٠/١ ، ٤٧ ، واصلاح المنطق : ٢١٥ ، والمصطلح النحوي للقوزي : ١٨٠ .

(٣) المخترع : ٩١ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٢ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٣/١ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢١ ، ١٨٩ ،/ و٥/٣ ، ٣٥ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة : ٥٣ .

(٦) ينظر : المقتضب : ١٤١/١ ، و١/٢ ، ٩٣ ، والأصول في النحو : ٣٩/١ ، ٥١ ، ١٤٥/٢، ١٥٧، والخصائص : ٤٢/٢ .

(٧) ينظر : المدارس النحوية اسطورة وواقع : ١١٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

وقد استعمل الأعلم الشنتمري هذا المصطلح في (المخترع)، إذْ أورده الأعلم في كلامه على أقسام الفعل ، فهو يقول : "قسم معرب بالرفع والنصب والجزم ، وهو المستقبل المضارع"[٢] ، وهنا نجد الأعلم يستعمل المصطلحين معاً قاصداً بهما معنى واحد ، إذْ يقول الأعلم في موضع آخر في كلامه على عمل حرف الأمر بالجزم قائلاً : "ان الحرف الذي للأمر أوقع الفعل المستقبل المضارع موقع فعل مبني كما أوقعت لم وأخواتها ذلك الموقع ، ألا ترى أن قولك لِتَقُمْ يا زيدُ بمنزلة قولك : قُمْ يا زيد ، وقم مبنية على السكون لمفارقتها حرف المضارعة"[٣] .

١٢- النفي :

شاع استعمال هذا المصطلح عند البصريين[٤] ، وقد آثر الكوفيون مصطلح (الجحد) [٥] ، وهما من مصطلحات العين ، إذْ تردد ذكرهما فيه[٦] ، ومن ذلك قول الخليل : "لا : حرف يُنْفَى بهِ ويُجْحَد ، وقد تجيء زائدة"[٧] . وجدير بالذكر ان مصطلح (النفي) وان استأثر به البصريون فقد استعمله الفرّاء أيضاً[٨] . وفي (المخترع) ورد مصطلح (النفي) إذْ استعمله الأعلم ، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن

---

(١) مصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

(٢) المخترع : ١٠٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١١٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٥٣/١ ، و١١٧/٣ ، و٢٣٢/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٧٧/١ ، و٤٢٧/٢ ، والمقتضب : ١٤٦/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٥٢/١ ، ٤٣٣ ، و٨٤/٢ ، و١٣٧/٣ ، واصلاح المنطق : ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ومجالس ثعلب : ١٠١/١ .

(٦) ينظر : العين : ٣٤٨/٨ ، ٣٥٠ ، ٣٩٧ ، ٤٣٤ .

(٧) العين : ٣٤٩/٨ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٧/١ ، والمصطلح النحوي للقوزي : ١٧١ .

حكم الحرف قائلاً : "ثم خصت بالنصب ؛ لأنها نقيضة لـ(إنَّ) حيث كانت نفياً و(إنَّ) للإيجاب"[١] وفي كلام الأعلم على الإعراب كونه أصلاً في الاسم دون الفعل، إذ يقول : "فلو كان كل اسم مُعرّى من دلالة إعراب يَبين من آخر لاختلطت المعاني على السامع ، ولم يحصل من الإخبار على فائدة ... وتمثيل هذا أن قائلاً لو قال : ضرب زيدٌ عمرو ، وزيد ضرب عمرو ، أو قال : ما أحسن زيد ، وهو يريد التعجب أو النفي أو الاستفهام ، لم يتبين الفاعل من المفعول به ، ولا المتعجب منه من المنفي عنه ، ولا من المستفهم عن بعضه ... "[٢] .

ثانياً : المصطلحات الكوفية :

١- الاستثناء المنقطع :

من مصطلحات الفرّاء ، فقد تردد في كتاب معاني القرآن أكثر من مرّة[٣] ، وليس للبصريين ما يقابله إلا عنوانات تناثرت في كتبهم تشير إليه فقد عبَّر عنه سيبويه في باب عقده لذلك في قوله : "هذا باب يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول"[٤] ، وفي موضع آخر من الكتاب أشار إليه قائلاً : "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن ... "[٥] . وممن تابع سيبويه المبرّد في المقتضب إذْ أورد

---

(١) المخترع : ١٢٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٥ .

(٣) معاني القرآن للفرّاء : ٤٨/٢ ، ٣١٣ ، ومجالس ثعلب : ٥٨/١ ، ١٠١ ، و٥٥٦/٢ ، وإلى هذا أشار الباحث محمد عبد الرسول سلمان في رسالته (البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري) : ٥٨-٥٩ ، وقال : "اننا لم نجد من البصريين كالأخفش والمبرد من يستعمل هذا المصطلح بلفظه الذي استقر في الدرس النحوي ، ولكننا في المقابل وجدناه يتردد على لسان ثعلب وابن جرير الطبري وأبي بكر ابن الانباري مما يوحي بكونه مصطلحاً متداولاً عند الكوفيين".

(٤) الكتاب : ٣١٩/٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٢٥/٢ .

فيه باباً باسم (ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله) [١] ، أو ما ورد في قوله : "استثناء ليس من الأول"[٢] . وهم في ذلك يريدون (الاستثناء المنقطع) .

وقد استعمله الأعلم الشنتمري في (شرح الديوان) وذلك في شرحه للبيت (٦) من القصيدة (٤١) :

مَنْ لِي بِرَبْعٍ مِنْهُم مَعْهُودُ إلا الأَسَى وَعَزِيْمَةَ المَجْلُودِ

"... ثم قال من لي بربع الأحبة يردّه كما عهده ثم استثنى استثناءً منقطعاً ، فقال لكن شأني وأمري الأسى والحزن ... "[٣] .

٢- الفعل المستقبل :

من مصطلحات الكوفيين ، ويستعملون مصطلح (المستقبل) إذا أرادوا أن يكون الحدث دالاً على الحال والاستقبال ، وهو ما يقابل (المضارع) عند البصريين[٤] . غير ان الكوفيين يجعلون فعل الأمر مندرجاً تحت الفعل المستقبل ، ذلك ان فعل الأمر عندهم مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر ، وهذا يكون مجزوماً دائماً[٥] .

.

وقد استعمل الأعلم الشنتمري هذا المصطلح مبيِّناً ان الأفعال تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل ، فهو يقول : "ضَرب وضُرب ، وتقول : يَضرب ، ويُضرَب ، وسيَضْرِبُ وسوف يَضرِبُ فنجد كل كلمة من هذه الأمثلة دالة على معنى

---

(١) ينظر : المقتضب : ٤١٢/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤١٧/٤ .

(٣) شرح الديوان : ٤٦٤/١ .

(٤) ينظر : المدارس النحوية اسطورة وواقع : ١١٣ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤ .

(٥) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٧٢) : ٥٩/٢ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع : ١١٤ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٥ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٨٠ .

الحدث الذي اشتقت منه ، رابطة له بزمان محصل ، إمَّا ماض كأمس وما قبله ، وإما حاضر كالآن الذي هو حد ما بين الزمان ، وإما مستقبل منتظر كغد وما بعده"[١] . وفي موضع آخر من (المخترع) يبيّن فيه الأعلم (المستقبل) وانه غير الماضي والحال الذي عبر عنه بـ(الموجود) ، فيقول : "وهو المستقبل غير الماضي ولا الموجود بعد"[٢] ، ثم يؤكد ما ذهب إليه بالقول : "فقد تبين بحمد الله أنَّ الأزمنة ثلاثة : زمان ماض ، وزمان حاضر ، وزمان مستقبل ، وكذلك الأفعال"[٣] .

٣- الفعل الواقع وغير الواقع :

وهو من المصطلحات التي شاعت عند الكوفيين[٤] ، في مقابل مصطلح البصريين (الفعل المتعدي) [٥] . وهما من مصطلحات كتاب العين ، إذْ يقول الخليل: "والإفلاتُ يكون بمعنى الانفلات لازماً ، وقد يكون واقعاً ، يقال : أفْلَتُّه من الهَلَكةِ أي خَلَّصْتُه"[٦] . وهذا المصطلح ورد في (المخترع) واستعمله الأعلم الشنتمري ، ومن ذلك ذلك قوله : "ومنه ما هو موجود غير واقع فيما قد مضى"[٧] ، وأورده في موضع آخر ، بقوله : "كما لا يجوز أن يكون ضرب غير واقع بمضروب ، فصارت لَقَيْتُ في قوة الدلالة على المفعول به بمنزلة ضَرَبْتُ ، فتعدت بغير واسطة كما تعدَّت ضَرَبْتُ"[٨] ،

---

(١) المخترع : ٨٤-٨٥ .
(٢) المصدر نفسه : ٨٩ .
(٣) المصدر نفسه : ٩٠ .
(٤) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢٠/١ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ١٧١/٣ ، واصلاح المنطق : ٢١٥ ، ومجالس ثعلب : ٥٨٨/٢ ، ٧٤١ .
(٥) ينظر : المصطلح النحوي ، للقوزي : ١٨٠ ، والمدارس النحوية ، لشوقي ضيف : ٢٠٠ .
(٦) العين ، مادة (فلت) : ١٢٣/٨ .
(٧) المخترع : ٨٨ .
(٨) المصدر نفسه : ٩٣ .

وفي تقسيمه لزمان الفعل يقول الأعلم : "وأما الموجود غير الواقع فيما مضى ... فهو الوقت الذي يقع فيه الإخبار من المحدّث بوقوع الفعل الواقع فيه"[١] . وهذه الأقوال للأعلم تُعَضِّدُ نزوعه إلى إيراد مصطلح المصرين .

٤- الكناية والمَكْنِيّ :

مصطلح شاع استعماله عند الكوفيين[٢] ، قبالة مصطلح (الضمير) الذي استعمله البصريون[٣] . وهذا المفهوم للكناية بدلالته على الضمير والإشارة قد استعمله الخليل في كتابه العين ، ومنه قوله : "وأما ذِهِ وذي وذا في هذه وهذي وهذا فأسماء مكنيات ، وليس في البناء فيها غير الذال والألف التي بعدها زائدة"[٤] . وقد ذكر ابن منظور في اللسان ان سيبويه قد استعمل الكناية في علامة المضمر[٥] . كما ذكر ذلك ذلك أيضاً الأعلم الشنتمري في كتابه (النكت)[٦] . وهذا المصطلح ورد في (المخترع) ، ، ومن أمثلته قول الأعلم في اشتراك الخفض والنصب فيما لا ينصرف : "نحو قولك : رأيتُ أحمدَ ، ومررت بأحمدَ ، واشتراكهما في الكناية في نحو قولك: رأيتَك ، ومررت بِك"[٧] . ومن الجدير بالذكر أن الكوفيين يلجؤون أحياناً إلى استعمال مصطلح

---

(١) المصدر نفسه : ٨٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣١١/١ ، ٣٣٥ ، و١٠٦/٢ ، و٢٧٨/٣ ، واصلاح المنطق: ٢٨٤، ومجالس ثعلب: ٤٣/١، ٦٣، والمصطلح النحوي: ١٧٤ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٦٠.

(٣) ينظر : مصطلح (الضمير) من هذا الفصل .

(٤) العين : ٢٠٩/٨ .

(٥) ينظر : مادة (كنى) .

(٦) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٦١٥ ، والأعلم الشنتمري وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير : ٨٤ .

(٧) المخترع : ٦٢ .

(الضمير) إلى جانب مصطلح (الكناية) الذي شاع عندهم ، وهذا ما نجده عند الفرّاء إذْ استعمل المصطلح البصري في معاني القرآن[١] .

٥- ما لم يسم فاعله :

من المصطلحات التي شاعت في كتب الكوفيين[٢]، وعبَّر عنه البصريون بجملة تسميات منها : (المفعول الذي لم يتعدّه فعله ، ولم يتعدّ إليه فعل فاعل) [٣] ، و(المفعول الذي لا يذكر فاعله) [٤] ، و(الفعل الذي بني للمفعول ، ولم يذكر من فَعُل به) [٥] ، على ان (ما لم يُسَمَّ فاعله) قد استعمله البصريون أيضاً ، كالمبرد ، وابن السراج ، والزجاجي ، وابن جني[٦] . وهذا المصطلح أورده الأعلم الشنتمري في (المخترع) في معرض حديثه عن تعدّى الفعل الذي يحذف فاعله، إذْ يقول: "فلما كان المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إنما هو فاعل منقول من المنصوب إلى المرفوع المشبه بالفاعل ، كان ما بعده من المفعولات باقياً على حاله إذ كان الفاعل موجوداً"[٧] .

٦- الوَقْت (أو النصب على الوقت) :

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٤٢/٢ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٨٣ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء : ١١٢/١ ، ١١٤ ، واصلاح المنطق : ١٤٣ ، ومجالس ثعلب: ٢٠٨/١ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢١-١٢٢ ، ومصطلح النحو الكوفي: ٦٣.

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٤/١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٥٠/٤ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ١٧٦/١ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٢/٢ ، والأصول في النحو : ٨١/١ ، والجمل : ٧٦ ، وسر صناعة الاعراب: ١٤٨/١ ، والمدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢٢ .

(٧) المخترع : ١٠٥ .

وهو مصطلح يريد به الكوفيون ظرف الزمان ، والمنصوب على الوقت هو المفعول فيه عند البصريين[١] . وهو من مصطلحات الخليل ، فقد جاء في كتاب العين ما يفيد استعمال الوقت أو الموقت مراداً بها ألفاظاً دالة على الزمان . ومن ذلك قولك : "وصار في حدِّهما اليوم ويومَئذٍ والحروف التي وصفنا على ميزان ذلك مخصوصة بتوقيت لم يُخَصَّ به سائر أسماء الأزمنة إلا بيان وقتٍ ، نحو : لقيتهُ سنةَ خرجَ ، ورأيتُه شَهْرَ يَقْدمُ الحاجُّ"[٢] . وقد استعمله سيبويه وأفرد له باباً في الكتاب باسم (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوَقْت) [٣] . واستعمله الأعلم الشنتمري في (المخترع) في قوله : "إن هذه الأسماء إنما دلت على زمان محصل من حيث كانت توقيتاً للزمان على حدّ قولك : زمان خلافة فلان ، وَوَقْت مقدم الحاجّ، وزمان مضرب الشَّوْل ، ثم اختصر لفظ الزمان ، فَحُذِفَ لعلم السامع ، فقام الموقت له مقامه"[٤] . ثم يستشهد الأعلم ممثلاً ، بقوله : "كما حذف أهل من قوله عز وجل : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[٥] ، فقامت القرية مقامه"[٦] . فحذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه[٧] .

ثالثاً : المصطلحات المشتركة :

ثمة مصطلحات نحوية تردّدت في كتابي الأعلم الشنتمري (المخترع وشرح الديوان) وهي من المصطلحات المشتركة التي شاع استعمالها عند البصريين والكوفيين

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١٣٨/١ ، ومجالس ثعلب : ١٧٥/١ ، وينظر : المدارس النحوية اسطورة وواقع : ١٢٨-١٢٩ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٨٩ .

(٢) العين : ٢٠٤/٨-٢٠٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٠٣/١ .

(٤) المخترع : ٩ .

(٥) سورة يوسف : الآية ٨٢ .

(٦) المخترع : ٩ .

(٧) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ، للعكبري : ٢٠/٢ .

على السواء ، وهي : الاستفهام[١] ، الاسماء المتمكنة[٢] ، والاسماء غير المتمكنة[٣] ، ، الإضافة[٤] ، الإضمار[٥] ، الأمر[٦] ، الترخيم[٧] ، التعجب[٨] ، التنوين[٩] ، الحال[١٠] ، الحذف[١١] ، الخبر[١٢] ، الفاعل[١٣] ، الفعل[١٤] ، الفعل الماضي[١٥]، المبتدأ[١٦] ، المصدر[١] ، المضاف[٢] ، المضاف إليه[٣] ، المعرفة[٤]، المفعول به[٥] ، به[٥] ، النداء[٦] ، النعت[٧] ، النكرة[٨] ، النهي[٩] .

---

(١) ينظر : المخترع : ٣٩ ، ٤٥ ، ٧٥ ، ٩٨ ، ١٢٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥١ ، ٧٨ ، ٨٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٠ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١١٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٨ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، وينظر : شرح الديوان : ١٦٥/١ ، و١٥٠/٢ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٢٤ ، ١٢٩، ١٣٠ ، ١٣١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢ ، وينظر : شرح الديوان : ٣٦٠/٢ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٥٧ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١١٣ ، ١١٤ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٣٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٨٢ .

(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٦ .

(١١) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ١٠٤ ، وينظر : شرح الديوان : ٤١/١ ، ٣٢٥ ، و٣٠٥/٢ .

(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٧٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

(١٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٥ ، وينظر: شرح الديوان : ٣٠١/١ ، ٣٠٥ .

(١٤) ينظر : المصدر نفسه : ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، وينظر : شرح الديوان : ٣٠١/١ ، و٣٠٥/٢ .

(١٥) ينظر : المخترع : ٧٧ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٠٨ ، ١٢٤ ، ١٣٠ .

(١٦) ينظر : المصدر نفسه : ٧٢ ، ١٠٩ ، ١٢١ .

ومما يجدر التنبيه عليه أن مصطلح (الفعل) في (المخترع) قد يطلق مراداً به مفهومه المعروف الدال على الحدث مقترناً بزمن محصل ، ومن أمثلته ما ورد فيه: "ان الفعل أداة تعمل في الاسم ، ترفعه وتنصبه"[١٠] . وقد يطلق مصطلح (الفعل) مراداً به (المصدر) ، ومن أمثلته في (المخترع) : "ان قولك ضَرَبَ دالٌّ على ضَرْب، والضَّرْب فعل"[١١] ومنه أيضاً : "وان لم يكن ضَرَبَ اسماً للحركة التي هي الفعل ، كما أن الضَّرْب اسم لها"[١٢] ، ويبدو ان اطلاق مصطلح (الفعل) مراداً به (المصدر) من

---

(١) ينظر : المصدر نفسه: ٤٧ ، ٥٢ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٧ ، وينظر : شر الديوان: ٢٠٥/١، ٢٤٦.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٨٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٦٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨ ، وينظر : شرح الديوان: ٣٠٥/١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣ ، ٤٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ١٣٠ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٥ ، ٧٩ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٦٨ ، ٧٠ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٤ .

(١٠) المصدر نفسه : ٩١ .

(١١) المصدر نفسه : ٨٦ .

(١٢) المصدر نفسه : ٨٦ .

قبيل تسمية الأصل بالفرع[١] . وهذا ما نجده في كتاب العين[٢] ، وكذلك في كتاب سيبويه[٣] ، (الصفة) [٤] ، (الضمير والمضمر) [٥] ، (الخفض) [٦] .

رابعاً : مصطلحات نادرة (قليلة الاستعمال) :

ورد في (المخترع) مصطلحات نَدَرَ استعمالها ، إذْ لم تتردّد في الكتب النحوية كثيراً ، وهي :

١- الفعل الموجود :

قال الأعلم الشنتمري : "وأما الموجود غير الواقع فيما مضى ولا المتوقع فيما يستقبل فهو الوقت الذي يقع فيه الاخبار من المحدّث بوقوع الفعل الواقع فيه ، كقولك: أنت الآن تفعل ... هو ثابت في وقته"[٧] . وبهذا المصطلح عبَّر الأعلم عن (المضارع (المضارع على الحال والآن) ، والذي سبقه في استعماله المتقدمين[٨] .

---

(١) ينظر : المصطلح النحوي ، للقوزي : ١٣٩ ، وهذا عند البصريين الذين يعدّون المصدر أصلاً للفعل . وينظر في تفصيل ذلك : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٢٨) : ٢١٧/١ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ٩٢ .

(٢) العين : ٣٦/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٢/٤ .

(٤) المخترع : ٤٠ ، وشرح الديوان : ٥٥/١ ، ٣١٤-٣١٥ .

(٥) المخترع : ٤٤ ، ٥٩ .

(٦) المصدر نفسه : ٦٠-٦١ ، ٧٩ ، وشرح الديوان : ٤٦٤/١ .

(٧) المخترع : ٨٩ .

(٨) ينظر في استعماله: الأصول في النحو: ٣٨/١-٣٩، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٤-٧٥.٧٥.

٢- الفعل المتوقع أو المنتظر :

أورد الأعلم الشنتمري هذا المصطلح قاصداً به (المضارع المستقبل) ومن أمثلته قول الأعلم : "وهذا كله في خبر ما ينتظر من الزمان وهو المستقبل غير الماضي ولا الموجود"[١] . وفي موضع آخر يذكر الأعلم هذا المصطلح في حديثه عن زمان (المضارع الحال) ، قائلاً : "فذلك البعض في حيّز ما مضى ، وبعضه لم يقع ، فهو في حيز المتوقع المنتظر ، فإذا كان هذا الذي جعلته حالاً منقسماً على الماضي وعلى المتوقع"[٢] . ولم يخرج الأعلم في مفهوم هذا المصطلح عن سابقيه[٣].

---

(١) المخترع : ٨٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٨٩ .

(٣) ينظر في استعماله : الأصول في النحو : ١/٣٨-٣٩ ، ومصطلحات النحو الكوفي : ٧٥-٧٦ .

الفصل الثالث
المباحث اللغوية في الكتابين

المبحث الأول : المباحث الصوتية .

المبحث الثاني : المباحث الصرفية .

المبحث الثالث : المباحث الدلالية .

المبحث الأول
المباحث الصوتية

- من الظواهر الصوتية الخاصة بالصوامت :

تتعرض الأصوات الصامتة للتغيّر عند تجاورها في السلسلة الكلامية ، ويتوقف مقدار ذلك التغيّر على موقع الصوت من آلة النطق ، وعلى نوع العلاقة بينه وبين الصوت المجاور له[١] ، وتندرج في هذا الموضوع ظاهرة :

١ – الخفاء :

أشار الأعلم إلى ظاهرة (الخفاء) في (المخترع) في أثناء حديثه عن إظهار النون ، قال : "ان النون حرف مجهور كما ان الواو والياء مجهورتان ، وهي قوية في الحروف الزائدة ، كثيرة التردد في الزيادة ، فلما اجتمع فيها الجهر وكثرة الاستعمال والزيادة ، وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت – وجب أن تختص بالزيادة للحاجة إلى شدّة البيان وتأكيد الفرق ، ولم يُزد غيرها من حروف الزيادة ؛ لأنّها لا تخلو من أن يكون بعضها مهموساً ، والمهموس خَفِي ، أو يكون قليل الاستعمال في الزيادة وإن كان مجهوراً"[٢] .

يظهر في نص الأعلم عدة إشارات صوتية موجزة منها :

١– إظْهَار النون كونها صوتاً مجهوراً فضلاً عن الزيادة وكثرة الاستعمال .

٢– ذهب الأعلم إلى أنَّ ظاهرة (الخفاء) لا تختصّ بالأصوات المهموسة .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤/٤٥٤ ، والمقتضب : ١/٢١٥ ، وابن الطحان وجهوده في الدراسات الصوتية ، رسالة ماجستير : ٩٧ .

(٢) المخترع : ٥١–٥٢ .

٣- تبرز قيمة نصّ الأعلم في قوله (وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت) ، إذْ سبقت الإشارة إلى أن المراد بالجهر اهتزاز الوترين الصوتيين حال النطق بالصوت[١] .

وقد أفاد الأعلم من المصادر التي سبقته في تناول ظاهرة (الاخفاء) ، وكان سيبويه أقدم من تحدّث عن ذلك ، إذ قال : "... فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللّين والمدّ ، أو بما فيها منها . وإن شئت أخفيت ... وللأصوات المجهورة فضيلتان على الأصوات المهموسة هما :

١- ان الأصوات المهموسة تحتاج إلى جهد أكبر من النطق بالأصوات المجهورة . وذلك لأن الممر يكون أمامها مفتوحاً لا عائق فيه للأوتار ، مما يحتاج إلى كمية هوائية كبيرة وجهد عضلي أكبر لدفع هذه الكمية والضغط على الهواء الخارجي لإيصال الصوت بالمستوى المطلوب ، أما الأصوات المجهورة فالعائق موجود (الأوتار الصوتية) ، والكمية المندفعة محدودة ، والطاقة المحتاج إليها في دفع تلك الكمية أقل من الحالة الأولى مما يجعل الضغط الخارجي أكبر من الأول بمجهود قليل وذلك لانتشار الهواء في الحالة الأولى ، وانحصاره في الحالة الثانية[٢].

٢- ان تذبذب الأوتار الصوتية لانحصار الهواء في حالة الجهر يضفي على الصوت المجهور ملمحاً رنينيّاً ينتج عنه نغمات موسيقية على خلاف الأصوات المهموسة التي تمتاز بضوضائية[٣] . وذلك لانتشار الهواء فيها وتوزعه في مسافات كبيرة من تجاويف الجهاز النطقي والفضاء الخارجي ،

---

(١) ينظر : مصطلح (الجهر) .

(٢) ينظر : دراسة الصوت اللغوي : ٩٤ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١-٥٢ .

(٣) ينظر : علم الأصوات : ١٧٤ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٦٠-٦١ .

وبذا تكون الراحة السمعية للأذن الإنسانية مع الأصوات المجهورة أكثر مما هي عليه مع الأصوات المهموسة ، ولعلّه يكون سبباً في كثرة الأصوات المجهورة في العربية مع قلة المهموسات[١] .

٢- ظاهرة الاشباع :

وهو من الظواهر الكمية التي تلحق المصوتات عند وقوعها في التركيب ، فالزيادة في نطق الحركة هو ما سمَّاه العلماء (الاشباع) ، أمّا نقصان الحركة عن حدّها فتندرج تحته أربع حالات ، وهي : الروم ، والاشمام ، والاختلاس ، والاخفاء[٢] .

- الاشباع :

الإشباع في الاصطلاح هو : الزيادة في كمية الحركة حتى ينشأ عنها حرف من جنسها ، فينشأ عن الفتحة ألف ، وعن الضمة واو ، وعن الكسرة ياء[٣] . وقد تَخْرج المصوتات القصيرة عن طبيعتها المعتادة التي تتمثل بنطقها كوامل من غير زيادة ولا نقصان ، وهذا المفهوم عن هذه الظاهرة الصوتية ورد في (المخترع) في أثناء حديث الأعلم الشنتمري عن دلائل الإعراب من الحركات الثلاث ، إذْ أشار إلى التغيرات التي تطرأ على الطول الطبيعي للمصوتات ، وأورد مجموعة من الشواهد من شعر العرب الفصحاء . قال : "دليل ذلك أنَّكَ إذا أشْبَعْتَ كلّ حركة منها حدث بعدها

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية : ٢١ ، وعلم اللغة العام – الأصوات : ١٨٨ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٥٠-٥١ ، وجهود علماء العربية في دراسة المصوتات ، رسالة ماجستير : ١٥٩ ، والخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين ، أطروحة دكتوراه : ١٩٠ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١٢٣/٣ ، والتحديد في الاتقان والتجويد : ٩٧ ، وفقه العربية المقارن: ٩١ ، والخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين ، أطروحة دكتوراه : ١٩٠ ، وجهود علماء العربية في دراسة المصوتات ، رسالة ماجستير : ١٥٩-١٦٠ .

الحرف المناسب لها ، كقولك أبو وأبا وأبي ؛ ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت اتَّبعوا الحرف المتحرّك الذي هو حرف الروي إنْ كان مضموماً واواً، وإن كان مفتوحاً ألفاً ، وإنْ كان مكسوراً ياءً ، كقول الأعشى[١] :

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإنْ لامَ لائِمُو غَدَاةَ غَدٍ أمْ أنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

وكقول زهير[٢] :

أمِنْ أُمِّ أوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِي بحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فَالْمُتَثَلِّمِ

وكقول جرير[٣] :

بَانَ الخَلِيطُ ، ولو طَاوَعْتَ مَا بانَا وقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الوَصْلِ أقْرَانا

وكذلك سائر الأبيات"[٤] .

وفي النص إشارة نافعة لما يؤيده المعاصرون ، فالفرق بين الفتحة وبين ألف المد ليس غير اختلاف في كميّة الصوت ، وألف المد ليست إلا فتحة طويلة ، وكذلك ياء المد ليست في الحقيقة غير كسرة طويلة ، وما واو المد إلا ضمّة طويلة[٥] . وقد عقد له سيبويه باباً سمّاهُ (باب الإشباع في الجرِّ والرفع وغير الإشباع ، والحركة كما هي) قال فيه : "فأمّا الذين يُشْبِعون فَيُمَطِّطُون ، وعلامتُهَا واوٌ وياءٌ ، وهذا تحكمه لك المشافهة ، وذلك قولك : يَضْرِبُها ..." [٦] . وكذلك فعل في (باب وجوه القوافي في

---

(١) وهو مطلع قصيدة في ديوانه : ١٢٧ .

(٢) وهو مطلع معلّقته ، الديوان : ١٦ .

(٣) وهو مطلع قصيدة في ديوانه : ١٦٠ .

(٤) المخترع : ٧٦-٧٧ .

(٥) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٥٠-٥١ .

(٦) الكتاب : ٤-٢٠٢ .

الإنشاد) قال : "أمّا إذا تَرَنَّموا فإنهم يُلحِقون الألف والياء والواو وما ينوَّنُ وما لا ينوَّن ؛ لأنهم أرادوا مَدّ الصوت ..." [١] .

وكرّر ابن جنّي في كتابه الخصائص ما ذكره سيبويه ، إذ عقد في كتابه الخصائص باباً سمَّاه : (باب في مطل الحركات) [٢] . ويبدو أنهم توصلوا إلى كون الحركات أجزاء من (الحروف) عن طريق دراسة (الإشباع) الذي دعاه ابن جنّي (مطل الحركات) وملاحظتهم "أنَّ الضمّة متى أشبعت صارت واواً ، والفتحة متى أشبعت صارت ألفاً، والكسرة تصير ياء عند الإشباع[٣] . وقد أفاد الأعلم الشنتمري في تأييد فكرته في الإشباع من شواهد سيبويه وأدلته من المنظوم من كلام العرب[٤]. يقول الدكتور حسام النعيمي : "والذي يؤكد حديث الإشباع هذا ، أنَّ العرب ربما احتاجت في أشعارهم إلى حرف مجتلب لإقامة الوزن ، فتلجأ حينئذ إلى إشباع الحركة فيتولد منها حرف ..." [٥] .

٣- إدغام المثلين :

سبق الحديث عن معنى الإدغام في الفصل الذي عُني بالمصطلحات وسأذكر هنا إشارة الأعلم الشنتمري بهذا النوع من الإدغام ، إذْ أورده في (المخترع) في أثناء حديثه عن بعض الأبنية التي يلحقها الاعتلال والإدغام فتنصرف ، قال : "فلمّا كانت

---

(١) الكتاب : ٢٠٤/٤ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١٢١/٣ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٥١ ، وجهود علماء العربية في دراسة المصوتات : ١٦١ .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٥٠-٥١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٠٥/٤ .

(٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي : ٣٢٦ .

هذه الأبنية مختصة بالفعل دون الاسم ثقلت في كلامهم ؛ لأن الفعل أثقل من الاسم ، واقترن بذلك أنه معرفة ، فلم ينصرف إلا في النكرة . فإن كل شيء من هذه الأبنية على لفظ الأسماء باعتلال يلحقه وإدغام كرُدّ وشُدّ ، ومثل بِيْع / وسِيْر – انصرف على كل حال"[١] .

وقد ذكر سيبويه في (باب الإدغام في الحرفين اللّذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه"[٢] . والإدغام بحسب نوع العلاقة بين الصوتين على ثلاثة أقسام ، يقول أبو بكر أحمد ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) : "فالمثلان ما اتفقا مخرجاً وصفة ، كالباء والباء ، والتاء والتاء ، والجيم والجيم ، واللام واللام"[٣] . ونجده عند المعاصرين : "يحصل بين الصوتين المتماثلين سواء أكان الأول منهما ساكناً في الأصل كالطاء الأولى من (قطَّع) ، أو متحرّكاً كالميم الأولى من (شمَّ) والدال الأولى في (شدَّ) ... ففي (شدَّ) سكنت الدال الأولى فأدغمت في الدال الثانية كي يتحرك اللسان بهما مرة واحدة كما يحصل الإدغام عند اجتماع حرفين متماثلين في كلمتين متجاورتين ويكون الأول ساكناً والثاني متحركاً ..." [٤] . وأود الإشارة هنا إلى ان مفهوم (الثقل) عند الأعلم قد سبقت الإشارة إليه في معرض الحديث عن المصطلحات الصوتية . وخلاصة القول : أنَّ المعاصرين والقدامى اتفقوا على هذا النوع من الإدغام الذي أشار إليه الأعلم .

---

(١) المخترع : ٣٠ .

(٢) الكتاب : ٤٣٧/٤ .

(٣) المدخل إلى علم أصوات العربية : ٢٣٢ .

(٤) علم الأصوات اللغوية : ١٣٩–١٤٠ ، وفي البحث الصوتي عند العرب : ٨١–٨٢.

٤- لام المعرفة :

وهي ظاهرة من ظواهر المماثلة وأعمّها شيوعاً في الاستعمال[١] . وقد جرى الاستعمال باختفائها مع ثلاثة عشر صوتاً ، هي أصوات مقدم الفم[٢] . جاء في الكتاب : "و(لام المعرفة) تُدغَمُ في ثلاثة عشر حرفاً ، لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف ؛ واللام من طرف اللسان ، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً ، منها حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللسان ، فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام"[٣] . يريد سيبويه ان علة إدغام اللام ترجع إلى قرب مخرج اللام من مخارج تلك الحروف وكثرة موافقة اللام لها في الاستعمال[٤] .

وقد وافق المبرّد سيبويه في هذا موافقة بيّنة بل عوَّل كثيراً على كلامه . إذ قال : "وهو يدغم إذا كان للمعرفة في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز معهن إلا الإدغام فمنها أحد عشر حرفاً تجاور اللام وحرفان يتصلان بها"[٥] . يريد المبّرد ان لام التعريف إذا سبقت أحد الحروف التي تسمى الحروف الشمسية لابد من إدغامها فيه وهذه الحروف على قسمين :

الأول : الحروف المجاورة في المخرج ، وهي (الراء والنون والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والزاي والصاد والسين[٦] .

---

(١) ينظر: الكتاب : ٤٥٧/٤ ، والمقتضب : ٢١٣/١ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : ٢١٢.

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٥٧/٤ ، والمقتضب : ٢١٣/١ ، وشرح المفصل : ١٤٠/١٠ .

(٣) الكتاب : ٤٥٧/٤ .

(٤) ينظر : دراسات في علم أصوات العربية: ٧١ ، ٧٣، والدرس الصوتي عند المبرّد: ١٢٨.

(٥) ينظر : المقتضب : ٢١٣/١ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ١٢٨ .

(٦) ينظر : المصدران أنفسهما .

والثاني : ما بَعُد عن اللام في المخرج واتصل معها في التفشي ، وذلك حرفان هما الشين والضاد[١] .

جاء في (المخترع) : "وانما خُصَّت (اللام) بأن تكون سمة التعريف دون غيرها ؛ لأنها من زوائد الاسم خاصة ، وهي حرف مجهور ، وحرف يدغم في أكثر حروف الفم ، والإدغام أخف من الإظهار ، فخص بالاستعمال دون غيره لذلك"[٢] . نلمح في هذا النص ملاحظ صوتية تنمّ عن تصور دقيق لهذا الصوت ومناسبته للاسم في التعريف وكذلك ظاهرة الإدغام . وأحاول أن أعرض لها على وفق الآتي :

١- وصف الأعلم (لام المعرفة) بالمجهور ، والأصوات المجهورة كلها يخرج صوتهن من الصدر ويجري في الحلق ، أما المهموس فتخرج أصواتها من مخارجها، والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف ولا تصل إلى ذلك في المجهور . وفي هذا انسجام يبيّنه قانون المماثلة الصوتي الذي يعالج الأصوات المتجاورة في الكلمات والجمل وميلها إلى الاتفاق في المخارج والصفات نزوعاً إلى الانسجام الصوتي ، واقتصاداً في الجهد الذي يبذله المتكلم ، والأصل في الأصوات اللغوية ان يكون لكلّ صوت مجهور مقابل مهموس[٣] .

٢- أشار الأعلم الشنتمري إلى ان اللام تختفي مع أصوات مقدم الفم بسبب التقارب الصوتي والمخرجي في قوله : (يُدغم في أكثر حروف الفم) أي ان لام

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢١٤/١ .

(٢) المخترع : ٥٣ .

(٣) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٤٣ ، ٧٠ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ١٠٦ .

التعريف إذا سبقت أحد الحروف التي تسمّى الحروف الشمسية لابد من إدغامها فيه[١] .

٣- ما ذهب إليه الأعلم في قوله (والإدغام أخف من الإظهار) موافق لما ذهب إليه القدماء ، إذْ نجد الفرّاء يصف (الإدغام) بقوله : "فما ثَقُلَ على اللسان إظْهَارُهُ فأُدْغِم"[٢] . ويلاحظ في قول الأعلم أيضاً إشارته إلى خفاء اللام في أصوات مقدم الفم وظهورها مع بقية الأصوات[٣] .

وقد ذهب الأعلم إلى ان (لام المعرفة) ساكنة والألف الداخلة عليها ألف وصل جلبت للتوصل بها إلى الساكن ، قال : "وأما الألف الداخلة عليه فهي ألف وصل ، جلبت ليتوصل بها إلى اللام الساكنة لئلا يبتدأ بساكن ، وكان حقها أن تكسر في الابتداء بها على حكم التقاء الساكنين ، ولكنها ابتدأت مفتوحة ، ليفرق بين دخولها في الموضع الذي يجب لها ودخولها في غيره"[٤] .

وتكمن في هذا النص إشارة صوتية مهمة نجد لها صدىً عند بعض المعاصرين ، إذْ يقول الدكتور داود عبده : "... وفي رأيي ان الأصل هو الكسرة كما هو الحال في اللهجات لا الفتحة ، أي أن الأصل أن يقال : اِلولد نشيط ، بكسرة قبل اللام ، تماماً كما يقال : اِلعب ، بكسرة قبل اللام ، وان الفتحة دخلت الفصحى من لهجة كانت تَسْتَعْمِل الفتحة لتجنب توالي الصحاح في أول المنطوق وفي وسطه على السواء ، فيقال في تلك اللهجة : ضربتَ الولد ، كما يقال : اَلولد نشيط ..." [٥].

---

(١) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢١٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣٥٤/٢ ، وعلم الأصوات اللغوية : ١٣٨ .

(٣) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢١٢ .

(٤) المخترع : ٥٣ .

(٥) دراسات في علم أصوات العربية : ٧٤ .

٥- النون :

للنون أحكام خاصة بها ؛ لأن لها مخرجين أحدهما من الخياشيم محضاً لا يشركها فيه شيء ، وذلكَ إذا كانت ساكنة ، والآخر مما يلي مُخرج الراء واللام إذا كانت النون متحركة[١] .

- مخرج الخيشوم :

وهو مخرج النون الخفيفة أو الخفية ، وهي النون الساكنة ، وأحد الحروف الفروع[٢] . وقد أورد الأعلم الشنتمري هذا المخرج في موضع واحد من كتابه (المخترع) جاء فيه : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بِغُنَّة وسهولة دون تكلّف حركة من اللّسان ..." [٣] . ويبدو كلام الأعلم في هذا المخرج أكثر تفصيلاً من كلام سيبويه[٤] . إذ عبارة سيبويه هي : "ومن الخياشيم مُخرج النون الخفيفة"[٥]. فقد زاد الأعلم أنها خالصة من الخياشيم لا يشركها في مخرجها شيء . وقد اتفق جمهور العلماء على أن هذا المخرج إنَّما يختص بالنون الفرعية (النون الخفيفة) ، إلا أنّ سيبويه والمبرّد وابن دريد وابن جنّي ذكروا هذا المخرج بعد الانتهاء من ذكر مخرج الشفة من غير إشارة

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٣٢/٤ ، ٤٣٤ ، والمقتضب : ٢١٥/١ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٧١ .

(٢) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : ٣٢ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٧١ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ٧٨ .

(٣) المخترع : ٥١ .

(٤) سبقت الإشارة إلى ذلك ينظر : فصل المصطلحات .

(٥) الكتاب : ٤٣٤/٤ .

إلى أنه مختص بالنون الفرعية وحدها[١] . وذكره الزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والرضي في مبتدأ الحديث عن الحروف الفروع[٢] .

أما المعاصرون فقد اتفقوا مع القدامى في أمر هذا المخرج ، إلا ان بعضهم يرى إمكان الاستغناء عن درج هذا المخرج والاكتفاء بدرج مخرج النون المتحركة محتجّاً بأنَّ الغنة هي صفة من صفات النون المتحركة (الأصلية) ، فلا داعي لأن يفرد للغنة مخرجاً مستقلاً[٣] . وجدير بالذكر أنَّ القرّاء وافقوا الأعلم فيما ذهب إليه فالغنة عندهم هي صوت يخرج من الخيشوم لا عمل للسان فيه ، ينقطع عند إمساك الأنف[٤] .

- مخرج النون المتحركة :

وهو من المخارج التي أشار إليها الأعلم في كتابه (شرح الديوان) في أثناء شرحه للبيت الخامس من القصيدة العاشرة :

ألا بَكَرَتْ مَعْذُوْلَةً حِينَ تَعْذِلُ تُخَوِّفني مِ الأمَرَ ما لَسْتُ أجْهَلُ

قال الأعلم : "وقوله م الأمر ، أي : أراد من الأمر ، فحذف النون ؛ لأنها من مخرج اللام ، ونظيره قولهم : بلحارث وبلعنبر ، يريدون بني الحارث وبني العنبر"[٥] .

.

نلحظ في هذا النصّ أمرين هما :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٣/٤ ، والمقتضب : ١٩٣/١ ، والجمهرة : ٨/١ ، وسر صناعة الاعراب : ٥٣/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٢٥/١-١٢٦ ، وشرح الشافية : ٢٥٠/٣ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ٧٩ .

(٣) ينظر : علم اللغة العام – الأصوات ، د. كمال بشر : ٩٢-٩٣ ، والدرس الصوتي عند المبرّد : ٧٩-٨٠ .

(٤) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ١٤٤ .

(٥) شرح الديوان : ٢٤١/١-٢٤٢ .

١- ان مذهب الأعلم في حذف النون وإشارته إلى ما يناظره في كلام العرب موافق لمذهب القدماء . إذ وردَ في الكتاب في (باب ما كان شاذّاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطّرد) : "ومن الشاذّ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بَلْعَنْبَرِ وبَلْحارِثِ ، بحذف النون . وكذلك يفعلون بكلّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك ؛ لأنَّها لما كانت مما كثر في كلامهم ، وكانت اللام والنون قريبتي المخارج ، حذفوها وشبَّهوها بمسْتُ ؛ لأنَّهما حرفان متقاربان ، ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مسسْتُ لسكون اللام . وهذا أبعد ؛ لأنه اجتمع فيه أنَّه منفصل وأنه ساكن لا يتصرف تصرف الفعل حين تدركه الحركة . ومثل هذا قول بعضهم : (عَلْماءِ بَنُو فُلانٍ) ، فحذف اللام ، يريد : على الماءِ بَنُو فُلانٍ . وهي عربية"[١] . يريد : على الماء ، فالتقت اللامان والآخرة منهما ساكنة فلم يمكن الإدغام ، لأن المتحرك لا يُدغم في الساكن ، فَحُذفتِ اللام طلباً للتخفيف ، كما حذفت إحدى السينين واللامين في مست وظلت ؛ والأصل مسست وظللت[٢] .

٢- والأمر الثاني ينحصر في قول الأعلم (فحذف النون ؛ لأنها من مخرج اللام) وفي ذلك إشارة إلى التأثر من القرب بين الصوتينِ ، فهذه النون أشد ما تكون تأثراً بما يجاورها من أصوات وبين اللام والنون قرب شديد يخفى معه إدراك التمايز بين مخارجها[٣] . ونلمح أيضاً من قول الأعلم مذهبه في مخرج (اللام والنون) إذْ اختُلِفَ في مخرج (اللام والنون والراء) إذْ ان الخليل بن أحمد عدَّها من مخرج واحد ، وسيبويه وجمهور القدماء يعدُّونها من ثلاثة مخارج ، وعدّها الجرمي ومن وافقه من مخرج واحد ، وبذلك يمكن القول ان الأعلم الشنتمري موافق للخليل . وقد أخذَ بذلك كثير من المعاصرين[٤] .

---

(١) الكتاب : ٤/٤٨٤-٤٨٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٤/٤٨٥ ، الهامش (١) .

(٣) ينظر : علم الأصوات اللغوية : ٧٤ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية : ٩٣ .

(٤) ينظر : مخارج حروف العربية ، بحث : ٢٢ .

المبحث الثاني
المباحث الصرفية

أولاً : العدول الصرفي :

أوردت المعجمات العربية للفعل الثلاثي (عدل) عدَّة معانٍ منها الميل فـ"عدلتُ عن الشيء مِلتُ عَنه"[١] . فالعدول إذن هو التغيّر والميل عن الجهة إلى أخرى وهو معنى يقودنا إلى المعنى الاصطلاحي له . فالعدول اصطلاحاً : "هو أن يُشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويُغير بناؤه ، إما لإزالة معنى إلى معنى ، وإما لأن يسمَّى به . فأما الذي عُدِلَ لإزالة معنى إلى معنى ، فمثنى وثلاث ورباع وآحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه ، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى ..." [٢] . وقد ورد المصطلح في التراث بمعنى : الخروج عن الأصل أو عمّا هو متعارف عليه[٣] . وقد أشار اللغويون في جملة مباحثهم إلى اختلاف معاني الصيغ في العربية ، ومن ذلك مباحثهم الخاصة بالكلام على خصائص العربية وطاقتها الكامنة في مباني صيغها الصرفية ، وإمكانية تبادلها من سياق إلى آخر وفق إرادة المتكلم لمعناه المقصود وغرضه المطلوب . وعلى هذا الأساس حصل العدول بين صيغ المشتقات في العربية ، ولاسيما في مستوى اللغة الصرفي ، فيما يخص صيغ المصادر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة وغيرها من الصيغ

---

(١) جمهرة اللغة ، (عدل) : ٣٥٥/١ ، وينظر : لسان العرب ، (عدل) : ٤٣٠/١١ .

(٢) الأصول في النحو : ٨٨/٢ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١٦٢/١ ، ٣٩٩/٣ ، والكشاف ، للزمخشري : ١٣/١ ، ١٤ ، والعدول الصرفي في القرآن الكريم ، (أطروحة دكتوراه) : ٢٩ .

لإمكانية تناولها من سياق إلى آخر لتقاربها ووجود التشابه اللّفظي بين بعض صيغها[١] . ومن ذلك :

- العدول عن اسم المصدر :

اسم المصدر على ثلاثة أنواع :

١- عَلَم ، نحو : يَسَارِ ، وفَجَارِ ، وبَرّة ، وهذا لا يعمل اتفاقاً .

٢- ذو ميم مَزيدة لغير مفاعلة ، نحو : مضرب ، والمحمدة ، وهو ما يسمّى بالمصدر الميمي ، وهذا كالمصدر في العمل اتفاقاً ؛ لأنه مصدر حقيقة .

٣- إن كان اسم المصدر غيرهما ، أي : غير العلم والميمي ، نحو : مُضاربة من قولك : ضارب مضاربة ، وغيرهما[٢] .

وقد عرض الأعلم الشنتمري لأحد هذه الأنواع في كتابه (المخترع) في حديثه عن المبني على الكسر من الأسماء ، إذْ قال الأعلم : "وأمّا (فَجَارِ) فاسم مؤنث معدول عن اسم المصدر العلم"[٣] . وذكر الأعلم أن (فَجارِ) معدول عن (فَجَرَة) في قول الشاعر تقديراً ، وذلك بقوله : "وفجارِ إنَّما هو معدول عن اسم المصدر ، وكأنَّه في التقدير معدول عن فَجْرَة"[٤] . مستدلاً على ذلك بقول النابغة[٥] :

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ ، واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

---

(١) ينظر : الكتاب : ١١٠/١ ، ٣٧٠/٣ ، والمقتضب : ٣٧٣/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجّاج : ٧٢ وتصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة : ١٣ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية ، رسالة ماجستير : ٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٢١/٣ ، وشرح التصريح : ٦٣/٢-٦٤ ، وشرح الأشموني : ٣٣٦/٢ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية : ١٤٦ .

(٣) المخترع : ٤٧ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر : ديوانه : ٥٥ .

فأورد الشاعر هنا (بَرَّة) من غير عدول ، ولم يبنِهِ كفجارِ ، يقول الأعلم : "والدليل على ذلك قول النابغة : فحملتُ بَرَّةَ ، واحتلمتَ فجارِ ، فجعل بَرَّةَ اسماً علماً للبِرِّ ، فلم يصرفه ، ولو عدله فقال برارِ لوجب ان يبنيه كما بنى فجارِ حيث عدله عن فَجْرَة"[١] . وما ذكره الأعلم أشار إليه النحاة من قبل ، فقد عَدَّ سيبويه (فجارِ) من المصادر المعدولة وتبعه جمع من النحاة كالزجاج وابن جنِّي[٢] .

ثم يعلل الأعلم الشنتمري سبب كسر ما كان على وزن (فَعَالِ) مردداً قول سيبويه والزجاج ، في قوله : "وكان حقُّ هذا كله أن يُسكَّن آخره ، ولكنه حُرِّكَ لالتقاء الساكنين ، وخُصَّ بالكسر ؛ لأنه مؤنث ، والكسر من علامات التأنيث ، كما كان الحرف الذي منه الكسرة من علامة التأنيث ، وهو الياء"[٣] .

- العُدُول عن فَاعِلة إلى فَعَالِ :

وهذا نوع آخر مما جاء معدولاً على وزن (فَعَالِ) ، وهو الأعلام المؤنثة ، فإذا سميت امرأة بـ(حَذَامِ) أو (قَطَامِ) أو (رَقَاشِ) فإنها مبنية على الكسر في لغة أهل الحجاز ، تقول : (هذه قطامِ قد جاءت) و(حذامِ)[٤] . قال سيبويه : "بنو تميم يقولون : هذه قُطَامُ وهذهِ حُذَامُ ؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذمة ، وقطامُ معدولة عن قَاطِمة أو قَطْمَةَ ، وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو عَلَم ليس عن صفة ، كما

---

(١) المخترع : ٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٢ ، والخصائص : ٢٦١/٣ .

(٣) المخترع : ٤٧ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٧٧/٣-٢٧٨ ، والمقتضب : ٣٧٣/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٥ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية : ١٤٩ .

أن عُمَر معدول عن عامِرٍ عَلماً لا صفة ... وأمَّا أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يُغيِّروه ؛ لأنَّ البناء واحد ، وهو ههنا اسم للمؤنث"[١] . وقد تابعه جمع من النحاة[٢] . ومنهم الأعلم الشنتمري فقد ذكر أن هذا العدولَ يجيء في الأعلام المؤنثة إذْ قال : "وأما حَذَامِ وقَطَامِ فاسمانِ علمانِ مؤنثانِ معدولانِ ، والأصل فيهما حَاذِمة وقَاطِمة ، وهما في التأنيث نظير عُمَر وقُثَم في التذكير"[٣] ، وفي موضع آخر يؤكد الأعلم هذا العدول بقوله : "إنَّ حَذَامِ وما أشبهها من أسماء النساء معدولة عن فاعلة"[٤] . وأشار الأعلم في موضع آخر إلى علل وجوب بناء (حذامِ وقطامِ) وأورد لذلك علتين عزا أولهما للمبرِّد ، وهو أنهما بعد أن عُدِلاَ زادا ثقلاً خروجاً عن الأصل وتباعداً منه . وعزا الأخرى إلى سيبويه، وهو أن فعالِ اطَّرد بناؤها في مواضع وجب لها فيها البناء : منها وقوعها موقع فعل الأمر كقولهم : نَزَالِ بمعنى إنْزِلْ ، ووقوعها موضع النداء ، كقولهم : يا خَبَاثِ، ويا غَدَارِ ، فلما اطَّرد هذا في فعال ، وكانت في هذه المواضع معرفة معدولة مؤنثة أُجري عليها حكم ما كان من المعدول على لفظها ، وان لم تكن علة بنائه كعلتها[٥] . ثم ردَّ تعليل المبرِّد ورجَّح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنَّ رأي المبرِّد عنده : "فيه دخل لأنه ليس كل ما اجتمع فيه ثلاث علل يمتنع من الإعراب"[٦] . وعزّز ردَّه رأي قول المبرد ، وترجيحه قول سيبويه بقوله

---

(١) الكتاب : ٣/٢٧٧-٢٧٨ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣/٣٧٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٥ ، وشرح السيرافي للكتاب : ٤/١١٣-١١٥ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٣/٨٥.

(٣) المخترع : ٤٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٧ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٦ .

(٦) المصدر نفسه .

: "ألا ترى أنَّك تقول : نِسْوَةٌ ضَوَارِبٌ وشَوَاتِمُ ، فلا تبنيهما وفيهما ثلاث علل : الصفة ، والجمع الذي لا مثال له في الواحد ، والتأنيث ، ونحوهن كثير في العربية"[١] . وأودُّ الإشارة إلى أنّ ثمّة نحاة قد سبقوا الأعلم في ترجيح قول سيبويه ومنهم الزجاج ، وكذلك تبعهم من المتأخرين السيوطي وأبو حيان[٢] .

- العدول في النداء (في ذمّ الاناث حال النداء) :

وهذا نوع ثالث من أنواع العدول الأربعة على الوزن (فَعالِ) ، ويقع عن (فَاعِلة) و(فَعِيلة) و(فَعْلاء) إلى (فَعالِ) [٣] ، نحو : يا فَسَاقِ ، أي : يا فَاسِقة ، ويا خَباثِ ، أي : يا خَبِيثة ، ويا لَكاعِ ، أي : يا لَكْعاء . وهو الصفة المؤنثة ، ولم يَجِئْ في صفة المذكر ، وجميعها تستعمل من دون الموصوف ، وهي بعد ذلك على ضربين : إمَّا لازمة للنداء ، نحو : يا لَكاعِ ، ولا تجيء هذه اللازمة للنداء علماً للجنس ، وإمَّا غير لازمة ، وهي على ضربين : أحدهما ما صار بالغلبة علماً جنسياً، كما في (أسامة) وهو الأكثر ، وذلك نحو : َلاق لِلمَنِيَّةِ ، كانت في الأصل صفة عامة لكل ما يحلق به ، ثُمَّ اختصَّت بالغلبة بجنس المنَايَا . والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقيت على وصْفِيَّتَها ، نحو : قَطاطِ ، أي : قَاطَّةٌ كافية[٤] .

وقد حدَّه سيبويه في الكتاب في ذكره لأنواع العدول على وزن (فعالِ) قائلاً : "واسماً للوصف المنادى المؤنث كما كان فسق ونحوه مذكر ، وقد يكون اسماً للوصف

---

(١) المخترع : ٤٦ .

(٢) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجّاج : ٧٥-٧٦ ، والهمع : ٩٣/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٧٠/٣ ، والمقتضب : ٣٧٤/٣ ، وشرح الكافية : ١٩٥/٣-١٩٦ ، وظاهرة العدول في اللغة العربية : ١٤٩-١٥٠ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ١٩٦/٣ ، وشرح الأشموني : ١٦٨/٣ .

غير المنادى"[١] . وتابعه كلٌّ من المبرد والزجاج وابن السراج[٢] ، وقد تابع الأعلم الشنتمري هؤلاء النحاة مؤكداً وقوع هذا النوع من العدول في النداء ، كما وقع في الاعلام المؤنثة ، وأنَّه نظير (فُعَلُ) في المذكر ، جاء في (المخترع) : "وأمَّا لَكاعِ فوقع في النداء معدولاً عن المؤنث كما وقع حَذامِ في باب التسمية ، ونظيره من المذكر قولهم يا لُكَعُ ، كما أن نظير حذامِ عُمَرُ "[٣] .

واستدلَّ الأعلم على بناء هذا المعدول ببناء المنادى المذكر بقوله : "فلما كان المنادى المذكر المفرد المعرفة مبنيّاً في النداء ، كان هذا المعدول المؤنث المعرفة أحقَّ منه بالبناء"[٤] .

ثانياً : الإبدال والإعلال :

أ- الإبدال :

هو أن تقيم حرفاً مقام حرف آخر في موضعه ، إما ضرورة ، وإما صنعة واستحساناً[٥] . نحو تاء (تراث) فهي بدل من الواو ؛ لأنها من (ورث) . وشرط الإبدال ألا يكون لأجل العوض كـ(تاء عدة) فهي عوض من الواو في (وعد) وهذا ليس بإبدال ؛ لأن شرط الإبدال أن يقوم (المبدل) مقام (المبدل منه) ، ويحمل حركته، وأما العوض

---

(١) الكتاب : ٢٧٠/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٧٤/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ٧٥ ، والأصول في النحو : ٨٩/٢ .

(٣) المخترع : ٤٧ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٧/١٠ ، والممتع في التصريف : ٢١٣/١ ، وشرح الشافية : ١٩٧/٣ ، والصرف وعلم الأصوات ، د. ديزيره سقال : ١٣٩ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً، (أطروحة دكتوراه) : ١٢١ .

فهو أن تقيم حرفاً مقام حرف في غيرِ موضعه[١] . وقد أُطلق على الإبدال الذي يحصل في تاء الافتعال (أبداً قياسياً) ، إذْ تبدل تاء الافتعال دالاً إذا كانت فاؤه زياً أو ذالاً أو دالاً[٢] . وتبدل تاء الافتعال طاءً إذا كانت فاؤه أحد أحرف الاطباق الأربعة وهي (الضاد والصاد والطاء والظاء) [٣] .

وقد تناول الأعلم الشنتمري عدداً من مظاهر الإبدال في كتابه (المخترع) سأعرضها :

- إبدال الهاء من الهمزة :

جاء في حديث الأعلم الشنتمري عن حروف الدعاء إبدال (الهاء) من (الهمز) في (هيا) إذْ قال : "وهَيَا ، وهي بمنزلة أيَا والهاء فيها مبدلة من الهمزة ، كما أبدلت في مُهَيْمِن ، ومعناه مُؤَيْمِن ، وهو بمعنى أمين ، وكما أبدلت في هَرَقْتُ ، والأصل : أرَقْتُ ، وفي هِيَّاك والأصل إيَّاك" [٤] . ثُمَّ علل هذا الإبدال بقوله: "وإنما أبدلت في هذه المواضع من الهمزة لخفتها وثقل الهمزة ؛ ولأنها اختها في المخرج

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٧/١٠ ، والصرف وعلم الأصوات : ١٣٩-١٤٠ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً ، (أطروحة دكتوراه) : ١٢١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٣٩/٤ ، وشرح المفصل : ١٠/ ، والجهود اللغوية والنحوية ، للحدادي، رسالة ماجستير : ١٨٥ .

(٣) ينظر : شرح الشافية : ١٩٩/٣ ، وشذا العرف في فن الصرف : ١٤٨ ، والمهذب في علم التصريف : ٣١٥ .

(٤) المخترع : ٦٩ .

وبمنزلتها في الزيادة والبدل"[١] . والحديث عن إبدال الهاء من الهمزة قد ورد عند متقدمي النحاة ومتأخريهم ، إذْ فصلوا الحديث عنه ، وذكروا له أمثلة وشواهد[٢] .

- إبدال الميم من الواو :

ذكر سيبويه أنَّ هذا النوع من الإبدال قليل ، إذْ قال : "وقد أبدلت من الواو في فم ، وذلك قليل"[٣] . وكذلك ورد عن النحاة من بعده فلم يمثلوا له إلاَّ بلفظ الفم وحده وذكروا : "أن الأصل فيه (فَوْهٌ) عينه واو ، ولامه هاء ، يدلُّ على ذلك قولهم في التصغير : (فُوَيْهُ) ، وفي التكسير : (أفْوَاهٌ) ، ووزنه (فَعْلٌ) بفتح الأول وسكون الثاني"[٤] . وقد تناول الأعلم الشنتمري هذا النوع من الإبدال في (المخترع) ، وذلك في حديثه عن علة إعراب الأسماء الخمسة بالأحرف الثلاثة (الألف والواو والياء) ، وحذف أواخرها في حال الافراد ، فتكون معربة بالحركات ، يقول الأعلم : "إلا ذو مال وحده فإنَّه لا يفرد من الإضافة لذلك ، وكذلك (فو زيدٍ) إلا أن يبدل من الواو الميم. فيفرد حينئذ لقوة الميم بالحركة"[٥] .

- إبدال الهمزة من الياء :

ورد هذا النوع من الإبدال في الكتاب في (باب حروف البدل) إذْ يقول سيبويه مكتفياً بالإشارة إليه من غير تفصيل : "فـ(الهمزة) تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) ينظر على سبيل المثال : الكتاب : ٢٣٨/٤ . "وأما الهاء ... وقد أُبدلت من الهمزة في هَرَقْتُ ، وهَمَرْتُ ، وهَرَحْتُ" . وينظر : المقتضب : ٦٥/١ ، والمنصف : ١٤٤/٢-١٤٥ ، وشرح المفصل : ٤٢/١٠ ، وشرح الأشموني : ٨٤/٤ .

(٣) الكتاب : ٢٤٠/٤ .

(٤) شرح المفصل : ٣٣/١٠ .

(٥) المخترع : ٨١ .

في قَضاءٍ وشَقاءٍ ونحوهما"[١] . وتابعه المبرِّد ، الذي أفرد باباً في (المقتضب) وسمَّاها أيضاً (هذا باب حروف البدل) ، وممَّا تناوله فيه هذا النوع من الإبدال قائلاً: "وأمَّا الهمزة فإنها تبدل مكان كل ياء أو واو تقع طرفاً بعد ألف زائدة ، وذلك قولك: شَقَّاءٌ وغَرَّاءٌ"[٢] .

وقد تناول الأعلم الشنتمري إبدال الهمزة من الياء مفصِّلاً القول فيه ، ومن ذلك قوله : "والهمزة في عِلْباء وقُوْباء مبدلة من ياء ، كرهوا ثبوتها متحركة طرفاً بعد ألف زائدة ، كما كرهوا ثبوتها في نحو : بِنَاء ورِدَاء ، والأصل بِنَاي ورِدَاي"[٣]. ثم يعلل بعدها ثبوت الياء على أصلها بدخول هاء التأنيث ، قائلاً : "ألا ترى أنها ثَبُتَت على أصلها إذْ جاءت الهاء بعدها ، فخرجت إلى الكون ، فقالوا : دِرْحاية ، ولو لم تكن بعدها الهاء لقيل دِرْحاء كما قيل : عِلْباء"[٤] . بعدها يُبيِّن الأعلم أصل الإبدال في الهمزة مُعَلِّلاً ، وذلك بقوله : "وألف التأنيث ليست مُبدلة من واو ولا ياء ، وإنما هي في الأصل ألف ساكنة لو أُوقِعَ قبلها حرف مدّ هُمِّزَت إذْ لا يمكن الجمع بين ساكنين ، ولم يحذف أحد الساكنين ، لِئَلاَّ يُشتبه الممدود بالمقصور..." [٥] . وقد ردّد هذا الكلام بعض النحاة المتأخرين كابن يعيش ، وابن عصفور ، والأشموني وغيرهم[٦] .

ب- الإعلال :

---

(١) الكتاب : ٢٣٧/٤ .

(٢) المقتضب : ٢٠٠/١ .

(٣) المخترع : ٣٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٥ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٩/١٠-١٠ ، والممتع في التصريف : ٢١٧/١ ، وشرح الأشموني: ٨٨/٤-٨٩ .

الإعلال اصطلاحاً : هو التغيير الذي يطرأ على أحرف العلة (الألف والواو والياء) وتُلحق بها (الهمزة) ، بحيث يؤدي هذا التغيير إلى قلب الحرف أو حذفه أو إسكانه[١] . ومعنى الإعلال التغيير ، والعلة تغير المعلول عما هو عليه ، وسميت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغيرها ، وهذه الحروف تقع في الأضرب الثلاثة ، الأسماء والأفعال والحروف[٢]. فالاعلال: ظاهرة صرفية تعامل معها الدارسون وفق ما يطرأ على بنية الكلمة من حركة وسكون ، حذفاً أو قلباً ، أو نقلاً ، مِمَّا هيأ لها أبنية ، إذْ إنَّهم قد يخصونَ المعتل بالبناء ولا يخصونَ غيره[٣] . ومن أنواع الاعلال التي وردت عند الأعلم الشنتمري ما اصطلحَ عليهِ الصرفيون (القلب المكاني) وهو ظاهرة لغوية تقوم على تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر ما يكون في المهموز والمعتل ، وقد جاء في غيرها قليلاً ، نحو : إمْضَحَلَّ في إضْمَحَلَّ ، اكْرَهَفَّ في إكْفَهَرَّ[٤] . أو هو جعل حرف من حروف الكلمة مكان غيره جعل ذلك الغير مكان ذلك الحرف[٥] . والقلب المكاني سماعي يكتفى فيه بما ورد عن العرب، فلا يجوز إحداثه في كلمة لم يُسمع فيها إلا إذا أدّى تركه إلى اجتماع همزتين[٦] . وللقلب المكاني خمسة أنواع: تقديم (العين) على (الفاء) ، وتقديم (اللام) على (الفاء)، وتقديم

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٥٤/١٠ ، وشرح الشافية ، للرضيّ : ٦٦/٣ ، والصرف وعلم الأصوات : ١٣٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٥٤/١٠ ، وتيسير الإعلال والإبدال : ٦ ، والجهود اللغوية والنحوية ، للحدادي : ١٧٨ .

(٣) ينظر : تيسير الإعلال والإبدال : ٦ ، والجهود التصريفية عند الجرجاني ، رسالة ماجستير: ٢٨٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤٦٥/٣ ، والمقتضب : ٢٩٠/١ ، والمزهر : ٣٦٧/١-٣٦٨ .

(٥) ينظر: الخصائص : ٧١/٢-٧٢ ، وتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ، د. صالح الفاخري : ٥٩.

(٦) ينظر : شرح الشافية : ٢٤/١ ، وتصريف الأفعال والمصادر : ٦٤ .

(اللام) على (العين) ، وتأخير (الفاء) عن (اللام) ، وتقديم اللام الأولى على (العين) في غير الثلاثي[١] . وقد أورد الأعلم الشنتمري أحد هذه الأنواع من القلب وهو :

- تقديم (اللام) على (العين) :

عرض سيبويه لهذا النوع من القلب ، قال : "إنَّما قلبوا كراهية الواو والياء ، كما همزوا كراهية الواو والياء ، ومن ذلك قال الشاعر[٢] :

وكلُّ خليلٍ رَاءَنِي فَهوَ قَائلٌ مِنَ اجْلِكِ : هذا هَامَةُ اليْومِ أو غَدِ

وإنما أراد (رآني) ولكنه قلب"[٣] .

وقد ذكر الأعلم الشنتمري هذا النوع من القلب في أثناء شرحه للبيت (٣) من القصيدة (١) :

كَيُوسُفَ لَمَّا أنْ رَأى بُرْهَانَ رَبِّهِ وَقَدْ هَمَّ أنْ يَعْرُورَيْ الذَّنْبِ أحْجَمَا

"... فاستحيا منه بمنزلة يوسف ﷺ ، حين هم بامرأة العزيز فرجع عن ركوب المعصية لما رأى برهان ربه ، وقوله رأى مقلوب راء ، ومعنى قوله (يعروري) أي يركب الذنب وما يأتيه ومعنى أحجمَ وأجحم كع وتأخر"[٤] . وقد ورد هذا المثال أعني : : تقديم الهمزة على الألف في لفظة (رأى) عند جمع من النحاة المتأخرين وكذلك المعاصرين[٥] .

ثالثاً : النسب :

---

(١) ينظر : تصريف الأفعال والمصادر : ٦٥-٦٦ .

(٢) وهو كثير عزة والبيت في ديوانه : ١١١/١ ، وينظر : الكتاب : ٤٦٧/٣ .

(٣) الكتاب : ٤٦٧/٣ .

(٤) شرح الديوان : ١٥٢/١ .

(٥) ينظر : الهمع : ٢٧٦/٦-٢٧٧ ، وتصريف الأفعال والمصادر : ٦٧ .

اسم ملحق بآخره ياء مشدّدة مكسور ما قبلها علامة للنسبة ، كـ(هاشِميٌّ وبصرِيٌّ) [١] . وقد عُنِي العلماء المتقدمون بدراسته فخصُّوه بمباحث مستفيضة ابرزوا فيها دلالته المعنوية ، واحكامه وما يطرأ على الاسم عند النسب إليه من تغييرات لفظية ومعنوية وحكمية[٢] . جاء في شرح المفصل : "النسبة التي يقصدها النحويّون ، ويُسمِّيها سيبويه الإضافة[٣] ، هو ما يُنسَب إلى قبيلة أو بلدة أوصنعة أو غير ذلك ، يقال : نَسَبْتُهُ إلى بني فلان ، إذا عَزَوْتُهُ إليهم ، فهي إضافة من جهة المعنى ، وان كانت مخالفة لها من جهة اللفظ"[٤] .

فالنسب فيه ذكر المنسوب إليه وحده مع زيادة تدلُّ على النسب بإضافة ياء مشدّدة وكسر ما قبلها فيما قلَّت حروفه أو كثرت ، نحو قولك في النسب إلى (هَاشِمٌ): هاشِميٌّ ، وإلى (وَاسِطٌ) : واسِطيٌّ ، وإلى من يبيع الدقيقَ : دَقيقِيٌّ ، والغرض من النسب أن تجعل المَنسوب من آلِ المنسوب إليه ، أو من أهل تلك المدينة، أو الضيعة ، وفائدتها فائدة الصفة[٥] . والنسب على قسمين : سماعي وقياسي ، يقول سيبويه : "فمنه ما يجيء على غير قياس ، ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم ... قال الخليل : كل شيء من ذلك عَدَلَتْهُ العرب تَرَكْتُهُ على ما عَدَلَتْهُ عليه ، وما جاء تامّاً لَم تُحدِث العرب فيه شيئاً فهو على القياس"[٦] . وسأعرض لطبيعة ورود هذا المبحث في كتابي الأعلم الشنتمري على وفق الآتي :

- اسم نُسب إليه :

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٤٣٨/٣ ، وشرح الشافية : ٤/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٥٣/٣ ، والمقتضب : ١٣٣/٣-١٣٤ ، والأصول في النحو : ٦٣/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٥٣/٣ .

(٤) شرح المفصل : ٤٣٨/٣-٤٤٠ .

(٥) ينظر : أسرار العربية : ٣٦٩ ، وشرح المفصل : ٣٤٩/٣ ، وتوجيه اللمع ، رسالة ماجستير : : ١٥٨ .

(٦) الكتاب : ٣٣٥/٣ .

الأسماء تنقسم في النسب على خمسة أقسام منها اسم نُسب إليه فسلم بناؤه[١] .

ومنه ما جاء في (شرح الديوان) وذلك في شرح الأعلم للبيت (٣٤) من القصيدة(١):

أشَاحَ بِفِتْيَانِ الصَّبَاحِ فَأكْرَهُوا صُدُورَ القَنَا الخَطِّيّ حَتَّى تَحَطَّمَا

قال : "القنا جمع قناة الرمح ، وصدوره ما وَلِيَ الأسنَّة ، والخَطِّيُّ منسوب إلى الخَطُّ ، جزيرة بالبحرين كانت تُوفَد إليها سفائن فيها الرِّماح ، فَنُسِبَ كلّ رمح إليها"[٢] .

وفي موضع آخر من (شرح الديوان) نسبَ الأعلم نوعاً من الإبل إلى حَيٍّ من اليمن . أورد ذلك في أثناء شرحه للبيت (٩) من القصيدة (٣٢) :

إلى خَالدٍ رَاحَتْ بِنَا أرْحَبِيَّةً مَرافِقُهَا مَنْ عَنْ كَرَاكِرِهَا نَكَبُ

يقول الأعلم : "الأرْحَبِيَّةُ إبِلُ منسوبة إلى (أَرْحَب) ، حَيٌّ من اليمن ، والنكب المتجافية المفتولة من السير ..." [٣] .

- النسبة إلى "بِنْتٍ" و"أُخْتٍ" :

أُخْتُلِفَ في النسب إلى (بنت) و(أخت) ، فذهب الخليل وسيبويه إلى ان القياس فيهما أن يقال : أخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ ، وذلك بأن تضيف ياء النسب بعد حذف التاء وَرَدِّ لام الكلمة إلى أصلها[٤] . وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ، ولا تحذف التاء، فتقول : أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ ، وألزمه الخليل أن يَنْسِبَ إلى هِنْتٍ ومَنْتٍ ، باثبات التاء ، وهو

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٦٣/٣ .

(٢) شرح الديوان : ١٥٢/١-١٥٣ ، وقد ورد في (العين : ١٣٦/٤) قول الخليل في باب الخاء والطاء : الخَطُّ أرضٌ تُنسب إليها الرِّمَاحُ ، يقال : رِمَاحٌ خَطِّيَّةٌ .

(٣) شرح الديوان : ٣٨١/١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٦٠/٣-٣٦١ ، والتعليقة : ١٨٤/٣-١٨٥ ، وشرح المفصل : ٤٦٧/٣ .

لا يقول به[١] . وقد أنكر سيبويه ما ذهب إليه يونس ، بأنَّه ليس بقياس ؛ لأنَّه يلزمه في هذه الحالة إذا قال : أُخْتِيٌّ أن يقول هِنْتِيٌّ . وذلك ان التاء في (هِنْت) هي بدل من الواو[٢] . وقد وافق بعض النحاة ما ذهب إليه الخليل وسيبويه[٣] . وقد رأى ابن جنِّي أن لرأي يونس ما يسوغه ، إذْ قال : "... فقلت في الإضافة إليها بَنَويٌّ وأَخَوِيٌّ، كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها البتة ، نحو : حَمْرَاوِيٌّ وطَلْحِيٌّ ، وحُبْلَوِيٌّ ، فأمَّا قول يونس بِنْتِيٌّ وأُخْتِيٌّ فمردود عند سيبويه ، وليس هذا الموضع موضوعاً للحكم بينهما ، وان كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوّغه"[٤] . وقد نسب الزمخشري إلى الأخفش في المسألة مذهباً ثالثاً إذْ قال : "أما أبو الحسن الأخفش ، فإنه يرد الكلمة إلى أصلها عند ردّ ما سقط منها ، فكأنه ينسب إلى (وِشِيَّةٍ) فيقول : وِشْيِيٌّ ، كما تقول في (ظَبْيَةٍ) : ظَبْيِيٌّ"[٥] . ولم يرتض قوله ورجّح قول سيبويه قائلاً : "والمذهب ما قاله سيبويه ، لأن الشين متحركة ، والضرورة لا توجب أكثر من ردّ الحرف الذاهب ، فلم يُحْتَج إلى تغيير البناء"[٦] . أمَّا موقف الأعلم الشنتمري في النسبة إلى (بِنْت وأُخْت) فإنَّه استدلّ بما ذهب إليه يونس في تائهما ، قائلاً : "والدليل على أن التاء في هذين الاسمين كالحرف الأصلي ، أن بعض العرب يقول أُخْتِيٌّ

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٦١/٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦١/٣ ، والمنصف : ١٣٩/٣ .

(٣) وهم : المبرِّد في المقتضب : ١٥٤/٣ ، وأبو علي في التكملة : ٢٥١ .

(٤) الخصائص : ٢٠٠/١-٢٠١ .

(٥) شرح المفصل : ٤٦٦/٣ ، وممن عزاه إليه ابن يعيش في شرحه : ٤٦٣/٣ ، والسيوطي في همع الهوامع : ٣٦٦/٣ ، وينظر : شرح الاشموني : ٤٤٩/٣ .

(٦) شرح المفصل : ٤٦٦/٣ .

وبِنْتِيٌّ ، فينسب إليه على لفظه"[١] . وعلل الأعلم الشنتمري ثبوت التاء في النسبة في (أُخْت وبِنْت) وحذفها في النسبة في سائر التاءات ، بقوله : "ولا يقول أحد منهم طَلْحَتِيٌّ ولا ثُبَّتِيٌّ ، ألا ترى التاء في أُخْت وبنْت لا تعاقبهما ياء النسبة كما عاقبت سائر التاءات"[٢] . وقد سوَّغَ الأعلم ثُبوت التاء في نسبة (أُخْت وبِنْت) بأنَّها عوض من اللام المحذوفة ، في قوله : "وإنَّما حملهم على جعل هذين الاسمين بهذه المنزلة ، أنَّهم حذفوا لامها ، وغيَّروا أوائلها ، فجعلوا تاء التأنيث كالعوض من المحذوف ، وألحقوهما بالاسم الثلاثي الساكن الأوسط"[٣] .

وخلاصة القول أنَّ التاء في النسبة إلى (أخْت وبِنْت) على مذهبين ، أحدهما : ترك التاء ورَدّ الواو الذي هو لام الكلمة ، وإعادة الكلمة إلى أصلها الذي هو (فعْل). والثاني : إثبات التاء[٤] .

رابعاً : التصغير :

التصغير والتحقير واحد ، وهو خلاف التكبير والتعظيم ، وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه ، فهو حلية وصفة الاسم[٥] . وقيل بأنه : "زيادة تدلّ على ان مدلول المزيد فيه مُحقَّر"[٦] . وقيل هو : "تغيير صيغة الكلمة ، لتحقيق فائدة ترتبط بمعناه اللغوي أوثق ارتباط ، لأجل تغيير المعنى تحقيراً أو تقليلاً أو تقريباً أو تكريماً أو

---

(١) المخترع : ٢٥ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) ينظر : شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش : ٤٠٢ .
(٥) شرح المفصل : ١١٣/٥ .
(٦) ينظر : شرح التصريح : ٥٥٩/٢ .

تلطيفاً"[١] . وذكر سيبويه أن أمثلة التصغير ثلاثة هي : على (فُعَيْلٍ) ، و(فُعَيْعِلٍ)، و(فُعَيْعِيلٍ) [٢] .

وتابعه جمع من النحاة[٣] . أما ورود التصغير في كتابي الأعلم فكان على النحو الآتي :

١- كرر أمثلة سيبويه الثلاثة ، قال : "وهو على ثلاثة أبنية : فُعَيْل ، لكل اسم ثلاثي، وفُعَيْعِل ، لكُلِّ اسم رباعي أو خُماسي ليس رابعه حرف لين . وفُعَيْعِيل ، لكل ما زاد على الأربعة ورابعه حرف لين"[٤] . ثم مثل بالقول : "وتمثيل هذه هذه الأبنية : فُلَيْس ، ودُرَيْهِم ، ودُنَيْنِير ، فكل اسم مصغر لا يخلو من ان يكون على أحد هذه الأمثلة"[٥] .

٢- انه ذكر علّة اختصاص الاسم بالتصغير ، وهو : "أنه مضارع للنعت ، وذلك أن قولك عُبَيْد وغُلَيْم بمنزلة قولك : عَبْد حقير ، وغلام صغير ، فلما كان النعت لازماً للاسم وكان التصغير مضارعاً للنعت لم يُتَعدَ به الاسم كما لم يتعد بالنعت"[٦] . ثم ذكر الأعلم أنه لو اعترضَ أحد بالقول أن العرب قد قالت قالت : ما أُحَيْسِنَ عَمْراً ، وما أُمَيْلِحَه ، فَصغَّرت : أحْسَنَ وأمْلَحَ ، وهما فَعلانِ. ثم أجاب عنه بالقول : "فالجواب في ذلك : أنَّ فعل التعجب مضارع للاسم من جهة اللفظ ، وذلك أنه غير متصرف كما أن الاسم لا يتصرف ،

---

(١) التعريفات : ٦٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣/٤١٥-٤١٦ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢/٢٣٤ ، والأصول في النحو : ٣/٦٠-٦١ ، والمنصف : ٢/٨٨ .

(٤) المخترع : ٥٧ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

وهو غير عامل ، ولا مجموع ، ولا مؤنث ، فنقصَ بذلكَ عن قوة الفعل من حيث العمل ، وكما نقص عمله زادت مُضارعته للاسم قوة ، فلما كان فعل التعجب بهذه المنزلة ، وكان التصغير في كلامهم قد يستعمل على معنى تلطيف الشيء والإخبار عن قربه من النفس والاتصال بها ، أُدخل على فعل التعجب التصغير ، والمقصود في الحقيقة المتعجب منه لا الفعل . وجاز أن يُخص لفظ الفعل بذلك ؛ لأنه دال على المتعجب منه وسبب له ، والسبب قد يجري عليه في كلام العرب ما يجري على المسبِّب إليه ، فصُغِّر فعل التعجب والمقصود بالتصغير المتعجب منه ، لهذه العلة ، ولا نظير له في الأفعال البتة"[١] . وذكر بُعيد قوله هذا أن كلامه هذا مُخْتَرَعٌ ، أي لم يشر إليه أحد من النحاة . والحق ان النحاة المتقدمين سبقوا الأعلم في ذلك ، ومنهم ابن الورَّاق فقد عَلَّلَ فعلية صيغة التعجب وإن تضمَّنت التصغير الخاص بالأسماء ، قال : "فإن قال قائل : فمن أين زعمتم أن (أحسن) في التعجب فعل ، وما تنكرون أن يكون اسماً لوجهين : أحدهما : أن التصغير يدخله ، كقولك : ما أُحَيْسِنَ زَيْداً ..." [٢] وقوله أيضاً : "وأمَّا احتجاجهم بالتصغير فساقط ، وذلك أن فعل التعجب قد لزم طريقة واحدة ، فجرى في اللفظ مجرى الأسماء ، فأدخلوا عليه التصغير تشبيهاً بالاسم ، وليس يجب أن يكون الشيء إذا حُمِلَ على غيره لشبه بينهما أن يخرج من جنسه ، إلا أنَّ اسم الفاعل قد عَمِلَ عَمَلَ الفعل ، ولم يُخرجه ذلك أن يكون اسماً ، وكذلك فعل التعجب ، وإنْ صُغِّرَ تشبيهاً بالاسم ، فلا يجب أن يكون اسماً ، ووجه آخر : وهو ان الفعل يدلّ

---

(١) المخترع : ٥٧ .

(٢) علل النحو : ٤٤٩-٤٥٠ .

على مصدره ، وإذا زادوا ياء التصغير أرادوا تحقير الجنس الذي وقع فيه التعجب ..." [١] .

- تصغير ما شذَّ من الرباعي :

ذكر النحاة[٢] أنَّ ما شذَّ من الرباعي اسمان هما : (قُدَيْدِيمَةٌ ، وَوُرَيْئَةٌ) ، تصغير (قُدَّامُ) و(وَرَاءٌ) .

وقد جاء في (المخترع) تصغير ما خالفَ بابه من الظروف (قُدَّام) و(وَرَاء) ولزومهما علامة التأنيث ، إذْ يقول الأعلم : "ان قُدَّام ووَرَاء خالفتا بابهما في خروجهما إلى التأنيثِ دونَ سائر ظروف الأمكنة ، ألا ترى ان الظروفَ مذكرة كلها، وتصغيرها بغيرِ هاء إلا قُدَّام ووَرَاء ، فإنهما مُؤنثانِ ، فلما خالفتا بابهما ووجب دخول التصغير عليهما لزمتهما علامة التأنيث ليشعر بتأنيثهما"[٣] . وبعد كلامه على الهاء التي تكون في المؤنث الثلاثي للفرق بينه وبين المذكر ، يقول الأعلم : "واعلم ان قُدَّام ووَراء شاذَّتان في تصغيرهما بالهاء كما شذَّتا في تخصيصهما بالتأنيث من بين سائر الظروف"[٤] .

---

(١) علل النحو : ٤٥١-٤٥٢ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢٧٢/٢ ، وشرح المفصل : ٤١٧/٣-٤١٨ ، وشرح الأشموني : ٤٢٩/٣ .

(٣) المخترع : ٢٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٧ .

- تصغير ما حذفت لامه :

جاء في (المخترع) في حديث الأعلم الشنتمري عن تصغير الاسم الثلاثي الذي حُذِفَ لامه ، إذْ يقول : "وخُصَّ بذلك التصغير دون غيره لأن من شان التصغير أن يردّ الثلاثية المنقوصة ، نحو : يَدٍ ودَمٍ إلى أصولها ، فيقال : يُدَيَّة ودُمَيَّ، فكما رُدَّ إلى يَدٍ ودَمٍ ما وجب لهما في الأصل كذلك رُدَّ إلى جُمْل ودَعْد ما يجب له من علامة التأنيث في الحكم"(١) . والأعلم الشنتمري هنا متابع سيبويه في رَدِّ الاسم الذي على حرفين إلى أصله جاء في الكتاب : "اعلم ان كل اسم كان على حرفين فصغَّرته ردْته إلى أصله حتى يصير على فُعَيْل"(٢) . ثمّ كرر ذلك في (باب ما ذهبت لامه) قائلاً : "فمن ذلك دَمٌ ، تقول : (دُمَيَّ) ، يدلُّك (دماءٌ) على أنه من الياء أو من الواو ، ومن ذلك أيضاً يَدٌ ، تقول : (يُدَيَّةٌ) يدلُّك (أيْدٍ) على أنه من ذوات الياء أو الواو ، ودِمَاءٍ وأيْدٍ دليلان على أن ما ذهب منهما لام"(٣) .

– ما يستغنى عنه في التصغير :

ان كل اسم كان في أوله همزة وصل ، فإن همزته تسقط في التصغير ، سواء أكان الاسم تامّاً أم ناقصاً . فمثال التامّ قولك في (انطلاق) و(اقتدار) : (نُطَيْلِيق) و(قُتَيْدِير) ، ومثال الناقص قولك في (ابْنٍ) : (بُنَيَّ) وفي (اسمٍ) : (سُمَيَّ) وفي (اسْتٍ) : (سُتَيْهة) حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ؛ لأنها إنّما دخلت

---

(١) المخترع : ٢٧ .

(٢) الكتاب : ٤٤٩/٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٥١/٣ ، وينظر : المقتضب : ٢٣٥/٢ ، وشرح المفصل : ٤٠١/٣ ، وشرح الاشموني : ٤٢٥/٣ .

توصلاً إلى النطق بالساكن ، وما بعد الأصول في التصغير يكون أبداً مُحَرَّكاً ، فلم يُحتج إلى الهمزة ، ولمَّا حُذفت رُدَّ المحذوف ؛ لأن الباقي لا يفي ببناء التصغير إذ كان حرفين[١] . وقد تناول الأعلم الشنتمري في (المخترع) هذا النوع من التصغير ، في كلامه على ألف الوصل التي تدخل على الأسماء التي أولها همزة وصل ، في قوله : "فادخلت ألف الوصل عليها كما دخلت على الأفعال ، كأنهم قصدوا بتسكين أوائلها إلى أن يجدوا السبيل إلى إدخال ألف الوصل عليها ، فتكون كالعِوَض من المحذوف منها"[٢] . ثم يستدلّ الأعلم على صحة تعليله بما يطرأ على هذا النوع من الاسماء من تغيير أصابها في التصغير بردّ الشيء إلى أصله للاستغناء عن ألف الوصل . قائلاً : "والدليل على صحة هذا أنهم إذا صغّروا هذه الاسماء ردّوا أواخرها في التصغير ؛ إذْ كان التصغير يردّ الشيء إلى أصله ، فلما ردّوا أواخرها حَرَّكوا أوّلها ، فقالوا : سُمَيَّ ، وبُنَيَّ ، وسُتَيْهة"[٣] . ثم أشار الأعلم إلى أن هذا القول من مُخترعاتهِ ، والحق أنَّ سيبويه قد سبقه في ذلك ، إذْ أفرد لهذا النوع من التصغير في كلامه على تصغير الاسم الرباعي باباً سمَّاه (باب تحقير ما أوله ألف الوصل ...) قال فيه : "وذلك احْرِنْجَام ، تقول : حُرَيْجِيم ، فتحذف الألف؛ لأن ما بعدها لابد من تحريكه ، وتحذف النون حتى يصير ما بقي مثل فُعَيْعِيل"[٤] . وفي (باب تحقير بنات الحرفين) يقول سيبويه : "اعلم أنَّ كلّ اسمٍ كان على حرفين فحقَّرتَه رددته إلى أصله حتَّى يصير

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٤٥٠/٣ ، وشرح الأشموني : ٤٢٥/٣-٤٢٦ .

(٢) المخترع : ٥٤ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الكتاب : ٤٤٧/٣ .

على مثال فُعَيْلٍ"[١] . وعن تصغير الاسم الثلاثي وردّه إلى أصله ، يقول سيبويه أيضاً : "... لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة ، فلو لم تَرْدُدْه لخرج عن مثال التحقير ، وصار على أقل من مثال فُعَيْلٍ"[٢] .

خامساً : الجموع :

- جمع الجمع :

هو كل ما جُمِعَ جَمْعاً مُكَسَّراً أو مُصَحَّحاً ، أو ما هو اسم جنس أو اسم جمع بالنظر إلى ما يشبهه أو ما يقابله من المفردات ، ليجمع على ما يجمع عليه ذلك المفرد . وجمع الجمع ليس بقياس مطّرد ، فلا يُجمع كل جَمْع ، وإنما يوقف عند ما سمعوه من ذلك ، ولا يتجاوز إلى غيره[٣] . قال سيبويه : "واعلم أنه ليس كلّ جَمْع يُجْمع ، كما أنه ليسَ كل مصدر يجمع ، كالأشْغَال والعُقول والحُلوم والألْباب : ألا ترى أنَّك لا تَجمع الفِكْر والعِلْم والنَّظَر . كما أنَّهم لا يجمعون كلّ اسم يقع على الجميع نحو : التَّمْر ، وقالوا : التُّمْران ، ولم يقولوا : أبْرَارٌ (يعني جمع البر) ويقولون : مُصْرانٌ ومَصارِينُ ، كأبْيَاتٍ وأبَابِيتَ وبُيوتٍ وبُيوتاتٍ"[٤] . ووافقه بعض النحاة[٥] . في حين

---

(١) الكتاب : ٤٤٩/٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر : العين : ٤٠٢/٨ ، والكتاب : ٦١٨/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٦٨١/١ ، ودقائق التصريف : ٤٠٤ ، وشرح المفصل : ٣٢٧/٣ ، وتصريف الأسماء والأفعال : ٢٢٣ ، والجهود التصريفية عند الجرجاني ، رسالة ماجستير : ١٠٨ .

(٤) الكتاب : ٦١٩/٣ .

(٥) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢٠٨/٢ ، ودقائق التصريف : ٤٠٤-٤٠٥ ، والهمع : ١٢٣/٦ .

ذهب المبرِّد والرمّاني فيما عُزي إليه[١] ، وابن السرّاج ، فأجازوا جمع بعض الألفاظ مثل (بُرّ) على (أبْرَار) و(مُصْرَان) على (مَصَارين) و(أبيات) وكل بناء[٢] من أبنية الجموع ليس على مثال (مفَاعِل) و(مفَاعِيل) إذا اختلفت ضروبه ، ورَكَنُوا إلى القياس[٣] . أمَّا الأعلم الشنتمري فيبدو أكثر ميلاً إلى مذهب سيبويه وإن لم يُصرِّح بمنع القياس في كُلّ جمع ، وإنَّما حكم عليه (بالقلَّة والندور) جاء في كتابه (شرح الديوان) في شرحه للبيت (٣٧) من القصيدة (٢٤) :

هَيْهَاتَ رَوْعُ رَوْعِهِ بِفَوَارِسٍ في الحَرْبِ لا كَشفٌ وَلا أعْزَالِ

"الرَّوْعُ : النَّفْسُ ، يقول : وقعَ ذلك في رَوْعِي وفي خلدِي ، والكُشَّف المنهزمون، ويقال الذين لا تِرسَ معهم ، والأعْزَال جَمع عُزْل ، وهم الذين لا سلاح معهم ، واحدهم أعْزَل ، وهو على هذا جَمْعُ الجَمْعِ"[٤] . ويرى الأعلم جواز جمع الجمع على لفظ الواحد مشيراً إلى جمعه على وزن (فُعْل) بقوله : "ويجوز ان يكون الأعْزَال جمعاً لأعْزَل على أن نتناول فيه معنى فاعل ، فيكون كصَاحِب وأصحاب ، كما تؤول فيه ذلك فجمع على (فُعْل) فقالوا : أعْزَل وعُزْل ، وهذا كله نادر وقليل"[٥]. وهذا ما نجده في كتابه الآخر (المخترع) فقد بيّن الأعلم أن العرب استعملوا (أفْعَال وأفْعُل) في الجمع وكذلك في المفرد ، إذْ يقول : "فإن قال قائل : أليس أفْعَال وأفْعُل مختصّين بالجمع ...

---

(١) ينظر : الهمع : ١٢٣/٦ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٣٢/٣-٣٣ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢٧٩/٢ ، والكامل : ٧٠/٣ ، والأصول في النحو : ٣٢/٣ ، والهمع : ١٢٣/٦ ، وابن السراج وخلافه النحوي ، رسالة ماجستير : ٧٦ .

(٤) شرح الديوان : ٣٠٠/١ .

(٥) المصدر نفسه .

قيل لـه أفْعَال وإن كان جمعاً فهو لأدنى العدد، والواحد أول العدد ، فما دنا منه فهو مضارع له ؛ ألا ترى أنَّه قد جُمِعَ كما يُجمع الواحد في قولك : أقْوَال وأقَاوِيل ، وأنْعَام وأنَاعِيم ، وتُوصَف به النكرة التي هي أصل ، كما توصف بالواحد في قولهم : بُرْمَةٌ أعْشَارٌ ، وثَوْبٌ أسْمَالٌ وأخْلاَقٌ ، وهذا النحو موجود في كلامهم"[١] . وقوله في جمع الجَمْع على وزن (أفْعُل) : "...ويجمع كما يجمع الواحد ، كقولهم : أرْهُط وأرَاهِط ، فهو مضارع للواحد كما كان (أفْعَال) "[٢] . وأودّ الإشارة إلى ان المجمع اللغوي المصري ، قد أجازَ القياس في جمعِ الجَمع مُطلقاً ، وهو ما ردّه الدكتور شوقي ضيف ، واقترح تعديل قرار المجمع اللغوي بالقول : "أرى تعديل قرار المجمع القائل بقياسية جمع الجمع مطلقاً ، بحيث يخرج منه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، وبحيث تُقْصَر القاعدة على جمع التكسير ، وأنه ينقاس جمعه ثانية جمعاً مكسّراً أو جمع مؤنث سالماً ، واقترح أن تصبح القاعدة العامة بهذه الصورة : ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسَّر جمع تكسير ثانياً أو جمع مؤنث سالماً"[٣] . وخلص إلى أنَّ (جمع الجمع مَقيس عند الحاجة) ، يَتَّضِحُ من ذلك إفادة المناقشين في المجمع والدكتور شوقي ضيف من مذهب المبرِّد ومن تابعه من القدماء .

- الجمع السالم :

هو ما سلم فيه واحده من التغيير ، وتأتي بلفظه البتة من غير تغيير ، ثم تزيد عليه زيادة تدلّ على الجمع . كما فعل في التثنية ويقال له : جمع سالم ؛ لسلامة لفظ

---

(١) المخترع : ١٨-١٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١٩ .

(٣) تيسيرات لغوية ، د. شوقي ضيف : ٨٠ .

واحده من التغيير[١] . ويُسمَّى أيضاً بـ(الجمع الذي على حد المثنى) ، أي : على طريقة المثنى ؛ لأنَّه أُعْرِبَ بحرفين : الواو والياء ، وسلم فيه بناء الواحد ، وخُتم بنون زائدة تحذف للإضافة[٢] . كما ان المثنى أُعْرِب بحرفين : الألف والياء ، وسَلم فيه بناء الواحد ، وخُتم بنون زائدة تحذف للإضافة[٣] . ويُسمَّى هذا اللون من الجمع أيضاً بـ(الجمع الذي على هجائين) ؛ لأنَّه يكون مرّةً بالواو والنون ، ومرّةً بالياء والنون[٤] . والمجموع جمع السلامة على ضربين : مُذكر ومُؤنث ، والمذكر يكون آخره في الرفع بالواو والنون ، نحو : الزيدون ، وفي الجر والنصب بالياء المكسور ما قبلها والنون ، نحو : الزيدِين ، ونقول في جمع (هِنْدٍ) علماً لمؤنث : هِنْدَات ، بزيادة ألف وتاء . كما تقول في تثنيتها : هندان ، بزيادة ألف ونون[٥] .

وقد تناول الأعلم الشنتمري هذا الجمع في (المخترع) وأطلق عليه (المُسَلَّمُ) وأشار إلى أنواع الجمع في قوله : "اعلم ان الجمع ينقسم قسمين : قسم مُسَلَّمٌ ، وقسم مُكَسَّر"[٦] ، ويرى الأعلم معنى السلامة في هذا النوع من الجمع في سلامة لفظ واحده ، وقد عبّر عن الزيادة التي تلحق هذا الجمع بـ(علامة الجمع) ، وذلك في قولك : "ومعنى المسلَّم أن تؤدي الاسم في حال جمعه سالماً من الزيادة فيه والنقصان إلا ما يلحقه في آخره من علامة الجمع التي هي واو ونون ، أو ياء ونون، أو ألف وتاء ،

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، وشرح التصريح ، للأزهري : ٥١١/٢ ، والهمع : ٦٧/١ ، ١٥١ ، وشرح الأشموني : ٥٩/١ .

(٢) ينظر: شرح الفصل: ٢١٣/٣، وشرح التصريح: ٥١١/٢، وشرح الأشموني : ٥٩/١-٦٠.

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، والهمع : ١٥٢/١ ، وشرح الأشموني : ٣٧١/٣ .

(٤) ينظر : شرح التصريح : ٥١١/٢ ، والهمع : ١٥٩/١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٢١٣/٣ ، وشرح التصريح : ٥١١/٢ ، والهمع : ١٥٤/١-١٥٥ .

(٦) المخترع : ٦٢ .

كقولك ، الزيدينَ والهنداتُ والهنداتِ ، فهذا القسم يسمَّى مسلَّماً"[١] ، وهنا نجد الأعلم الشنتمري أجمل القول في هذا الجمع مشيراً إلى الجمعين المذكر السالم والمؤنث السالم من خلال ما مثله لهم ، وعبَّر عنهما بـ(القسم الواحد) عندما ذكر مُسمَّيات هذا اللون من الجمع في قوله (فهذا القسم يُسمَّى مسلّماً) . ثم يعلل الأعلم التسمية الأخرى للجمع السالم ويذهب إلى ان هذه العلة توجب تبعية النصب للجر في هذا الجمع بقوله : "ويُسمَّى جَمعاً على حدّ التثنية؛ لأنه مركب من لفظ الواحد بزيادتين تلحقان آخره كما كانت التثنية ، ولهذا وجب أن يكون نصبه تابعاً لخفضه في قولك : رأيتُ الزيدينَ ، ومررت بالزيدينَ"[٢]. ومفهوم الجمع السالم وقياسه عند الأعلم الشنتمري كمفهوم التثنية وقياسها مؤكِّداً ذلك في قوله : "والقول في هذا الجمع كالقول في التثنية ، فقسه عليها، واعتل له بمثل علّتها"[٣] . والأعلم هنا متابع لسيبويه وغيره من النحاة في هذا الحكم[٤] الحكم[٤] . ثم يقول في موضع آخر من (المخترع) مبيِّناً الفرق بينهما : "والذين أتوا بالعلامة أرادوا تأكيد الفرق وتقديم الدلالة ليقع في ذهن المخاطب أن المتكلم أخذ في الإخبار عن اسم مثنى أو مجموع لا عن اسم مفرد"[٥] . وللتمييز بين المثنى والجمع في جميع أحوالهما ، يقول الأعلم : "... وأن ينظر في حركة تَعَيُّن المثنى وتَبَيُّن المجموع ، في جميع أحوالهما ، فجعلت الألف علامة لرفع الاثنين دون الواو؛ لأنه لو جعل بالواو على القياس لوجب أن يجعل النصب بالألف على القياس أيضاً؛ لأنَّا قد

---

(١) المخترع : ٦٢-٦٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٣ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٩٤/٣ ، والمقتضب : ١٨٨/٢ ، والأصول في النحو : ٤٢١/٢ ، والخصائص : ٣٠٣/٢ .

(٥) المخترع : ٦٠ .

بدأنا بالقياس ، فيجب أن نختم به ، وجعل علم الخفض الياء على القياس إذْ لا اشكال يقع فيه بين المثنى والمجموع لاختلاف حركتهما"[١] . وبهذا تتضح رؤيا الأعلم ومفهومه لهذا اللون من الجمع وعلاقته بغيره ، وتتجلى أيضاً متابعته للقدماء، والجديد في عرضه وهو طبيعة التعبيرات التي أطلقها من مثل (الجمع المسلّم) وبراعته في التعليل إذْ نجده من خلال العلة يزيل الالتباس ويجلو الغامض .

- جمع التكسير :

الاسم المكسَّر ما تغير فيه بناء واحده كـ(رِجَال) [٢] . قال ابن جنِّي : "جمع التكسير : هو كل جمع تغيَّر فيه نظم الواحد وبناؤه وإعرابه جار على آخره كما يجري على الواحد الصحيح ، تقول : هذه دُورٌ وقُصورٌ ، ورأيت دوراً ... ومررت بقصورٍ"[٣] . وهو كذلك اسم يدلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير صورة مفرده تغييراً ظاهراً أو مقدَّراً ، فيتغيّر فيه بناء المفردة ، فيزيدُ أو ينقصُ أو تختلف فيه الحركات . وهو يعمُّ من يَعْقِل وما لا يعقل ، نحو : (رِجَالٌ) و(أفْرَاسٌ) ، والمذكر والمؤنث ، نحو : (هُنُود) و(زُيُود) [٤] . أمَّا الأعلم الشنتمري فقد تناول هذا النوع من الجمع على وفق الآتي :

١- في البدء ، قال : "وأمَّا الجمع المكسَّر فحكمه أن يكون معرباً بالحركات، كما أعرب الواحد ؛ لأنَّها أسماء صيغت للجمع على حكم المفرد، ولم يقع فيها تركيب على لفظ الواحد كما وقع في التثنية والجمع الذي على حدّها"[٥] .

---

(١) المصدر نفسه : ٦١ .

(٢) التعريفات : ٨٧ .

(٣) اللمع في العربية : ٧٦ ، وينظر : الخصائص : ٥٩/١-٦٠ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٢١٩/٣ ، والهمع : ٨٧/٦ ، وشرح الأشموني : ٣٧٨/٣ .

(٥) المخترع : ٦٥ .

ولشبه الجمع بالواحد كثرت أبنيته بل ان الأعلم يوجب كثرة أبنيته واختلاف معانيه ، بقوله: "ولهذا وجب أن تكثر أبنية الجمع المكسَّر ، وتختلف معانيه في القلة والكثرة والإبهام، كما كثرت أبنية الواحد ؛ لأنه في بابه نظير الواحد في بابه"[١] .

٢- ثم بيَّن معنى (المكسَّر) في قوله : "ومعنى المكسَّر أن تزيد في حروف الواحد ، وتنقص منه ، أو تغير حركاته وتجعله على غير صيغته ؛ ليعلم أنه جمع"[٢] . وضرب أمثلة لذلك : "فأما ما زاد فقولك : فَلْس وأفْلُس ، ودِرْهَم ودَرَاهِم ، وكَلْب وكِلاَب ، ونحو ذلك . وأما ما نقص منه فقولك : كِتَاب وكُتُب ، ورَسُول ورُسُل ، وظُلْمة وظُلَم ، ونحوه ، وأما ما تغيّر حركته فقولك : سَقْف وسُقُف ، وأسَد وأُسْد"[٣] . وأردفه ببيان سبب تسميته بجمع (التكسير) بالقول : "وسمي تكسيراً لتغيير الواحد فيه وتكسيره عما كان عليه، كما سُمِّي الأول مسلَّماً لسلامة الواحد فيه وثباته على حدّه"[٤] .

٣- ثمَّ عرض الأعلم أبنية الجمع المكسَّر ، وذكر أن منه أبنية للقليل وأبنية للكثير فـ : "أبنية أقل العدد أربعة : (أفْعُل) ، كقولك : أفْلُس وأعْيُن وأزْمُن وألْسُن . و(أفْعَال) ، كقولك : أجْمَال وأحْمَال وأزْمَان وأزْنَاد . و(أفْعِلة) ، كقولك : أزْمِنة وألْسِنة وأرْغِفة وأحْمِرة . و(فِعْلة) ، كقولك : فِتْية وغِلْمة وصِبْية"[٥] . ثم ذكر أن عدا هذه الأبنية فهي للكثير . ثم ختم كلامه بالقول : "وربما دخلت أبنية

---

(١) المصدر نفسه : ٦٥-٦٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٦ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المخترع : ٦٦ .

الكثير على القليل ، وأبنية القليل على الكثير اتساعاً واكتفاء ببعض الجمع عن بعض حيث كان كله جمعاً"[١] . وأودّ الإشارة إلى ان الأعلم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) قد أورد عدداً من جموع التكسير ولاسيما أبنية الكثير ، من غير أن يشير إلى أنها جموع تكسير[٢] .

المبحث الثالث
المباحث الدلالية

- توطئة :

تتصف اللغة العربية بسعة التعبير وكثرة المفردات ، وهي بطبيعتها لغة مرنة غنية بمعانيها ، قادرة على التعبير بأكثر من دلالة ، والبيان بأكثر من وجه ، والأصل في وضع الألفاظ ، أن يكون لكلّ معنى يجول بالخاطر لفظ يعبر عنه ، ويُعدّ علم الدلالة أو دراسة المعنى فرعاً من فروع اللغة المهمة ، وأحد عناصر البنية اللغوية ،

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) ينظر : شرح الديوان : ١٤٦/١ ، ١٧٣ ، ٢١٨ ، ٢٦٩ ، ٣٠٦ ، ٤١٢ ، ٥٣٠ ، و٦/٢ ، ٢٠ ، ١٠٢ ، ٣١١ ، ٤١٤ .

وقد عرّفه علماؤنا القدماء ، وتناول المحدثون دراسته في ميادين مختلفة[١] . وقد عرّفها الشريف الجرجاني بأنها : "كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول هو الدال والثاني المدلول"[٢] . أمَّا الدلالة عند المحدثين فهي دراسة المعنى ، وهي : "ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك أو مُحَسّ ، فالتلازم بين الكلمة ودلالتها أمر لابد منه للوصول إلى الغرض من الكلام"[٣] . وقد أولى علماء العربية (علم الدلالة) عناية فائقة بما صنَّفوا فيه من مصنفات ، وكان الأعلم الشنتمري واحداً من علماء العربية الذين حوت مؤلفاتهم موضوعات شتّى ، ومن ذلك :

- الترادف :

ما اختلف لفظه واتفق معناه ، أو هو أن يدل لفظان أو أكثر على معنى واحد، مثل : أسْهَبَ ، وأطْنَبَ ، وأفْرَطَ ، وأسْرَفَ ، وأغْرَقَ ، بمعنى واحد[٤] . وقد تناول علماء العربية هذه الظاهرة ، ومن أمثلتها في الكتاب ما أورده سيبويه في باب سمّاه (باب اللفظ للمعاني) ، إذْ يقول : "... واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو : ذهب وانطلق"[٥] . وكأنهم إنما أرادوا باختلاف اللفظين ، وإن كان واحداً مجزياً ، أن يُوسِّعُوا

---

(١) ينظر : البحث الدلالي في التبيان ، اطروحة دكتوراه : ٦ .
(٢) التعريفات : ١٠٤ .
(٣) ينظر : البحث الدلالي في التبيان ، اطروحة دكتوراه : ٦-٧ .
(٤) ينظر : المزهر : ٣١٦/١ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٢٤/١ ، والبحث الدلالي في نظم الدرر : ١٤٢ .

في كلامهم وألفاظهم[١] . والأعلم الشنتمري أورد ألفاظاً تندرج في ضمن ظاهرة الترادف ، في كتابه (شرح الديوان) ، وإن لم يطلق عليه اسم (الترادف) ، ومن ذلك ما جاءَ في شرحه للبيت (٣) من القصيدة (٤٦) :

بَدَتْ لِلنَوَى أشْيَاءُ قَدْ خَلتُ أنَّها سَيَبْدَأُ بِيَ رَيْبُ المنُونِ إذا تَبْدو

"المنون الدّهر والمنَّية أيضاً"[٢] ، ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ورد في شرح الأعلم للبيت (٥١) من القصيدة (٤٤) ، يقول الأعلم : "والصُّل الداهية والحَيَّة أيضاً"[٣] .

- النحت :

العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة ، وهو جنس من الاختصار ، وذلك (رجل عَبْشَمِيٌّ) منسوب إلى اسمين[٤] . وعرَّفه المحدثون الذين وقفوا على منحوتات كثيرة ، فصار النحت في اصطلاحهم : "أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معاً"[٥] . وقد أطلق الخليل مصطلح (النحت) في كتابه العين قال : "فَبُنِيَ مِنَ الكلمتين كلمة ، فهذا من النحت ، فهذا من الحجة في

---

(١) فقه اللغة : ٦٣ .
(٢) شرح الديوان : ٥٠٧/١ .
(٣) المصدر نفسه : ٤٩٦/١ .
(٤) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس : ٢٧١ ، والمزهر : ٣٧١/١ .
(٥) الاشتقاق ، عبد الله أمين : ٣٩١ .

قولهم : حَيْعَلَ حَيْعَلة ، فإنَّها مأخوذة من كلمتين (حَيَّ عَلى) "[١] . وعبَّر الخليل عنها أيضاً بلفظة (الجمع) بقوله : "فهذه كلمة جُمِعَتْ من (حَيَّ) ومن (عَلى)... وهذا يشبه قولهم : تَعَبْشَمَ الرجل وتَعَبْقَسَ ، ورجل عَبْشَمِيٌّ إذا كان من عبد شمس"[٢] . وقد وردت في الكتاب إذْ استعملها سيبويه[٣] . وقد أورد الأعلم الشنتمري ألفاظاً تندرج في ضمن ظاهرة النحت ، إلا أنه لم يطلق عليه هذا الاسم ، ومن ذلك ما جاء في (شرح الديوان) في شرحه للبيت (٥) من القصيدة (١٠) ، فأورد النحت النسبي[٤] بقوله : "ونَظيرَهُ قولهم : بلحارث وبلعنبر ، يريدونَ بني الحارث وبني العنبر"[٥] . وأورد الأعلم النحت الفعلي في شرحه للبيت (١٦) من القصيدة (١٠٤) بقوله : "اشْمَعِلُّوا ، اسْرِعُوا وشَمِرُّوا"[٦] .

- المشترك اللفظي :

هو اللفظ الواحد الدال على معنيينِ مختلفينِ فأكثر ، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة[٧] . ومعنى الاشتراك أن تكونَ اللفظة لمعنيين أو أكثر[١] . ومن

---

(١) العين : ٦١/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٦/١ .

(٣) الكتاب : ٣٠١/٣ و٤٤٧/٤ .

(٤) فقه اللغة : ٨٩/٨٨ ، ينقسم النحت في اللغة على أربعة أقسام : النحت الفعلي ... والاسمي والنسبي والوصفي .

(٥) شرح الديوان : ٢٤٠/١-٢٤١ ، البيت :

ألا بَكَّرَتْ مَعْذُولةً حِينَ تَعْذِلُ تُخَوِّفَني مِ الأمرِ ما لَسْتُ أجْهَلُ

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٢/٢ : البيت

فَاشْمَعَلُّوا يُلَجْلِجُونَ دُؤُوباً مَضْغاً لِلكَلالِ فِيهَا أنِيضُ

(٧) ينظر : الصاحبي : ٤٥٦ ، والمزهر : ٢٩٢/١ .

المشترك اللفظي ما يسمى بالوجوه والنظائر ، ومعنى الوجوه والنظائر : هو أن تكون الكلمة واحدة ، ذُكِرَت في مواضع من القرآن على لفظٍ واحدٍ وحركة واحدة ، وأُريدَ بكلّ مكان معنى غير الآخر[٢] . فالنَظائِر اسم الألفاظ ، والوجوه اسم المعاني[٣] . وقد ذكره سيبويه في الكتاب ، وعبَّر عن المشترك في (باب اللفظ للمعاني) ، بقوله: "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[٤] ، وهذا المصطلح أورده الأعلم الشنتمري في كتابيه (المُخترَع وشرح الديوان) بألفاظ تندرج ضمن ظاهرة (الاشتراك اللفظي) ولم يطلق عليه هذا الاسم ، وإنما أشارَ إليه فيهما ، ومن أمثلته في (المخترع) قول الأعلم : "نحو قولك : عين فَيَصْلُحُ لعينِ النظر ، وعين الماء ، وعين القبلة ، وعين المطر ، وعين الركبتين ، وعين القوم"[٥] . وفي (شرح الديوان) ذكره عند شرحه للبيت (١٨) من القصيدة (٤٦) :

لِيَالِينَا بِالرَّقْمَتَيْنِ وَأَهْلَهَا سَقَى العَهْدُ مِنْكَ العَهْدَ والعَهْدَ العَهْدِ

"فالعَهْدُ الحفاظ ومنه قولهم ما لفلان عَهْدٌ ، والعَهْدُ الوصية ، من قولهم عَهِدَ إليَّ وعَهَدْتُ إليه ، وأوصاني وأوصيته ، والعَهْدُ المطر ... والعَهْدُ الأمان ... والعَهْدُ اليمين ، وهذا كله عن أهل اللغة"[٦] .

- التماثل الدلالي :

---

(١) ينظر : فقه اللغة ، للضامن : ٦٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٦ .

(٣) ينظر : نزهة الأعين والنواظر ، لابن الجوزي : ٨٣ ، وفقه اللغة : ٦٦ .

(٤) الكتاب : ٢٤/١ .

(٥) المخترع : ١٠٧ .

(٦) شرح الديوان : ٥٠٩/١ .

ان علم الدلالة حديث النشأة نسبيّاً ، إذا ما قيس بفروع علم اللغة الأخرى ، وهو : العلم الذي يدرس المعنى[١] . وبحوثه تشمل كل ما يتصل بدراسة الدلالة ، سواء أكانت هذه الدلالة خاصة باللفظ المفرد أم كانت خاصة بالجملة[٢] . والمقصود بـ(التماثل) : اجتماع لفظة مع أخرى في وحدة دلالية إذْ (المِثْلُ) : "شِبْهُ الشيءِ في المِثال والقَدْر ونحوِه حتّى في المعنى"[٣] . ويذهب ابن فارس إلى أنّ أصول المادة : "الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء ، وهذا مِثْلُ هذا ، أي : نظيره"[٤] . فكلمة (مِثْل) بمعنى : سواء ، كما يذهب الجوهري في قوله : "مِثْل كلمة تسوية ، يقال : هذا مِثْلُهُ ومَثَلُهُ ، كما يُقال شِبْهُهُ وشَبَهُهُ معنىً"[٥] . أما التماثل في الاصطلاح فَيُراد به : "إثبات حكم واحدٍ في جزءٍ ؛ لثبوته في جزءٍ آخر لمعنى مشترك بينهما ، والفقهاء يسمونه : قياساً"[٦] ، فالتماثل بين اللفظين كونهما مُتَّحدين تماماً في الدلالة ، إذ المماثلة : "لا تكون إلا في المتفقين ، فتقول : نحوُهُ كنحوِه ، وفقهُهُ كَفقهِهِ ، ولونُهُ كلونهِ ، وطعمهُ كطعمِهِ . فإذا قيل : هو مثْلثهُ على الاطلاق ، فمعناه أنّه يسدُّ مسدَّه ، وإذا قيل : هو مثله في كذا ، فهو مساوٍ له في جهةٍ ، والعرب تقول : هو مُثَيْل هذا ، وهم أُمَيْثَا لُهُم"[٧] .

---

(١) ينظر: علم اللغة ، د. محمود السعران : ٢٩١ ، وعلم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر : ١٧.

(٢) ينظر : علم الدلالة : ٣٦ ، وفي علم الدلالة ، د. عبد الكريم محمد جبل : ٢ ، والعلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة ، رسالة ماجستير : ٢٠-٢١ .

(٣) العين ، مثل : ٢٢٨/٨ .

(٤) مقاييس اللغة ، مثل : ٢٩٦/٥ .

(٥) الصحاح في اللغة ، مثل : ١٨١٦/٥ .

(٦) التعريفات : ٤١ ، وينظر : معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د. علية عزت عياد : ٢٠، ٢٠، والعلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة : ٢١ .

(٧) الصحاح ، مثل : ١٨١٦/٥ ، وينظر : اللسان ، مثل : ١٣١/١٤ .

نخلص إذن إلى أنَّ التماثل يعني : مُماثلة اللفظ للفظٍ آخر في المعنى من دون أن يكون بينهما فارق فيه ، والذي بيَّنه فخر الدين الرازي فيما نقله عن الزركشي بقوله : "إنّ المِثْل هو الذي يكون مُساوياً للشيء في تمام الماهيّة"(١) . فإذا قيل في الاصطلاح اللغوي : (المُتماثل) أو (المُماثل) . فإنَّما يراد به معنى المساواة التامّة في الدلالة . جاء في الصحاح : "قال الأصمعيّ : المَلْقُ مِثْلُ المَلْخ ، وهو السير الشديد"(٢) .

وعلاقة التماثل الدلالي بين الألفاظ نبّه عليها الأعلم الشنتمري في شرحه لديوان أبي تمام ، فقد أظهر فيه صوراً من التماثل يلمح ناظرها الشبه في معاني الألفاظ التي ماثل بينها ، ومن ذلك ما جاء في شرحه للبيت (١٦) من القصيدة (٨٠):

أوْرَدْتَنِي العِدَّ الخَسِيفَ وَقَدْ أرَى أتَبَرَّضُ الثَّمَدَ البُكِيِّ تَبَرُّضاً

قال : "العِدُّ الماء الكثير ، والخسيف البئر الكثيرة الماء ، والتَبرُّض المَصّ ، يقول أغنيتني أشدّ الغنى بعد أن كُنت أنال القليل من معروف غَيرك ، وضرب العِدَّ للماء الكثير ، والثَّمَد البُكِيّ مثلاً لقلّته ، والثَّمَد الماء القليل والبُكِيّ مِثْلُهُ"(٣) .

وقد تناول اللغويون هاتين اللفظتين من غير تماثل بهما ، إلا أنَّهم بيَّنوا دلالتهما ومن ذلك قولهم : "الثمد الماء القليل يبقى في الأرض الجَلد ويظهر في الشتاء ويذهب في الصيف"(٤) . ومن قولهم في البُكيّ : "وقد بَكَأتِ الشاةُ : إذا قلَّ لبنها بَكْئاً وبُكاءً"(٥) وبُكاءً"(٥) .

---

(١) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤٩٠/١ ، والعلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة : ٢١ .

(٢) الصحاح ، ملق: ١٨٠/٢، وينظر : العلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة : ٢١-٢٢.

(٣) شرح الديوان : ١٥٥/٢ .

(٤) العين ، ثمد : ١١٤/٢ .

(٥) المخصص ، باب ما همز وليس أصله الهمز : ٢٩٠/٣ .

وفي موضع آخر من (شرح الديوان) عرض فيه الأعلم صورة من التماثل الدلالي بين صفتين من صفات سلاحِ حربٍ لطالما تغنَّى به الشعراء ، وانماز بالصفات الكثيرة لأهميّته آنذاك . إذْ ورد في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (١٠٠):

تَسَرْبَلَ سِرْبَالاً مِنَ الصَّبْرِ وَارْتَدَى عَلَيْهِ بِعَضْبٍ فِي الكَرِيهَةِ قَاصِلِ

قال الأعلم : "السِّربَال القَمِيص ، والعَضْبُ القَاطِعُ ، والقَاصِلُ مِثْلُهُ"[١] . جاء في التهذيب : "قال الليث : العَضْب : القَطْع ؛ يقال : عضَبَه يَعضِبُه ، أي قَطَعه . والعَضْب : السيف القاطع"[٢] . وقد نقل ابن سيده في المخصص قول : "ابن السكيت: صَارِمٌ أي قَاطِعٌ[٣] ... وسَيْفٌ قَاصِلٌ ومَقْصَلٌ وقَصَّالٌ قَطَّاع"[٤] .

وقد ذكر اللغويُّون ما للسيف من دلالات ومعانٍ كثيرة إلا أنَّهم لم يتناولوا ظاهرة التماثل اللغوية كما فعل صاحبنا . ولا بأس في أن نذكر مثالاً آخر للتماثل الدلالي في (شرح الديوان) لتتضح أكثر براعة الأعلم الشنتمري فيما يعرضه من ظواهر لغوية ودلالات نَبَّه عليها وأثبت موسوعيته في درايته بمعاني ألفاظ العربية وقدرته على تجلية ما غمض منها ، ومن ذلك مماثلته لفظة (الأخْرَم) بـ(الأجْدَع) في شرحه للبيت (١٨) من القصيدة (١) :

جُدِعَتْ لَهُمْ أنْفُ الضَّلاَلِ بِوَقْعَةٍ تَخَرَّمَتْ فِي غَمَّائِهَا مَنْ تَخَرَّمَا

قال الأعلم : "الجَدْعُ قَطْعُ الأنْفِ ، ومعنى تَخَرَّمتْ قُطِعَتْ واسْتُأصِلَتْ ، والغَمَّاءُ الشدّة ، وقوله (مَنْ تَخَرَّمَا) أي من انتمى إلى دين الخرمية وهم المجوس ... والأخْرَم مثل الأجْدَع إلا أنَّه أقلُّ منه شيئاً"[٥] . جاء في الصحاح : "ورجلٌ أخْرَمُ بيِّن الخَرَمَ ، وهو الذي قُطِعَت وتَرَةُ أنْفِه أو طرف أنفه ، لا يبلغ الجَدْع ، والأخْرَمُ أيضاً: المثقوب

---

(١) شرح الديوان : ٢٤٨/٢ .

(٢) تهذيب اللغة ، عضب : ١٥٣/١ ، وينظر : الصحاح في اللغة ، عضب : ٤٧٦/١ .

(٣) المخصص ، الشق : ١٣٦/٣ .

(٤) المصدر نفسه ، باب نعوتها قبل تثلّمها : ٤٧٦/١ .

(٥) شرح الديوان : ١٤٩/١ .

الأذن ..." [١] ، قال ابن سيده (ت٤٥٨هـ) : "الجَدْعُ : قطع الأنف والأذن ونحوهما ، والجَدْعُ ما انقطع من مقاديم الأنف إلى أقصاه"[٢] . فالتشابه في المعنى بين (الأخْرَم والأجْدَع) أكَّده ابن دريد أيضاً[٣] وكثير من اللغويِّين[٤] . إلا أنَّ الأعلم نبَّه على ظاهرة (التماثل الدلالي) فيهما . وقد ورد (تماثل دلالي) بين لفظتي (لأخْرَم والأشْرَم) قال به أبو عبيد[٥] : "وهي الخرْمَاءُ ، ثابت ، وفيه الشَّرَم وهو مِثْلُ الخَرَم شَرَم أنْفُه يَشْرِمُه شَرْماً ، ورجل أشْرَمُ وامرأة شَرْماءُ"[٦] . وفي ضوء ما تقدّم ثَبَت أنَّ ظاهرة (التماثل الدلالي) تنبّه عليها المتقدمون فماثلوا بين الكثير من الألفاظ ومنهم الأعلم الشنتمري.

- التقابل الدلالي :

التقابل والمقابلة واحد ، ويراد بهما في اللغة المواجهة[٧] . جاء في العين : "لقيته قُبُلاً ، أي : مُواجهة"[٨] . أمَّا التقابل في الاصطلاح فَيُعَرَّف بأنه : "وجود لفظتين تحمل إحداهما عكس المعنى الذي تحمله الأخرى ، مثل : الخير والشر ، والنُّور والظُّلمة ، والحُّب والكَراهية ، والصغير والكبير ، وفوق وتحت"[٩] . وهو من الظواهر الدلالية المميزة في اللغات عامة واللغة العربية خاصة ، تقوم على أساس التقابل بين عناصر لغوية وتختلف هذه المواجهة تبعاً للمفاهيم التي تتسع لها ، إذْ

---

(١) الصحاح ، خرم : ١٦٩/١ .
(٢) المخصص ، باب القطع للأشياء : ١٣٥/٣ .
(٣) ينظر : جمهرة اللغة ، ج–د–ع : ٢١٨/١ .
(٤) ينظر : تهذيب اللغة ، جدع : ١٠٢/١ ، واللسان ، جدع : ٤١/٨ .
(٥) ينظر : غريب الحديث ، لأبي عبيد : ٢٦٣/٤ .
(٦) ينظر : المخصص : ١٧٩/١ .
(٧) لسان العرب ، مادة (قبل) : ٥٧/١٤ .
(٨) العين ، قبل : ١٦٦/٥ .
(٩) ظاهرة التقابل في علم الدلالة ، أحمد الجنابي ، (بحث) : ١٥ .

تتضمن دلالات متعددة تنضوي تحت الأصل اللغوي لِلَفْظَةِ التقابل وهي : المُطابقة ، والتَضاد ، والتَناقض ، والتخالف[١] . وقد ظهر مصطلح (التقابل الدلالي) في العصر الحديث ، ولا يعني ذلك أنّه لم يكن معروفاً لدى اللغويّين القدماء، بل عُرفت هذه الظاهرة قديماً ، فقد ذكر المبرِّد أنَّ : "من كلام العرب اختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين"[٢] . إلا أنَّهم كانُوا يُعَبِّرون عنها بألفاظ متعددة تندرج تحت مفهوم التقابل ، مثل : (ضِدّ ، نَقيض ، خِلاف) والتقابل لديهم أن يضادّ لفظ لفظاً آخر أو يناقضه ، أو يغايره بالمخالفة[٣] . لكنّ المعاصرين عنوا بهذه الظاهرة على نحو أكثر شمولاً وتنوعاً . فبحثوا ما وراء التقابل من دلالات تقود إلى تقابلات ، ووضعوا له درجات تبعاً لوضوحه ودقة دلالته ، وعدّوا التضاد أكثر أنواع التقابل دلالة على هذا الفن[٤] . ويأتي أسلوب التقابل على نوعين :

١- **تقابل لفظي** : تتقابل فيه ألفاظ مع ألفاظ أخرى على سبيل التضاد أو التناقض أو التخالف ، نحو : مقابلة الحق للباطل ، والعز للذلّ ، والموت للحياة ، وهو التقابل الأصلي والمتبادر إلى الذهن عند سماع أيّ من الطرفين المتقابلين[٥] .

.

---

(١) ينظر: الصناعتين: ٣٤٦ ، والبحث الدلالي في التبيان في تفسير القرآن ، أطروحة دكتوراه: ١٤١.

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٤/١ ، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد : ٣٠٢ .

(٣) ينظر : التقابل الدلالي في القرآن الكريم ، رسالة ماجستير : ٢٠١ ، والبحث الدلالي في التبيان في تفسير القرآن ، أطروحة دكتوراه : ١٤١ .

(٤) ينظر : ظاهرة التقابل الدلالي في اللغة العربية : ٥٠ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٢ .

(٥) ينظر : التقابل الدلالي في القرآن الكريم : ٤ .

٢- **التقابل المعنوي** : ويكون في هذا النوع مقابلة معنى بآخر ؛ إذْ يحمل لفظ على معنى لفظ آخر لما بينهما من المقاربة والمواشجة[١] .

والتقابل اللفظي ثلاثة أنماط رئيسة[٢] : تقابل بالضدّ ، وبالنقيض ، وبالخلاف.

١- **التقابل بالضد** : وهو تقابل لفظين متضادّين أحدهما عكس الآخر في المعنى، مثل : الحبّ والبغض ، والإيمان والكفر ، والليل والنهار .

٢- **التقابل بالنقيض** : يختلف التناقض عن التضادّ في طبيعتهِ وتركيبهِ ، ولكنّه يلتقي معه من حيث الخلاف ، فأصل التناقض جعل الشَيء على خلاف ما كان عليه . وقد سمّاه البلاغيون ، طِباق سَلب ، وسمّاه المناطقة تناقضاً[٣] .

٣- **التقابل بالخلاف** : للخلاف مفهوم عام يُراد به المخالفة والمغايرة ، ذلك أن الخلاف أو المخالفة لا يستوجب التضادّ أو التناقض ، فليس كلّ متقابلين متضادين أو متناقضين ، فقد يكونان مختلفين فقط[٤] .

- موقف الأعلم الشنتمري :

أدرك الأعلم هذه الظاهرة اللغوية وعُني بالتنبيه عليها في مواضعها من (شرح الديوان) وغالباً ما يشفع ذلك بالتعليل ، وله في ذلك ملاحظ ذات قيمة دلالية ، فقد التفت إلى التقابل اللفظي ، وكذلك بيانه العلاقات الدلالية بين الألفاظ ، إذْ حوى شرحه للديوان طائفة من تحليلاته الدلالية التي تندرج في التقابل الدلالي ، وقد عَبَّر عن هذه الظاهر بـ(الضدّ) في مواضع عدَّة من (شرح الديوان) ، ودلّ الأعلم أيضاً على التقابل الدلالي بلفظة (خلاف) في موضع واحد فقط . ولم يصطلح على التقابلات المتناقضة

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٣-٥ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٣ .

(٢) ينظر : البحث الدلالي في إرشاد العقل السليم : ١٦٠ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٥ .

(٣) ينظر : التبيان : ٥٦٦/٢ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٧ .

(٤) ينظر : المصباح المنير ، (خلف) : ١٦٢/١ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٨ .

بـ(النقيض) ، إنَّما يندرج هذا النوع من التقابل الدلالي ضمن مصطلح (الضدّ) في شرح الأعلم لديوان أبي تمام . وسأحاول الوقوف على طائفة من تحليلاته الدلالية في ما أورده من تقابلات على النحو الآتي :

– التقابل بالضدّ :

تقدم القول أنه تقابل بين لفظين متضادين أحدهما عكس الآخر في المعنى ، مثل الحبّ والبغض ، وكان مصطلح الضدّ متداولاً بين اللغويين الأوائل ؛ إذْ يُطلق على كل لفظين لا يمكن الجمع بينهما ، قال الخليل : "الشهيق ضدّ الزفير"(١) . وقد اعتمد طائفة من اللغويين والمفسّرين على مصطلح الضدّ في تحديد دلالات الألفاظ المتقابلة ، وبيان الفروق الدلالية بين المترادفات والمتقاربات والمتناظرات والمتماثلات ، ومنهم ابن السراج(٢) ، والرمّاني(٣) ، وتابعهم في ذلك الأعلم الشنتمري الذي عدّ التضادّ نوعاً من المقابلة ، جاء في شرحه للبيت (٩) من القصيدة (٥٩) :

يَوْمَ أفَاضَ جَوَىً أغَاضَ تَعزياً خَاضَ الهَوَى بَحْرَيْ حِجَاهُ المِزْبَدِ

قال : "... ذلك اليوم أكثر من الجوى حتى فاض وغاض العزاء فذهب ، والغيض ضِدَّ الفيض"(٤) .

قول الأعلم الغيض ضدّ الفيض أراد المقابلة بين لفظينِ متضادّينِ في المعنى. فالغيض القليل والفيض الكثير ، جاء في الصحاح : "غاضَ الماءُ يغيضُ غَيْضاً ، أي قَلَّ ونضب ، قال الأخفش : وقولهم: أعطاه غَيْضاً من فَيْضٍ ، أي قليلاً من كثير"(٥).

---

(١) العين ، شهق : ٣٦٠/٣ .

(٢) ينظر : الاشتقاق : ٥٢ .

(٣) ينظر : منهج الطوسي في تفسير القرآن : ٢٨٨ ، والبحث الدلالي في التبيان : ١٤٦ .

(٤) شرح الديوان : ٥٦/٢ .

(٥) الصحاح ، غيض : ٣٠/٢ .

والتقابلات بالضدّ لدى الأعلم كثيرة في شرحه لديوان أبي تمام ، وهي تقترن بوقوفه عند الألفاظ المتناظرة والمتقاربة والمترادفة ، فقد عدّها أساساً من أسس التفريق الدلالي لديه ، ومن أمثلة ذلك شرح الأعلم للبيت (٢١) من القصيدة (٣) :

جَرَى لَهَا الفَأْلُ بَرْحاً يَوْمَ انْقَرَةَ إذْ غُودِرَتْ وَحْشَةُ السَّاحَاتِ وَالرَّحبِ

قال : "انقرة بلدة من بلاد الروم ، وهي التي مات فيها امرؤ القيس ، وكانت قد فتحت قبل عمورية ، والبَرْحَ من البَارِحِ وهو ضدَّ السَانِحِ ، فالبارح يُتَشَاءَمُ به وهو الظَّبْي يَأخُذُ من مياسر الرَّامي إلى مَيامِنِه فلا يُمكنه رَمْيَه حتَّى يدور له ، والسانح يأخذ ميامنه إلى مياسره فيتيَّسر عليه رميه من غير أن يدور له فضربَتْهُ العرب مثلاً لِلْيُمْنِ ، وضربت البارح مثلاً في الشُّؤْمِ والشَّرِّ ، فيقول جرى لعمورية الشيء الذي قيل لها به بَارِحاً لا سَانِحاً حين افتتحت أنقرة وخُرِّبت فتركت موحشة الأقبية والرحاب"[١] . وهنا بدأ الأعلم شرحه بإشارات تاريخية مهمة تُظهر لنا سعة علمه وتَنوع قدراته ، بعدها يفَرِّق بين لفظتين متضادّين فالسُّنْحُ بالضمّ اليُمْن والبركة[٢] ، والبَرْح الشِّدَّةَ والأذى[٣] .

وبعد هذه التفرقة الدقيقة بين الألفاظ المتقابلة يُقدِّم الأعلم تقابلاً دلالياً بين صورتين متضادَّتين يكون التقابل عنصراً أساسيّاً في بنائها ويلمح فيهما موقفاً نفسيّاً معيَّناً يتجلّى أثره في المستوى الشعوري للمتلقي لِمَا تَحْمله كلّ صورة من دلالة وأثر جعل العرب تَتَّخِذَ هذا التقابل مَضْرَباً للمثل في اليُمْنِ والتَّشاءمِ الذي بيَّنه الأعلم . وقد أورد أصحاب المعاجم قول ابن السكّيت (ت٢٤٤هـ) : "وسَنَحَ لي الظَّبْيُ يَسْنَحُ سُنُوحاً

---

(١) شرح الديوان : ١/١٧٥ .

(٢) ينظر : تاج العروس ، سنح : ١/١٦٢٨ .

(٣) ينظر : الصحاح ، برح : ١/٣٧ .

بالضمّ إذا مرَّ من مَياسِرِكَ إلى ميَامِنِكَ وهو ضِدٌّ بَرَحَ ، وفي مجمع الأمثال للميداني (مَنْ لِي بالسَّانِحِ بَعْدَ البَارِحِ) أي بالمبارك بعد الشؤم"[١] .

- التقابل : بالنقيض :

لم يصطلح الأعلم على التقابلات المتناقضة بمصطلح (نقيض) ، إلا ان ما أورده من المتناقضات تندرج ضمن استعماله مصطلح (ضِدَّ) ، ومن أمثلة التقابلات بالنقيض عند الأعلم ما أورده في شرح للبيت (٥) من القصيدة (١٦) :

وَإِسَاءَات ذي الإِسَاءَةِ يُذَكِّرَ نَّكَ يَوْماً إِحْسَانَ ذِي الإِحْسَانِ

قال : "يقول إساءة المسيء تذكرك إحسان المحسن لأن الشيء يتبين بضدّه"[٢]، وبذلك يُعبّر الأعلم على هذا النوع من التقابل الدلالي بالضدّ ، وهذا ما نجده عند اللّغويّين الأوائل ، قال الخليل : "والمحاسن من الاعمال ضِدَّ المساوئ ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[٣] أي الجنَّة وهي ضدُّ السُّوءى"[٤]، وفي معجم القاموس المحيط اصْطُلِحَ عليه بالضد أيضاً : "والسُّوأى ضدّ الحُسْنَى"[٥] .

في حين عبّر آخرون عنه بالنقيض قال الجوهري : "سَاءَهُ يسُوءه سوْءاً ، بالفتح ، ومساءَةً ومسائِيَّةً : نقيض سَرَّهُ ، والاسم السُّوءُ بالضم ... وأساء إليه : نقيض أحسن إليه ، والسُوآى نقيض الحُسْنى"[٦] . وتكرر التعبير بالنقيض في اللسان[١] ، وتاج

---

(١) ينظر : مجمع الأمثال ، للميداني : ٣٠١/٢-٣٠٢ ، وتاج العروس ، سنح : ١٦٢٨/١ .
(٢) شرح الديوان : ٢٧١/١ .
(٣) يونس : ٢٦ .
(٤) العين ، حسن : ١٤٣/٣ .
(٥) القاموس المحيط ، سوأ : ١٢/١ .
(٦) الصحاح ، سوأ : ١٢/١ .

العروس[٢] . فقد اصطلحا على تقابل هذين اللفظين بمصطلح (نقيض) وبذلك يتّضح ان مفهومي (ضد) و(نقيض) واحد في تقابل الألفاظ ودلالتها عند الأعلم والمتقدمين . وقد سبقت الإشارة بالقول أنهما يختلفان في طبيعتهما وتركيبهما ويلتقيان من حيث الخلاف .

- التقابل بالخلاف :

تقدم القول إنَّ للخلاف مفهوماً عاماً يراد به المخالفة والمغايرة . وقد فرَّق الأعلم بين الخلاف والتضادّ ، إذْ وقف عند هذا النوع من التقابل واصطلح عليه حين قابل بين لفظتي (السدّ) و(الثَّغْر) في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (١) :

لَقَدْ أَصْبَحَ الثَّغْرَانِ سَدَّيْنِ بَعْدَمَا رَأَوَا سُرْعَانَ الذُّلِّ فَذَا وَتَوْأَمَا

قال الأعلم : "الثَّغْرُ ما وَلي بلاد العدو من بلاد المسلمين فخيف الناس منه ، والسدُّ خلاف الثَّغْر ، والسداد ما يسدُّ به الثَّغْر ، يقول لَمّا وُلِّيَ هذا الممدوح أمْرَ الثَّغْر حصَّنه وجعله سَدَّاً مَنيعاً بعدما كان أهله قد رأوا إذلال العدوِّ لهم مسرعاً فَذَا أي قليله وكثيره مسرع إليهم واقع بهم ، وأراد بالثغرين ثغر المشرق الأدنى وثغر المشرق الأقصى"[٣] .

---

(١) ينظر : لسان العرب ، سوأ : ٩٥/١ .

(٢) ينظر : تاج العروس ، سوأ : ١٣٩/١ .

(٣) شرح الديوان : ١٤٨/١ .

نلمح مفهوم الخلاف ودلالته التقابلية في قول الأعلم (حصَّنه وجعله سدّاً منيعاً) فالمغايرة والخلاف حصل بهذا التحصين الذي غَيَّرَ الثَّغْرَ إلى سدٍّ منيع ، يتضح لنا من ذلك إلمَام الأعلم الشنتمري بدلالة الألفاظ ومعانيها ودقة اختياره وتفريقه بين المتضادّ والمختلف من التقابلات الدلالية ، وكذلك موافقة ما يفسره ويبيِّنه من دلالات ومعانٍ لتفسير وبيان اللغويين القدماء ، قال ابن دريد : "الثَّغْرُ : موضع المخافة بين العدوِّ والمسلمين"[١] . وجاء في تهذيب اللغة : "أصل الثَّغْر الكسر والثلم، وقد ثَغَرْتُ الجِدَارَ إذا ثَلَمْتَهُ، ومنه قيل للموضع الذي يخاف منه اندراء العدوّ في جبل أو حصن ثَغَرَ لانثلامه وإعواره حتَّى يُمَكِّن العدوّ الدخول منه"[٢] .

مما تقدّم يتَّضح ان الأعلم الشنتمري قد عُنِيَ بهذا النوع من أنواع الدلالة اللغوية وقد أظهر في شرحه لديوان أبي تمام ما للتقابل الدلالي من فاعلية وقدرة كبيرة على إبراز دلالات الألفاظ والتعابير ، ولاسيما في الأسلوب الشعري الذي اتَّسم بسمة واضحة بإيراد تقابلات لفظية ظاهرة من خلال ورود المعنى المقابل ، فقد حفل شرح الديوان بكثرة إيراده التقابلات ، متَّخذاً من هذا الأسلوب وسيلة لتفسيره معاني الألفاظ وتبيانها بشكل دقيق ، وذلك بإيراده المعنى المقابل ؛ لإظهار المعنى المراد ، وقد اصطلح عليه الأعلم بمصطلحات عرفت لدى القدماء بدلالتها على التقابل ، وهي : ضد أو نقيض أو خلاف .

---

(١) جمهرة اللغة ، ث–ر–غ : ٢٠٢/١ .

(٢) تهذيب اللغة ، ثغر : ٦٨/٣ .

الفصل الرابع
المباحث النحوية
في كتابي الأعلم الشنتمري

المبحث الأول : مباحث الاسماء .

المبحث الثاني : مباحث الأفعال .

المبحث الثالث : مباحث الحروف .

الفصل الرابع

المباحث النحوية في الكتابين

- توطئة :

اعتنى الأعلم الشنتمري كغيره من العلماء بالنحو ، إذْ حوى كتاباه (المخترع وشرح الديوان) مباحث على قدر من الأهمية في علم النحو . وأود الإشارة هاهنا إلى أن هذه المباحث النحوية جاءت مبثوثة في الكتابين ، وقد سبقت الإشارة في التمهيد إلى أن (المخترع) رتَّبه الأعلم على ثلاث مقالات في : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ولذلك أحاول أن أقف على ما عرضه الأعلم في كتابيه من مسائل تتضمن مباحث نحوية ، مرتِّباً إياها على وفق ترتيب الأعلم ، وعلى النحو الآتي :

المبحث الأول

مباحث الأسماء

أولاً : اسم الإشارة :

هو : اسم مظهرٌ دلَّ بإيماءٍ على حاضر أو من نزل منزلته[١] . ومن المعلوم أنَّ أسماء الإشارة من المعارف ، قال سيبويه : "وأمَّا الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان ، وهؤلاءِ ... وإنَّما صارت معرفة ؛ لأنَّها صارت أسماء إشارة إلى الشيءِ دون سائر أُمَّته"[٢] . والأصل فيها أن يشارَ بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة[٣] .

- موقف الأعلم الشنتمري :

١. يرى الأعلم أنها من الأسماء المبهمة وان فيها معنى الإشارة وتقع على من يعقل وما لا يعقل ، ولهذا أوجب لها البناء ، جاء ذلك في (المخترع) في حديثه عن (هؤلاءِ) ، قائلاً : "فأمَّا هؤلاءِ فوجب له البناء من حيث كان اسماً مبهماً يقع على من تُشير إليه مِن جماعةِ مَن يَعْقل وما لا يعقل ، ولتضمّنه معنى الإشارة ، وانتقاله من أن يكون اسماً مشيراً إذا فارق الحضرة ، وهو خارج بهذه الأحوال عن أصول الأسماء المتمكنة ، فبني لذلك"[٤] .

٢. علّل الأعلم وجوب بناء (هؤلاءِ) على الكسر لالتقاء الساكنين ، في قوله : "وكان حقه أن يكون ساكناً ، فالتقى في آخره ساكنان ، فوجب التحريك . وخُصَّ بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، ولم يكن قبل آخره حرف يستثقل

---

(١) كتابان في حدود النحو : ٧٣ .

(٢) الكتاب : ٥/٢ .

(٣) ينظر : شرح التصريح : ١٤٢/١ ، ومعاني النحو : ٨٢/١ .

(٤) المخترع : ٤٥ .

بعده الكسر ، كالياء في ذَين والواو في سَوف ، فلم يتجاوز الكسر إلى غيره"[١] .

٣. ولم يحصر الأعلم علّة بناء (هؤلاءِ) بشبه الحرف وإنَّما اختار عللاً أخرى لبنائه منها الإبهام ، فقال : "ووقعت هؤلاءِ لكل جماعة من مذكر ومؤنث بلفظ واحد ، ولم يفرق بينها كما فُرِّق في قولك : هذا وهذه وهذان وهاتان ، لأن هؤلاء في معنى جمع وجماعة ، والجمع والجماعة يقعان على كل جمع مذكر أو مؤنث ، فاستوت الجماعتان فيهما من مذكر ومؤنث لذلك"[٢] . وقد ذكر أستاذنا المشرف أن بناء (أولاءِ) عند سيبويه كعلة بناء (خمسةَ عشرَ وحادي عشرَ) في حديثه عن (علَة البناء في الأسماء) وما نُسب إلى سيبويه ، إذْ يقول : "وكذلك علة (الشبه المعنوي) والتي تظهر في قوله : وجعل كأُولاَءِ ، إذْ كان مُوافقاً له في أنه مبهم يقع على كل شيء ؛ فـ(حادي عشر) مشابه لـ(أُولاَءِ) من حيث المعنى لكونهما يصلحان أن يقعا على شيء ؛ لأنَّهما مبهمان"[٣] . وهذا ما ذهب إليه الأعلم الشنتمري متابعاً سيبويه إذْ انه لم يحصر علل بناء (هؤلاءِ) في (علل شبه الحرف) فقد أوجب الأعلم بناء (هؤلاءِ) لإبهامه وعلل أخرى سبقت الإشارة إليها .

ثانياً : الاسم المبني على السكون :

من الأسماء المبنية على السكون : كَمْ ومَنْ وإذْ ، تقول : بِكَمْ رَجلاً مَرَرْتَ ؟ وكَمْ رجلاً جاءَكَ ؟ وكَمْ رجلاً ضَربْتَ ؟ فتختلف العوامل ، ولا يختلف الآخِرُ كما

---

(١) المخترع : ٤٥-٤٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٦ .

(٣) نحو سيبويه في كتب النحاة ، أطروحة دكتوراه : ١٠٢ ، وينظر : الكتاب: ٢٩٧/٣-٢٩٨.

اختلفَ آخرُ المعْرَب حيثُ اختلفَ العامل[١] . وقد نبَّه الأعلم الشنتمري على أصل البناء على السكون في علتين يتجلّى فيهما براعته في التعليل ، الذي انماز به كتابه (المخترع) فقد جاء فيه : "المَبْنِي بُنِيَ على السكون ، وهذا هو الأصل في كلِّ مَبْنِي. وإنَّما كان السكون أصلاً فيه ؛ لأن الحركة زائدة في الكلمة ، والزيادة إنَّما تتكلّف لفائدة ما ، فإذا لم تُفدنا الحركة في المبني إعراباً يُفيدَنا معنىً ما ، فلا حاجة بنا إلى تكلّف ما لا يُحْتَاج إليه من الحركة ، والسكون أخفُّ من التحرّك ، فهو أولى باللزوم منه"[٢] ، والعلة الأخرى يُوجب فيها الأعلم أصل البناء على السكون لِضِدِّهِ الإعراب، في قوله : "وعلة ثانية تُوجب للمبني السكون في الأصل ، وهي أنَّ البناء ضِدَّ الإعراب ، فلما وجب أن يكون أكثر الإعراب بحركة ، وجب أن يكون البناء بالسكون ؛ لأنَّ السكون ضِدَّ الحركة"[٣] .

أمَّا موقف الأعلم من الأسماء المبنية على السكون فإنه يتمثل في الآتي :

١- ذكر الأعلم طائفة من الأسماء المبنية على السكون، وقد مثَّل لها ، ويرى أن علة بناء هذه الأسماء هي مضارعتها الحرف ، قائلاً : "ومثال المبني على السكون من الأسماء : مَنْ ومَاْ وكَمْ وقَطْ وإذْ وإذَاْ ومَتَى وأنَّى ويَاْ وتَاْ ، من قولك : تَاْ هِنْدٌ ، والمعنى : هَذِهِ هِنْدٌ ، والَّذِيْ والَّتِيْ ، ونحو ذلك ، فكلّ هذا البناء لمضارعته الحرف"[٤] .

٢- فَسَّر الأعلم مضارعة الاسم (مَنْ) للحرف في ثلاثة موارد نحوية :

---

(١) الإيضاح : ٢٣٠ .

(٢) المخترع : ٣٨ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه : ٣٨-٣٩ .

أحدها : وقوعها موقع الحرف في الاستفهام وتضمّنها معنى الحرف ، قال : "فأمّا مَنْ فضارعت الحرف بوقوعها موقعه في الاستفهام ، وتضمّنها لمعناه في قولك : مَنْ عِنْدَكَ ؟ وما أشبهه ، والمعنى : أَفُلانٌ عِنْدَكَ ؟ "(١) .

والثاني : مضارعتها له في الشرط : "نَحْوُ تلك المضارعة في قولك : مَنْ يَأْتِنِي آتِه، والمعنى : إنْ يأتِنِي أحدٌ آتِه ، فنابت مناب إنْ في الشرط ، كما نابت مناب الألف في الاستفهام"(٢) .

الثالث : صلتها لنقصانها : "وضارعت (الذي) في الصلة حيث كانت ناقصة لا تتمّ إلا بصلتها ، فكانت كبعض كلمة ، وبعض الكلمة لا يُعرب ؛ لأنَّ الإعراب إنَّما هو تابع اللفظ التامّ الذي حصل معنى المسمى ، فلما كانت (مَنْ والذي) وما أشبههما من الموصولات كبعض الكلمة لا يتمّ معناهما إلا بغيرهما صارا مثل حرف المعنى الذي لا يتمُّ بنفسه حتَّى يتعلق معناه بغيره ، فَبُنِيَا لذلك"(٣) .

ثالثاً : التمييز :

هو : اسم نكرة متضمّن معنى (مِنْ) لبيانِ ما قبله من إبهامِ ذات أو نسبة(٤) . ويُعرف عند النحاة باسم التمييز ، والمُمَيّز ، والتفسير ، والمُفسّر ، والتبيين ، والمُبيّن(٥) . وهو على ضربين(٦) :

---

(١) المخترع : ٣٩ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٦٠١/١ ، وشرح الحدود النحوية ، للفاكهي : ١١٥ .
(٥) ينظر : حاشية الأجرومية : ١٠٥-١٠٦ ، والهمع : ٦٢/٤ ، ومعاني النحو : ٧٤٥/٢ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧٩/٢ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم : ١٣٥-١٣٦ .

١- مُبين إبهام ذات ، وهو الواقع بعد المقادير وشبهها وبعد الأعداد .

٢- مبين إبهام نسبة ، وهو ما يبيّن إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله ، أو مفعوله.

- وتلخص تناول الأعلم الشنتمري لهذا الموضوع بالآتي :

١- عُنِيَ الأعلم الشنتمري بالاسم المبين لإجمال الذات الواقع بعد المقادير من الممسوحات أو المكيلات أو الموزونات أو الأعداد ، وكذلك المبين لإجمال النسبة ، في حديثه عن المعاني اللازمة للاسم دون الفعل والحرف ، قائلاً : "ومن المعاني اللازمة أن يكون تمييزاً لمقدار مبهم أو ما ضارع المقدار ، وأن يكون مفعولاً لم يكن القصد أن يخبر عنه ، كقولك في تمييز المقدار : عِشْرُون دِرْهَماً ، وعَشْرَةُ أرْطَالٍ لَحْماً ، ومَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَاباً، فالدرهم ، واللحم ، والسحاب ، تمييزات للمقادير المبهمة الأنواع"[١]. ومبين النسبة أكثر ما يكون من التمييز محولاً عن فاعل أو مفعول ، يقول الأعلم : "وأمّا المفعول فقولك : رَأَيْتُ زَيْداً ، ورَكِبْتُ جَمَلاً ، وقُدْتُ فَرَساً"[٢].

٢- ما ينتصب على التمييز : لقد تخللت أحكام التمييز الخلافات النحوية كغيرها من الموضوعات ، ومن المسائل التي اختلف فيها في هذا الباب تمييز النكرات ، قال السيوطي : "وقد اختلف في نكرات منها : مِثْل ، فمنع الكوفيون التمييز بها لإبهامها ، فلا يُبَيَّنُ بها ، وأجازَ سيبويه ، فيقول : لي عشرونَ مِثْلَهُ ، وحكى : لي ملءُ الدَّارِ أمْثَالَه"[٣] . وقد أجاز الأعلم ذلك أيضاً فهو يرى ان

---

(١) المخترع : ٧٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الكتاب : ١٧٢/١ ، والهمع : ٦٣/٤ .

(مِثْلَ) شبيه بالمقدار ، إذْ يقول : "وكذلك قولهم : عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً ؛ لأنَّ المِثْلَ على مقدار المُمَثَّلُ بِهِ ، وهو مقتضٍ لأنواع مبهمة ، فإذا ذكرت الزُّبْدَ مَيَّزْتَ النوع المقصود"(١) . قال ابن الضائع : "ومما ينتصب على التمييز أيضاً وهو شبيه بالمقدار قولهم : لي مثْلهُ رجلاً ، وذلك أنه لما حذف الموصوف (مثل) وانبهم ، أشبه المقدّر . وقد جعله سيبويه لشبهه بالمقادير منها . قال : لأنك إذا قلت : لي مِثْلُهُ فقد اختصت نوعاً كما أنك إذا قلت عشرون درهماً ، فقد اختصصت بالدرهم النوع المقدَّر بالعشرين ..." (٢) .

٣- ورد في التمييز في (شرح الديوان) في موضعين ، فقد أشار إليه الأعلم في شرحه للبيت (١٤) من القصيدة (٦) :

وَمَلآنُ مِنْ ضَغَنٍ كَوَاهُ تَوَقُّلِي إلى الهِمَّةِ العُلْيَا سَنَاماً وَغَارِبَا

قال الأعلم : "التوقل العلو في الجبل ، يقول : رُبَّ حاسد ممتلئ من ضغن كلما رآني أصعد في أعلى الهمم ، وأرتقي إلى أشرف الأخلاق والشيم أحرقه ذلك وكواه، وقوله (سناماً وغارباً) تمييز ، والمعنى إلى الهمة التي علت سناماً"(٣) .

وفي موضع آخر من (شرح الديوان) أورد الأعلم في شرحه للبيت (٤) من القصيدة (١٢٥) :

أُنْظُرْ إلَيْهِ كَمْ يَسِيرُ وَرَاءَهُ ثِقْلاً مِنَ المَعْرُوفِ وَالإحْسَانِ

قال : "يقول : إذا سارَ ، سارَ وراءه من معروفه وإحسانه خلق كثير ، وأرادكم مِن ثقل فلمَّا أسْقَطَ مِن نَصَبَ على التمييز"(١) .

---

(١) المخترع : ٧٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٠٨٨/٢ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٣٢٦ .

(٣) شرح الديوان : ٢٠٨/١ .

ويلحظ هنا أن تناوله للتمييز في كتابه (شرح الديوان) لم يتجاوز تحديد الألفاظ التي تقع تمييزاً في الإعراب مع أنه صرّح في النص الثاني أن التمييز نصب على تقدير إسقاط مِنْ .

رابعاً : النعت :

ان النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ما هو في تقدير اسم ، يتبع ما قبله لتخصيصِ نكرة أو لإزالةِ اشتراك عارض في معرفة ، أو مَدح ، أو ذمَ ، أو ترحم، أو تأكيد ، مما يدل على حليته ، أو نسبه ، أو فعله ، أو خاصة من خواصه[٢] . وهو التابع الذي يتّم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به[٣] . وهو قسمان[٤] :

١- يُسمّى نعتاً حقيقيّاً ، وهو الرافع لضمير المنعوت .

٢- ويُسمّى سببيّاً ، وهو الرافع للظاهر المضاف إلى السبب ، وهو ضمير المنعوت .

١- علة اختصاصه بالاسم :

تناول الأعلم الشنتمري علة اختصاص النعت بالاسم ، بقوله : "وإنما كان النعت مختصاً بالاسم دون الفعل ؛ لأن النعت فائدته مقاربة لفائدة حرف التعريف ؛

---

(١) شرح الديوان : ٣٤١/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ١٩٣/١ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٩٣ ، وشرح ابن عقيل : ١٧٧/٢ ، وفتح رب البرية على الدرة البهية : ٣٨ .

(٤) ينظر : أسرار العربية : ١٩٣ ، وفتح رب البرية على الدرة البهية : ٣٨-٣٩ .

من حيث كان مخرجاً للاسم من الجنس الشائع إلى بعضه الذي هو أخصُّ منه وأقرب إلى المعرفة ، كقولك : رَجلٌ ، فهذا وقع على رجل واحد من صنوف الرجال ، فإن قلت : رجل كريم ، كان أخصَّ بالنصب ؛ لأنَّه لا يَقعُ من صُنوف الرجال إلا على رجل من قوم كُرمَاء خاصة"(١) .

٢- فائدة النعت :

عرّجَ الأعلم في أثناء عرضه لموضوعِ النعت على ذكر فائدة النعت وهو إزالة اشتراك عارض ، إذْ قال : "ان المعارف قد يقع فيها الاشتراك ، واللبس من حيث كان الاسم الواحد الخاص ، قد يقع على الشخوص الكثيرة ؛ ألا ترى ان قولك : زَيْدٌ ، قد يقع على مسميين ، وكذلك قولك : الرَّجُلُ ، وغُلامُ الرَّجُلِ ، يقع كل واحد منهما على أي رجل ومملوكين معهودين ، فاحتيج إلى النعت ليفصل بين بعضهم عند التباسهم على المخاطب ، فاستوت المعرفة والنكرة في النعت لذلك"(٢) .

٣- قطع النعت :

تحدث سيبويه في (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) عن قطع النعت قائلاً : "ان شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وان شئت قطعته فابتدأته ، وذلك قولك : الحمدُ لله الحَميدَ هو ، والحمدُ لله أهل الحمد ، والمُلْكُ لله أهلَ الملكِ ، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً"(٣) . وكرّر الأعلم قول سيبويه فذهب إلى ان النعوت على طريق

---

(١) المخترع : ٥٤ .
(٢) المصدر نفسه : ٥٥ .
(٣) الكتاب : ٦٢/٢ .

الثناء أي التعظيم والتفخيم ، وكذلك على طريق المدح بعد أن يعرف الممدوح لمعين ، وقرّر وجوب : "أن يقطع من أول كثيراً ، ويحمل على إضمار أعني ، أو إضمار مبتدأ ، كما قالت الخرنق بنت هِفَّان[١] :

لا يَبْعِدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَـرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

فقطعت (النازلين) و(الطيبون) من القول ، وحملت لكل واحد منهما على إضمار "[٢] .

فنصب (معاقد) بالطيبون[٣] . وللنعت المقطوع دلالتان : "ان النعت المقطوع يفيد أن المنعوت أشهر بهذه الخصلة ؛ لأن المخاطب يعلم من اتصافه بها ما يعلمه المتكلم ، ولا يصحّ القطع في النعوت ، إذْ ان المنعوت لا يتضح إلا بالنعت ، وللقطع دلالة أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللقب وهو المدح والذم"[٤] . وقد جاء في (شرح الديوان) في شرح الأعلم للبيت (٢٥) من القصيدة (٢٥) :

يَدَيَّ لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لَمْ يَذُقْ جَرْعاً مِنْ راحَتَيْكَ دَرَى مَا الصَّابَ والعَسَل

قال الأعلم : "يقول يدي رهن على طريق المبالغة ... والصاب شَجَرٌ مُرَّة ، فمن لم يذق ثوابك وعقابك لم يذق العسل ولا الصاب ، ولا عرف الحلاوة ولا المرارة ، وتقدير لفظه وإعرابه يدي رهن لرجل شاء ذلك دار ما الصاب والعسل غير ذائق من

---

(١) ينظر : ديوانها : ٢٩ .

(٢) المخترع : ٥٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٠٢/١ .

(٤) معاني النحو : ٦٩ .

راحتيك جرعاً ، فمن نكرة ، وشاء ودرى في موضع النعت ، ولم يذق جعلت في موضع الحال"[١] .

وفي إقامة الصفة مقام الموصوف أورد الأعلم في شرحه للبيت (٤٢) من القصيدة (١) :

لَحِقْتَهُمَا فِي سَاعَةٍ لَوْ تَأَخَّرْتَ لَقَدْ زَجَرَ الإِسْلامُ طَائِرَ أَشْأَمَا

قال : "... لو تأخرت تلك الساعة التي أنت بها لكان الظهور على المسلمين شؤما أشأم ، وقوله : (طائر أشأما) ، أي : طائر شؤوم أشأم فأقام الصفة مقام الموصوف"[٢] .

المبحث الثاني
مباحث الأفعال

---

(١) شرح الديوان : ١/٣١٤-٣١٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١/١٥٥ .

أولاً : فعل الأمر :

أولى الأعلم الشنتمري عناية بالفعل من حيث : أقسامه ، وبناؤه ، وزمنه ، وجزمه وبيان ذلك في الآتي :

١ – أقسام الفعل :

اتفق أغلب النحاة على تقسيم الفعل بحسب زمانه على ثلاثة أقسام ، ماض ، ومضارع ، وأمر[١] . إذ يرى البصريون ان فعل الأمر قسيم الماضي والمضارع ، وهو لدى الكوفيين غير قسيم لهما ، بل هو من المستقبل ومقتطع منه[٢] . ولم يرتض الأعلم الشنتمري هذا الأمر وردّ على من زعم ذلك ، بقوله : "وإذْ قد ذكرنا مضارعة الفعل للزمان ، وعلة انقسامه على أقسام الزمان الثلاثة ، فلنبين حقيقة أجزاء الزمان ، والردِّ على من زعم أنَّ الزمان ينقسم قسمين"[٣] . ثم ذهب إلى ان الفعل بحسب زمانه ينقسم على ثلاثة أقسام ، قال : "ان الزمان منه ما قد مضى ، ومنه ما لم يمض ولا وجِد ، ومنه ما هو موجود غير واقع فيما قد مضى ، ولا يتوقع فيما يستقبل"[٤] .

٢– زمن فعل الأمر :

كانت علّة اختلاف النحويين في أقسام الفعل وتقسيمه على قسمين أو ثلاثة هو زمن فعل الأمر ، فذهب : الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المُقدّرة . وهو

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٢/١ ، والمقتضب : ١٢٩/٢ ، والأصول في النحو : ١٤٥/٢ ، وشرح المفصل : ٦١/٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٤٦٩/١ ، ودقائق التصريف : ١٠١ .

(٣) المخترع : ٨٨ .

(٤) المصدر نفسه .

عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قُمْ : لِتَقُمْ ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة . وإلى ذلك ذهب ابن هشام قائلاً : "وبقولهم أقول : لأن الأمر معنى فحقه أن يُؤدَّى بالحرف ؛ لأنَّه أخو النهي ، وقد دَلَّ عليه الحرف"(١) .

وهذا الرأي لقي قبولاً عند بعض الباحثين المعاصرين ، فالدكتور إبراهيم السامرائي يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، بالقول : "ويبدو ان الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيماً للماضي والمستقبل ؛ وذلك أن فعل الأمر طلب ، وهو حدث كسائرِ الأفعال غير أن دلالته الزمنية غير واضحة ، ذلك ان الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعدَ زمان التكلم ، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث"(٢) .

ويفصل الأعلم القول في هذه المسألة ، فيذهب إلى أن لفعل الأمر زماناً ثالثاً واضح الدلالة رادّاً على من اعترضَ على هذا ، يقول : "إنَّ قولك أيها المعترض – صحيح فيما زعمت من انقسام الفعل الذي زعمنا أنه ثالث على الماضي وعلى المتوقع ؛ وذلك ان الزمان والفعل حركتانِ ، وانقسام الحركة ممكن في الفعل إذا كان لها أول ووسط وآخر كجميع الموجودات ، ولكن خَبِّرْنَا عن وسط هذه الحركة التي انقسمت ما هو ؟ . فإن قلت : لا وسط لها إذا انقسمت ؛ لأن وسطها قد صار آخراً لزمان ماض ، وأوّلاً لزمان مستقبل . قيل : فإذا انقسمت وصارت جزأين فما الحاجز بين ذينك الجزأين ؟ . فإن قلت : لا حاجز بينهما فقد زعمت أنهما جزء واحد متصل بعد إقرارك بأنهما جزآن منفصلان ؛ هذا تناقض منك ، فإن رجعت إلى الحق وقلت بينهما حاجز قيل لك : وما ذلك الحاجز ؟ أشيء معدوم أم موجود ؟ فإن قلت معدوم فهو إذاً غير

---

(١) مغني اللبيب : ١٨٥/١ ، وينظر : شرح الأشموني : ٤٥/١ .

(٢) المدارس النحوية أسطورة وواقع : ١١٤ ، وينظر : الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي ، رسالة ماجستير : ٤٧-٤٨ .

شيء ، وإذا لم يكن شيئاً فقد عدمنا الحاجز الذي أقررت به الآن ، وهذا منك تناقض ثان . فإن قلت هو موجود ، قيل لك أزمان أم غير زمان ؟ فإن قلت غير زمان فالزمان إذاً معدوم منقطع لوقوع الفاصل الذي هو غيره بين جزأيه ، وقد وجب عليك أن تبين ذلك الحاجز الفاصل ما هو ، وأنت لا تجد لذلك وجهاً من الحجة والتبيين ، وإذا لم تجد حجة لزمك الرجوع إلى الحق والإقرار بأنه زمان ثالث حاجز بين الزمانين وإن قَصُرَتْ مُدَّته ولم يُدرك إلا بالعقل والتوهم . فقد تبيّن بحمد الله أن الأزمنة ثلاثة : زمان ماض ، وزمان حاضر ، وزمان مستقبل ، وكذلك الأفعال"[١] . ثم يقول : "فقف على هذا وتدبره فإن أكثر علله مخترعة"[٢] .

٣- جزم فعل الأمر :

والأعلم إذْ يختار البناء علامة لفعل الأمر فهو يردُّ على من يرى أنه مجزوم على معنى الأمر ؛ لأن قولهم : "اضرْب بمنزلة قولنا لتضرِبْ في المعنى ، فهو مجزوم مثله في اللفظ بعامل الفعل مضمر"[٣] يقول : "فالجواب : أنَّ هذا يفسد من جهتين : إحداهما : أن الفعل إنما يرفع وينصب ويجزم لمضارعته الاسم . ومضارعته إنما توجد ما كانت الزوائد الأربع موجودة في أوله وقولنا اضربْ قد خلا من إحدى الزوائد التي هي سبب المضارعة والإعراب ، فيجب أن يخلو من الإعراب كما خلا من سببه"[٤] . فخلوّ فعل الأمر من الزوائد الأربعة سبب ذهاب الإعراب منه وبنائه . ثم يقول : "والجهة الأخرى : أن عواملُ الفعل أضعف من عوامل الاسم ، كما أن الفعل

---

(١) المخترع : ٨٩-٩٠ .
(٢) المصدر نفسه : ٩٠ .
(٣) المصدر نفسه : ١١٢ .
(٤) المخترع : ١١٢ .

أضعف من الاسم ، وأضعف عوامل الفعل الجازم ، كما أن أضعف عوامل الاسم الخافض ، فإذا كان الخافض الذي هو من عوامل الاسم لا يجوز أن يعمل مضمراً فإضمار الجازم الذي هو أضعف عوامل الفعل لا يجوز ، لاسيما وهو أضعف من الخافض ، فإذا كان هذا كما وصفت لك ، فينبغي أن يكون قولنا لتضربْ مجزوماً معرباً ؛ لأن حرف المضارعة موجود في أوله ؛ لأن عامل الجزم – وهو اللام – داخل عليه"[١] . ثم يقرر بعد هذا العرض أن فعل الأمر مبني على السكون : "فينبغي أن يكون قولك اضرْب مبنياً على الوقف ؛ لأنَّ حرف المضارعة وعامل الجزم معدومان"[٢] .

ثانياً : أفعال المقاربة والرجاء :

١ – ماهية (عسى) :

تحدث الأعلم في كتابه (المخترع) عن عسى قائلاً : "وأمَّا (عسى) ففعل على لفظ الماضي منعت من التصرف ولا تقع البتة إلا على معنى مستقبل ، فاختصت باللفظ الذي لا يكونُ إلا للاستقبال"[٣] . ثم تناول أحكاماً أخرى تخصها منها :

أ – علة منعها من التصرف :

ذكر الأعلم منع (عسى) من التصرف لكونه نظير (لَعَلَّ) قال : "(عسى) فعل ضُمِّنَ معنى الطمع والرجاء ما ضمنت (لعلّ) ، فلم تتصرف لذلك"[٤] . على قاعدة

---

(١) المصدر نفسه : ١١٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه : ١١٦–١١٧ .

(٤) المخترع : ١١٦ .

حمل النظير على نظيره في العمل من بعض الوجوه[١] . ولذلك يرى الأعلم أن (عسى) و(لعل) معناهما واحد ، متابعاً في ذلك سيبويه الذي ذهب إلى ان : "(لعل وعسى) طمع واشفاق"[٢] . وهذا التشابه هو الذي سوَّغ لعسى أن يكون لها حال تحمل فيه على نظيرها (لعلّ) [٣] . جاء في الكتاب : "وقد يُشبِّهون الشيء بالشيء ، وليس مثله في جميع أحواله"[٤] . وبناءً على ذلك يمكن حمل الشيء على نظيره فيقع في النادر الذي كالمثل ، والذي لم يسمع إلا في قولهم : (عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُساً) ، كما ذكر ثعلب ، وجعله شاذّاً[٥] . وهذا ما أكده الأعلم في قوله : "ولو قلت : عَسى زيدٌ القيامَ لم يَجُز ، وعسى زيد قائماً لم يجز إلا في الشعر ، كما قال : عَسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً[٦] ، وهذا مثال شاذ لا نظير له في هذا"[٧] . وكان القياس أن يقال : عسى الغوير أن يبأس ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا : (عَسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً) فنصبوه بعسى ، لأنهم أجروها مجرى (قاربَ) ، فكأنه قيل : (قاربَ الغويرُ أبؤساً) ، وحذفوا (أن) في خبرها في بعض أشعارهم لأجل الاضطرار تشبيهاً لها (بكاد) ، فإنَّ (كاد) من أفعال المقاربة كما أن (عسى) من أفعال المقاربة ، ولهذا الشبه بينهما جاز أن يحمل

---

(١) ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: ١٨٦، ونحو سيبويه في كتب النحاة، (أطروحة دكتوراه) : ٢١٣.

(٢) الكتاب : ٢٣٣/٤ .

(٣) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ١٨٦ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٢١٤ .

(٤) الكتاب : ١٨٢/١ ، و٤١٣/٣ .

(٥) ينظر : مجالس ثعلب : ٢٠٩/١ ، ٣٠٧ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٢١٤ .

(٦) ينظر : الأمثال ، للأصمعي : ١٠٦ ، ومجمع الأمثال : ٣١/١ .

(٧) المخترع : ١١٧ .

عليها في حذف (أنْ) من خبرها[١] . والتزم العرب في خبر (عسى) ان يكون فعلاً مضارعاً مسبوقاً بـ(أنْ) الناصبة[٢] .

ب- لزوم خبر (عسى) المضارعة مسبوقة بـ(أنْ) :

ومما يتصل بذلك أن العرب تلتزم في خبر (عسى) فلا يستعملون المصدر[٣]، يقول سيبويه : "واعلم أنَّهم لم يستعملوا (عسى فعلك) ، استغنوا بـ(أنْ تَفْعَل) عن ذلك ، كما استغنى أكثرُ العرب بعَسَى عن أن يقولوا : عَسَيَا وعَسَوْا ، وبَلوْ أنّه ذاهب عن لَوْ ذَهابُه . ومع هذا أنَّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه (يَفْعَلُ) في عسى وكادَ ، فترك هذا ؛ لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"[٤] . وتابعه المُبرّد[٥] ، وذهب الأعلم إلى ان اختصاص (عسى) بالمُضارع المَسبوق بأن دون المصدر لإبهامه ، يقول : "إنَّ عسى لمَّا كانت على لفظ الماضي ومنعت من التصرّف ، جُعل وقوع (أنْ) والفعل المستقبل بعدها عوضاً من تصرفها ؛ لأنَّ (أنْ) تدل على أنَّ ما بعدها خالص للاستقبال ، والمصدر مبهم لا يرد لوقت ؛ لأنَّه يصلح للماضي والحال والاستقبال ، فلذلك اختصت (عسى) بـ(أنْ) دون المصدر"[٦] . ثم يقول : "وجواب آخر ، وهو أنَّ (عسى) لا تقع البتة إلا على معنى مستقبل ، فاختصت باللفظ الذي لا يكون إلا للاستقبال ، وهو (أنْ) والفعل المضارع"[٧]

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ١٢٧-١٢٨ ، وشرح المفصل : ١١٧/٧ .
(٢) ينظر : شرح المفصل : ١١٦/٧ ، وشرح الكافية : ٢١٢/٤-٢١٣ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١٥٨/٣ ، والمقتضب : ٦٩/٣ ، وشرح التسهيل : ٣٩٠/١ .
(٤) الكتاب : ١٥٨/٣ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٦٩/٣ .
(٦) المخترع : ١١٧ .

المضارع"[١] . ولذلك ذهب الأعلم إلى أن علة استغنائهم عن المصدر بـ(أنْ) والفعل ، للمناسبة الحاصلة بينه وبين (عسى) من حيث الاختصاص بالمستقبل ، ولما كانت (عسى) على لفظ الماضي جامدة لا تزول عُوِّض المضارع في الخبر[٢] .

ثالثاً : لَيْسَ :

١- أصل لَيْسَ :

يرى الخليل أن تركيبها من (لا أَيْس) ، جاء في كتاب العين : "لَيْسَ : كلمة جُحود ، قال الخليل : معناه : لا أَيْسَ ، فطرحت الهمزة والزمت اللام بالياء ، ودليله، قول العرب: ائتني به من حيث أَيْسَ ولَيْسَ، ومعناه من حيث هو ولا هو"[٣].

وتابعه الفرّاء في القول بتركيب لَيْسَ من : لا أَيْسَ مستدلاً بقول العرب ائتني من حيث أَيْسَ ولَيْسَ[٤] . ان في قول الخليل والفرّاء إشارة إلى ان الاستعمالات العربية العربية القديمة كانت تصرف فعل الكينونة القديم : (أَيْسَ) الذي كان وما يزال له نظائر في اللغات الجزرية ، وإلى أن (أَيْسَ) لم يعد مستعملاً في العربية إلا في الكلمة التي أوردها الخليل ، ولم يوجد لها وجود إلا مركبة مع (لا) في (لَيْسَ) [٥] . وقيل : إنَّ إنَّ أصل (لَيْسَ) (لَيِسَ) ، فخففوها وألزموها التخفيف ؛ لأنه لا يتصرف للزومه حالة واحدة ، وإنما تختلف أبنية الأفعال باختلاف الأوقات التي تدل عليها ، وجعلوا البناء

---

(١) المخترع : ١١٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١١٨/٧ .

(٣) العين ، (ليس) : ٣٠٠/٧ و٣٣٠ .

(٤) ينظر : لسان العرب ، (ليس) : ٢١٢/٦ ، ومدرسة الكوفة : ٢١٧ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة ، (رسالة ماجستير) : ١٦٠ .

(٥) ينظر : معاني النحو : ٢٢٨/١-٢٢٩ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦١ .

ماضياً ؛ لأنه أخفُّ الأبنية[١] . وهذا ما ذهب إليه الأعلم الشنتمري في حكمه على (لَيْس) وأصلها في البناء ، في قوله : "وإنَّما حكمنا لها أن يكون بناؤها في الأصل على (فَعِلَ) دون (فَعُلَ) و(فَعَلَ) ، لأنَّ (فَعُلَ) في الثلاثي الذي عينه ياء معدوم أصلاً، وإنما يأتي أبداً على (فَعِلَ) و(فَعَلَ) ، إلاّ انه لا ينبغي أن يكون (فَعَلَ) لأن الفتحة خفيفة ، فلا تحذف لخفتها ، والكسرة مستثقلة تُحذف استخفافاً ؛ ألا ترى أنَّه يجوز أن تقول في (عَلِمَ) : (عَلْمَ) ، وفي (جَهِلَ) : (جَهْلَ) ، ولا يجوز أن تقول في (ضَرَبَ) (ضَرْبَ) ، ولا في (قَتَلَ) (قَتْلَ) ، فلهذه قطعنا على أنَّ أصل (لَيْسَ) (لَيِسَ)"[٢] .

٢- القول بفعلية (لَيْسَ) :

إنَّ العرب استعملت (لَيْسَ) استعمالاً على صورة الماضي ، وهذا ما أكده الأعلم الشنتمري في قوله : "وأمّا (لَيْسَ) فهو فعلٌ ... وهو على لفظ الماضي"[٣] . والقول بفعلية (لَيْسَ) إنَّما هو اختيار لرأي سيبويه الذي ذهب إلى أن (لَيْسَ) فعل . جاء في الكتاب في (باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل ...) قوله : "وذلك قولك : كان ويكون ، وصارَ ، ومادامَ ، وليسَ ، وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"[٤] . وتابعه في ذلك البصريون[٥] . ونسب أبو القاسم الزّجّاجي إلى الفرّاء والكوفيين القول القول بحرفيتها[٦] . والحق ان القول بفعليتها مذهب جمهور النحاة . قال الفرّاء : "فأمَّا

---

(١) ينظر : المنصف : ٢٥٨/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٨٠-١٨١ .
(٢) المخترع : ١١٦ .
(٣) المصدر نفسه : ١١٥ .
(٤) الكتاب : ٤٥/١ .
(٥) ينظر : المقتضب : ١٠٠/٤ ، والأصول في النحو : ٨٢/١ ، والخصائص : ١٨٨/١ .
(٦) ينظر : اللامات : ٧ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٢ .

أصْبَحَ وأمْسَى ورَأيْتُ ، فإنَّ الواو فِيهِنَّ أسهل ؛ لأنَّهُنَّ تَوَامٌ ، يعني تَامَّات في حال . و(كَانَ) و(لَيْسَ) و(أظُنّ) بُنِيْنَ على النقص"[١] .

فالفرّاء يريد : "أنَّ أصبَحَ أمْسَى ورَأَى ، تكون تامّة ونَاقِصة ، وأمَّا كَانَ ولَيْسَ وأظنّ ، فقد بُنِيْنَ على النَّقص"[٢] ، وهو بهذا يجعل (لَيْسَ) فعلاً ناقصاً بمنزلة (كان) و(ظنّ) . ومن الكوفيين أيضاً أبو بكر ابن الأنباري بَيَّنَ استعمال (لَيْسَ) استعمال الأفعال الناقصة في احتياجها اسماً وخبراً ، إذْ قال في شرحه قول عنترة في مُعلَّقته :

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وأقْتُلُ قَومَهَا زَعَماً لَعَمْرُ أبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

قال : "والعرض منصوب على المصدر ، والزعم أيضاً ، واسم (لَيْسَ) مضمر فيها من ذكر الزعم ، و(بمزعم) خبرها"[٣] .

٣- (لَيْسَ) لنفي الحال والاستقبال :

لم يُقيّد سيبويه نفي (لَيْسَ) بضابط أو زمن فقوله : "ولَيْسَ نَفيٌ" ليس فيه ما يوحي بدلالة زمنية كالاطلاقِ أو الحالِ[٤] . أمَّا الأعلم فيذهب إلى أن ليس لنفي الحال الحال والاستقبال .

جاء في (المُخترع) أن ليسَ : "ضُمِّنَ نفي الحال والاستقبال ، كما فُعل بما يُوجب ان يمنعَ من التصرف ؛ لأنَّه دال على ما لا يدل عليه الفعل المتصرف من

---

(١) معاني القرآن ، للفرّاء : ٨٤/٢ .

(٢) ينظر : حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال : ١٩١ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٢ .

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٣٠٠-٣٠١ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٣٣/٤ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ١٩٨-١٩٩ .

معنى الحال والاستقبال ، وهو على لَفظِ الماضي ؛ فاستغني عن تصريفه ؛ ألا ترى أنَّك تقول : "لَيْسَ زيدٌ ذاهباً الآن ، ولَيْسَ عَمْروٌ مُقِيماً غداً ، فيصلح للحال والاستقبال من حيثُ كانَ نفياً لَهما في أصلِ موضوعهما ، فهي وإن لم تتصرف بمنزلتها لو تصرفت"[١] . وفي استعمال ليس يقول الدكتور فاضل السامرائي : "وهذا الفعل يستعمل في العربية لنفي الحال عند الاطلاق . وإذا قُيِّدَ فَبِحَسَبَ ذلك التقييد ، تقول : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً ، أي الآن ، وقال تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٢] . أي في المستقبل ، وليسَ صحيحاً ما ذهبَ إليه بعض النحاة من أنَّها لا تنفي إلا الحال . بل هي كذلك إذا أُطْلِقَت ، فإذا قُيِّدَت فنفيها على حسب القيد"[٣] .

٤- تقديم خبر (لَيْسَ) عليها :

اختلف النحاة في هذه المسألة بين جواز التقديم ومنعه ، ومعه اختلفت النسبة إلى سيبويه ، واضطربَ العزو إلى متقدمي النحاة[٤] . قال الأعلم : "ولو أن (كان) وأخواتها تدلّ على مثل ما دلت عليه (لَيْسَ) من الحال والاستقبال لاستغني عن تصريفها كما استغني عن تصريف (لَيْسَ) ؛ ولمَّا قام المعنى المقصود في (لَيْسَ) مقام التصرف مع أنها فعل يعمل في جميع الأسماء ، وجب أن تُجْعل عاملة في التقديم

---

(١) المخترع : ١١٥ .

(٢) هود : ٨ .

(٣) معاني النحو : ٢٢٨/١-٢٢٩ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٩٤/٤-١٩٥ ، والأصول في النحو : ١٩٠/١ ، والخصائص : ١٨٨/١ و ٣٨٤/٢-٣٨٥ ، والانصاف في مسائل الخلاف ، (مسألة : ١٨) : ١٥١/١ ، وشرح المفصل : ١١٣/٧ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم : ٥٥ ، وشرح الأشموني : ٢٣٤/١، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٤ .

والتأخير ، كما جُعلت (كان) وأخواتها ، وهو مذهب سيبويه ، وخالفه أبو العباس المبرّد ، وامتنع من تقديم الخبر عليها ، واعتلّ بامتناعها من التصرف ، والقياس مذهب سيبويه ، لما ذكرت"[١] .

ولي على ذلك عدّة تعقيبات :

أوّلها : إنّ الأعلم يعزو إلى سيبويه تجويز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها على وجه الحسم بقوله (وهو مذهب سيبويه) ، لكنه في كتابه النكت ذكره من غير حسم ، قال : "وقد فُهِمَ من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يُجيزُ (قَائماً لَيْسَ زَيْدُ) ، ويقدم خبر لَيْسَ عليها"[٢] .

والصواب فيما يبدو (والله أعلم) أن ليس لسيبويه نصٌّ في ذلك ، قال أبو البركات الأنباري : "وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص"[٣] .

وأكَّد ذلك باحث معاصر بقوله : "ان الذي نستطيع قوله هنا ان سيبويه ليس له نصٌّ صريح يدلُّ على تجويزه تقديم خبر (لَيْسَ) عليها ، والذين يقولون بتجويزه ذلك يُعوِّلون على ما جاء في الكتاب : "هذا بابُ ما ينصبُ في الألف تقول : أعَبْدَ اللهِ ضَرَبْتَه ، وأزَيْداً مَرَرْتَ بهِ ، وأعَمْراً قَتَلْتَ أخَاهُ ، وأعَمْراً اشْتَرَيْتَ لَهُ ثَوْباً ، ففي كُلّ هذا قد أضْمَرْتَ بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره ... فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته ، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فُسِّر في الابتداء ، أنَّك تُضْمِرُ فِعلاً هذا تفسيره ... ومثل ذلك : أعَبْدَ اللهِ كُنْتَ مِثْلَه ؛ لأن كنت فعلٌ والمثل مضاف

---

(١) المخترع : ١١٥-١١٦ .

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢٣٢/١ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٥.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (١٨) : ١٥١/١ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٩٩ .

إليه وهو منصوب . ومثله : أَزَيْداً لَسْتَ مِثْلَه ، لأنّه فعلٌ فصار بمنزلة قولك : أَزَيْداً لَقَيْتَ أَخَاهُ ، وهو قول الخليل"[١] . نخلص إذن إلى انه ليس لسيبويه نصٌّ يوضح رأيه في هذه المسألة[٢] .

ثانيهما : ان الأعلم عزا إلى المبرّد[٣] منعه المسألة ، والصواب خلاف ذلك فالمبرِّد يجيز تقديم الخبر ، يقول : "و(لَيْسَ) تقديم الخبر وتأخِيره فيها سواء"[٤] .

ثالثهما : إنّ الأعلم الشنتمري يُجوّز تقديم خبر لَيْسَ عليها .

رابعاً : (نِعْمَ) و(بِئْسَ) :

هما فِعلانِ ماضِيا اللَّفظ لا يتصرَّفانِ ، والمقصود بهما إنشاءُ المدحِ والذمّ . أمَّا موقف الأعلم الشنتمري منهما فإنَّه يتمثل في الآتي :

١- أصلهما :

بيَّن الأعلم أصل (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وما يجوز فيهما من لغات عند العرب ، قال: "إنَّ الأصل فيهما نَعِمَ وبَئِسَ ، ولكنَّ العرب تتصرف فيما كان على (فَعِلَ) مِمَّا عَيْنُه أحد حروف الحلق ، فَتَنْطِقُ بهِ مَرَّةً على أصلهِ ، فيقولون : نَعِمَ وبَئِسَ ، وشَهِدَ ، وعلى هذه استعملت (نِعْمَ وبِئْسَ) في المدح والذم"[٥] . وقد اطَّرد في لغة تميم في (فَعِلَ) إذا كان فاؤه مفتوحاً وعينه حلقيّاً أربع لغات سواء أكان اسماً كـ(رجلٌ لَعِثٌ)، أو فِعلاً

---

(١) ينظر: الكتاب : ١/١٠١-١٠٢ و٢/٤٠٠ ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٤-١٦٥.

(٢) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ٢٠١ .

(٣) وسبقه ابن جني وتابعهما الأنباري . ينظر : الخصائص : ١/١٨٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (١٨) : ١/١٥١ .

(٤) المقتضب : ٤/١٩٤ ، وينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة : ١٦٤-١٦٥ ، والمسائل الخلافية في مغني اللبيب ، رسالة ماجستير : ١٢٩ .

(٥) المخترع : ١١٥ .

كـ(شَهِدَ) ؛ إحداهما : (فَعِلَ) وهي الأصل ، والثاني : (فَعْلَ) ، بإسكان العين مع فتح الفاء ، والثالثة : (فِعْل) بإسكان العين مع كسر الفاء ، والرابعة : (فِعِل) بكسر الفاء إتباعاً للعين ، والأكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء وإسكان العين إذا قصد بهما المدح والذم ، عند بني تميم وغيرهم[١] .

١- علة عدم تصرفهما :

يرى الأعلم أنَّ هذين الفعلين تَضمَّنا معنى المدح والذم فامتنعا من التصرف ، إذْ يقول : "وأمَّا قولك : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو ، فغير متصرفين لتضمِّنهما معنى المدح والذم بعد كونهما خاليين من ذلك في الأصل ، وذلك أنهما منقولان من قولهم نَعِمَ الرَّجُلُ ، إذا أخبرت عنه أنه أصاب نعمة دون أن يتعجب منه، وبَئِسَ الرَّجُلُ ، إذا أصاب بؤساً ، وهو الفقر والشدة ، فمنزلتها في هذا الأصل منزلة قولك : اسْتَغْنَى الرَّجُلُ ، وافْتَقَر ، فلما دخلهما معنى الثناء والذم انتقلا عَمَّا كانا عليه من الإخبار المحض إلى الاخبار المتضمِّن معنى المدح والذم"[٢] .

٣- القول بفعليتهما :

---

(١) ينظر : المقتضب : ١٣٨/٢ ، وشرح الكافية : ٢٣٨/٤ .

(٢) المخترع : ١١٤ .

خصَّ الأعلم الشنتمري (نِعْمَ وبِئْسَ) بالفعلية والبناء في قوله : "وخصّا بلفظ الفعل الماضي ... وإذا تأملت سائر الأفعال من هذا القسم وجدتها كلها مبنية على لفظ الماضي خاصة"(١) .

٤- استعمالهما :

ذهب الأعلم إلى أنَّ استعمال (نِعْمَ وبِئْسَ) وقع بعد نقلهما من مواضعهما إلى المدح والذم فَخُصَّا بأسماءٍ وبُنِيَا لذلك ، قال : "وقد استعملت نِعْمَ على الأصل ، فقيل: نَعِمَ الرَّجُلُ فلانٌ ، وإنَّما لم يقع الاستعمال لنِعْمَ وبِئْسَ على هذا اللفظ ؛ لأنهما أُزِيلاَ عن مواضعهما بالتزام معنى المدح والذم لهما حتى امتنعا من تصرف الأفعال ؛ وخُصَّا بأنواعٍ من الأسماء ، ولا يعملان في غيرهما ، فلما كانا بهذه الأحوال خارجين عن منهاج سائر الأفعال أُخرجا في الاستعمال عن لفظ الفعل إلى لفظ الاسم؛ فبنوهما بناء جِذْع وعِدْل ونحوهما"(٢) .

والجدير ذكره أنَّ بعض النحاة ولاسيما المتأخرين قد نقلوا أن هذه المسألة خلافية بين نحاة المصرين ، إذْ نقلوا أنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) فعلان عند البصريينَ والكسائي من الكوفيين ، وذهب الفراء وجمهور الكوفيين إلى أنهما اسمان(٣) . كما نقل أصحاب مسائل الخلاف دلائل لكلّ مذهب من الفريقين ، إذْ نجد الشجري في أماليه والأنباري في كتاب الأنصاف يُثبتانِ الأدلة البصرية في فعليتهما ، كما أوردا حججاً للكوفيينَ

---

(١) المخترع : ١١٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١١٥ .

(٣) ينظر : امالي ابن الشجري : ١٤٧/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (١٤) : ٩٨/١ ، وشرح المفصل : ١٢٨/٧ ، وشرح التسهيل : ٥/٣ ، وشرح ابن الناظم : ١٧٩ ، وشرح قطر الندى : ٢٧ ، والهمع : ٢٦/٥ .

باسميتهما ، ونجد أيضاً أن أغلب النحاة الذين جاؤوا بعد ابن الشجري وأبي البركات ينسبونَ إلى الفرّاء القول باسمية (نعمَ وبئسَ) مع أنَّه صرّحَ بفعليتهما[١] . وهذا ما نبّهَ عليه الدكتور محمد خير الحلواني من المعاصرين مشيراً إلى اضطراب النقول التي لا تخلو من مادة تثير الحيرة عند الباحث ، وقد ذكرَ أقوالاً لنحاة بصريين وكوفيين ومنهم الفرّاء تؤكد القول بفعليةِ (نِعْمَ وبِئْسَ) [٢] . كما هو قول صاحبنا الذي سبقت الإشارة إليه .

المبحث الثالث

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢٦٧/١-٢٦٨ ، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، د. محمد خير الحلواني : ٢٣١ .

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين : ٢٣١-٢٣٥ .

مباحث الحروف

تناول الأعلم الشنتمري في هذا المبحث مسائل تخصُّ الحروف سأعرضها على وفق الآتي :

أولاً : أل التعريف : ومنه مسائل :

١- في حروف التعريف أهي (اللام) وحدها ، أم (الألف واللام) ؟ :

اختلف النحاة في حرفِ التعريف أهي اللام وحدها أم الألف واللام . واضطربَ العُزُو فيه أيضاً إلى كُل من الخليل وسيبويه[١] . ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه باحث معاصر هو أن سيبويه يوافق الخليل في الحكم على هذه المسألة في أنَّ حرف التعريف هما (الألف واللام) معاً ، وليسَ اللام وحدها[٢] .

أمّا الأعلم الشنتمري فَيُخالِف سيبويه ويرى أنَّ (اللام) بمفردها هي حرف التعريف ، ويُعلِل ذلك بقوله : "وعلة زيادتها في الاسم دونَ غيره أن الاسم يكون معهوداً وغير معهود ، وما لم يُعْهَد فمنكور شائع في الجنس ، وما عرف عُهِدَ بمعروف خاص في الجنس . فلم يكن بُدٌّ من فرق بين الشائع والخاص ، فزيدت (اللام) في أوّل المعهود الخاص ، لتكون فيهِ سمة لتخصيصه من غيره"[٣] .

٢- في همزة (أل) أهي همزة وصل أم قطع ؟ :

---

(١) يراجع في هذه الأقوال وتصويبها ، نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٤٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣/٣٢٤-٣٢٥ و ٤/١٤٧ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ١٤٠ .

(٣) المخترع : ٥٢ .

واضطراب العزو إلى كل من الخليل وسيبويه في تحديد حرف التعريف لديهما تَسَبَّبَ في أنْ يَعزِو إليهما بعض النحاة خطأً أنَّ همزة (أل) هي همزة قطع ، وأنَّ ثَمَّةَ خِلافاً بين الخليل وسيبويه في ذلك ، والصواب والله أعلم أن لا خلاف بين العالمين الجليلين في هذه المسألة ، كما ذهب باحث معاصر ، فكلاهما يذهبان إلى أنّ الهمزة في (أل) همزة وصل[١] .

أما الأعلم الشنتمري فإنَّه لم يخالف الشيخين ، إذْ ذهب إلى أنَّ همزة (أل) هي هَمْزَةَ وَصْلٍ ، فهو يقول : "إنَّما خُصَّت اللام بأن تكون سمة التَّعرف دون غيرها لأنَّها من زَوائدِ الاسم خاصّة ... وأمَّا الألف الدَّاخلة عليه فهي أَلْفُ وَصْلٍ ، جُلِبَت ليتوصل بها إلى اللاَّم الساكنة ، لِئَلاَّ يُبْتَدَأُ بساكن"[٢] .

٣- علَّة اختصاص (أل) التعريف بالاسم :

ذكر الأعلم أنَّ من خواص الاسم لام التعريف في قولك : الرَّجُلُ ، والغُلامُ ، والقَائِمُ ، والقَاعِدُ ، ونحوه[٣] . ثُمَّ عرض لعلّةِ اختصاصه بالاسم ، قائلاً : "ولم يقع في الفعل مثل ذلك ؛ لأن الفعلَ لا يُتكلم به على معنى العهد ؛ لأنَّ الفائدة إنَّما تقع فيما لم يَعهده المُخاطب ، ولم يَكُن عنده معروفاً . ولو أخبر عنه وهو معروف عنده كان مخبراً بما قد استقرَّ في عِلْمِهِ قبلَ أنْ يُخْبَرَ عَنه ، فلم يكن في ذلك الخبر فائدة ، فلهذا امتنع دخول حرف التعريف عليه ولزم الاسم للحاجة إلى تعريفه ؛ إذْ كانت الفائدة بالإخبارِ عن الاسم المعرفة أتَمَّ مِنَ الفائدة بالإخبارِ عن الاسم النكرة"[٤] .

---

(١) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٤٤ .
(٢) المخترع : ٥٣ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢ .
(٤) المخترع : ٥٢-٥٣ .

ثانياً : حروف الإعراب في التثنية والجمع :

١- الفرق بين الألف والواو :

يرى الأعلم الشنتمري أن : "أصل الإعراب أن تكون علامته بالحركات الثلاث المأخوذة من الأحرف الثلاثة ، وهي الواو ، والياء ، والألف ، فالضمة مأخوذة من الواو ، والكسرة من الياء ، والفتحة من الألف"(١) . وقد جعل النحاة الألف من حروف المد واللين علامة للرفع في المثنى ، والواو منها علامة للرفع في المجموع ، فقالوا : مسلمان ومسلمون . وقد أشارَ الأعلم إلى علة ذلك بقوله : "وأما الرفع والخفض ، فكان يفرق بينهما في التثنية والجمع بأن يفتح ما قبل واو الاثنين ، ويضم ما قبل واو الجمع ... ولا سبيل أن يقع مثل هذا الفرق في الألف؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً البتة ، فلما كانت الألف كما وصفنا ولم يكن بُدٌّ من فرق بين التثنية والجمع في حال نصبهما وجب أن يُطرح هذا القياس الذي قدمنا ، وأن ينظر في حركة تُعَيِّن المثنى ، وتُبَيِّن المجموع ، في جميع أحوالهما ، فَجُعلت الألف علامة لرفع الاثنين دون الواو"(٢) ، فالعلة عند الأعلم هي للفرق بين المثنى والجمع، وهو في ذلك متابع سيبويه ، جاء في الكتاب : "انك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واواً ليفصلَ بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية"(٣) . وهذا يعني أنهم رفعوا المثنى بالألف للتفرقة بينه وبين جمع المذكر السالم .

---

(١) المصدر نفسه : ٦٠ ، وينظر : الإيضاح : ٧٣ ، وعلل النحو : ١٩٦-١٩٧ .

(٢) المخترع : ٦١ .

(٣) الكتاب : ١٧/١ .

٢- في ماهية حروف الإعراب :

اختلف النحاة في الحروف التي تلحق المثنى والجمع أهي حروف إعراب ؟ أم هي دلائل على الإعراب ؟ أم هي الإعراب نفسه ؟ ومعه اختلفت النسبة إلى سيبويه إذْ أجمع أغلب النحاة على ان هذه الحروف عند سيبويه هي (حروف إعراب)[١] . والأعلم الشنتمري مِمَّن عَزَا إلى سيبويه أنَّها حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد، قال : "إعلم أنَّ هذهِ الأحرف الثلاثة التي تلحق المثنى والمجموع على حدّه ، وإن كانت دَالّة على الإعراب فهي عند سيبويه حروف إعراب بمنزلة الدال من زيدٍ ، والراء من جعفرٍ ، والهاء من طلحةٍ ، والألف من قَفا وعَصا"[٢] . وهو في أثناء ذلك يعزو إلى الأخفش أنَّها دلائل إعراب[٣] ، بقوله : "وكان الأخفش يزعم أنَّها دلائل إعراب كالحركة المعتقبة في آخر الكلمة ؛ لأنَّ كل حرف منها يدلّ على إعرابٍ مَا كما دلّت عليه الحركة"[٤] .

- وموقف الأعلم في الرأيين يتمثل في الآتي :

أ- أنه يوافق سيبويه فيما عزا إليه من أنها حروف إعراب إذْ يْقول : "والدليل على ذلك أنَّها تؤدي معنى المثنى والمجموع مع ما قبلها ، كما تؤدي الدال من زيد

---

(١) ينظر : المقتضب : ١٥١/٢ ، وعلل النحو : ٢٣٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥/٢ ، والإنصاف ، مسألة (٣) : ٣٨/١ ، وشرح المفصل : ١٨٧/٣ ، وشرح الكافية :٧٦/١ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٩٢ .

(٢) المخترع : ٦٣ .

(٣) وتابعه في ذلك المبرّد والمازني أيضاً ، ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١٣/١-١٤ و ١٦٣/١-١٦٤ ، والمقتضب : ١٥١/٢ .

(٤) المخترع : ٦٣ .

والألف مِن قفا معنى الاسم المفرد مع الحروف التي قبلها"[١] . وهنا أود الإشارة إلى أنَّ حقيقة رأي سيبويه في المسألة أجْملَ القول فيه باحث معاصر بعد عرضه لما عُزي إلى سيبويه ، وما أورده سيبويه في الكتاب عنها ، وخلص إلى أن هذه الحروف عند سيبويه هي : حروف إعراب وضمائر ، وعلامات رفع ، وعلامات تثنية وجمع[٢] .

ب- انه يردّ على الأخفش ويسهب في ردّه عليه بقوله : "وحجّته على سيبويه أن هذه الأحرف لو كانت بمنزلة الدال من زيد ، لوجبَ ألا تدلّ على رفع ولا نصب ولا خفض حتى تكونَ متحركة ، كما أن الدال من زيد تدلّ على ذلك بالحركة ، ونحنُ إذا قُلنا : قامَ الزيدانِ ، عُلِم أنه مرفوع ، وإذا قلنا : رأيت الزيدينَ ، عُلِمَ أنه منصوب ، أو مررت بالزيدين ، علم أنه مخفوض ، ولو قلنا : زيدْ ، فسلبنا الحركة منه لم يعلم أمرفوع أم مخفوض أم منصوب ، فهذا يبين أن هذه الأحرف دلائل إعراب كالحركات لا حروف إعراب كالدال من زيد وما أشبهها"[٣] . ثم يردّ حجة الأخفش قائلاً : "والاحتجاج على الأخفش أن هذه الأحرف لو كانت دلائل إعراب كالحركات لما جاز أن تسقطها إذا ثنيا ، ومعنى المثنى والمجموع ثابت قائم في نفس اللفظ ، مع أنَّا نسقط الحركة من دال زيد ، فيبقى معنى الاسم ؛ ألا ترى أن معنى قولك : هذا زيدْ ، إذا وقفت وحذفت الحركة كمعناه إذا قلت : هذا زيدٌ يا فتى ، ولو قلت في قولك قام الزيدان : قام زيد ، فحذفت الألف لم يبق معه المثنى ، كما أنك لو قلت في زيد : زي ، فحذفت الدال ، لم يُفهم معنى الواحد ، وكذلك لو قلت في قائمة : قائم

---

(١) المخترع : ٦٣ .

(٢) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة :٩٤ .

(٣) المخترع : ٦٣ .

، فحذفت الهاء ، لم يُعلم التذكير من التأنيث ، فقد تبيّن أن هذه الأحرف حروف اعراب بمنزّلة الدال من زيد ، والهاء من قائمة"[١] . ويخلص الأعلم إلى أن هذه الحروف هي (حروف الإعراب) ودليله في ذلك هو ما عدّه بحسب قوله من مخترعاته يوضحه قوله : "والدليل على صحة ما جلبناه من هذا أن قوماً من العرب – وهم بنو الحارث ابن كعب – ألزموا لفظ التثنية الألف في جميع أحوالها ، فقالوا : قامَ الزيدانِ ، ورأيتُ الزيدانِ ، ومررت بالزيدان . وحملهم على ذلك أنها حرف إعراب بمنزلة ألف قفا وعصا ، وأن للاسم عاملاً تعمل فيه تدل على المعاني الداخلة عليه الموجبة للرفع والنصب والخفض ، فاكتفوا بذلك الألف كما فعلوا في قفا وعصا ، فلو كانت هذه الأحرف دلائل إعراب كما زعم الأخفش لما جازت هذه اللغة البتة؛ لأنَّا لم نجد في دلائل الإعراب ما يكون على لفظ واحد في جميع الأحوال ، كما وجدنا ذلك في حروف الإعراب ، فقف على هذا وتدبره ؛ فإنه من الاحتجاج القاطع ومُخْتَرَع"[٢] .

ثالثاً : إعمال الحرف "ما" :

ذكر سيبويه أن : "أهل الحجاز يشبِّهونها بليس إذْ كان معناها كمعناها ... وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمَّا) و(هَلْ) أي لا يعملونها في شيء ، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل ، وليسَ (ما) كـ(لَيْسَ) ، ولا يكون فيها إضمار"[٣] . أما موقف الأعلم الشنتمري في هذه المسألة فأُبيِّنه في الآتي :

١ – مفهوم عمل الحرف عند الأعلم الشنتمري :

---

(١) المخترع : ٦٣–٦٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٥ .

(٣) الكتاب : ٥٧/١ .

جاء في (المخترع) : "اعلم أن الحرف إذا كان في دخوله مرة على الاسم ومرة على الفعل غير مستبد بأحدِ النوعين لم يعمل شيئاً . لخروجه عن شبه الفعل ؛ حيث لم يلزم نوعاً واحداً كما لَزَمَ الفِعْلُ الاسْمَ فعمل فيه ... ومن هذه الحروف (ما) في لغة بني تميم في قولك : ما زَيدٌ قائمٌ ، ونحوه ، لأنك تُدخلها مرَّةً على الاسم ومرَّةً على الفعل ، كما فعلت بحروفِ الاستفهام ..." [١] ، ونستدلُّ على سعة مفهوم الأعلم في ذلك بقول آخر له : "وكذلك إذا قُدِّم خبرها على اسمها زالت الرتبة عما كانت عليه في الأصل ، فوجب أن لا تعمل شيئاً لضعفها في نفسها حيث كانت حرفاً جامداً لا يتصرف ؛ ومن شرط العامل إذا كان هكذا ألا يعمل في المقدّم والمؤخر... فلما كانت (ما) حرفاً جامداً شاذّاً في العمل وجب ألا تعمل في التقديم والتأخير ، وإذا امتنعت رجعت إلى أصلها"[٢] .

٢- عمل الحرف "ما" :

قال الأعلم : "وأما (ما) فإن أهل الحجاز خاصة أعملوها ما كان خبرها مُؤخِراً منفيّاً ، على حدّ قولك: ما فُلانٌ فاعلاً ، فإن قُدِّم خبرها ، أو نُقض نَفْيه بـ(إلا) فقيل: ما فاعلٌ فلانٌ ، أو : ما فلانٌ إلاَّ فاعلٌ – بطل عملها ، ورجعت إلى ما يجب لها من الإلغاء وترك العمل أصلاً"[٣] .

٣- علّة عمل "ما" عند الحجازيين :

---

(١) المخترع : ١٢٦ ، ١٢٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢١-١٢٢ .

(٣) المخترع : ١٢١ .

ذهب الأعلم إلى أنَّ علة إعمال الحرف (ما) عند الحجازيين هي نَفْيُ الخبر فَشُبِّهت بـ(لَيْسَ) ، قال : "وعلَّة إعمالهم لها أنَّهم رأوْها تدخل في بعض المواضع على جملة من مبتدأ وخبر كما تدخل عليها (لَيْسَ) ، فتنفي عن الخبر الاستقبال كما تنفيه (لَيْسَ) ، فشُبِّهت بـ(لَيْسَ) مادامت نافية للخبر ، وكان مؤخراً بعد اسمها على رتبته الواجبة له ، فإذا وجبَ الخبر بدخولِ إلا عليهِ انتقضَ معناها ، وانتقض عملها؛ لأنَّ نفيها للخبر هو سبب تشبيهها بـ(لَيْسَ) في إعمالها وعملها ، فإذا عُدِمَ السبب عدم العمل"[١] .

رابعاً : زيادة (الميم) في اسم الجلالة :

من الأسماء الخاصة بالنداء سَماعاً "اللَّهُمَّ" . وقد اتفق البصريون والكوفيون على أنَّ كلمة "اللَّهُمَّ" هي بناء مُركّب ، ولكنّهم اختلفوا في طريقة التركيب هذه[٢] .

١- مذهب البصريين :

ذهبَ البصريونَ إلى أنَّ الميم المشددة المفتوحة في آخر الكلمة عِوض من "يا" النداء . وإنما قالوا ذلك ؛ لأنهم لم يجدوا اجتماع "يا" النداء مع ميم "اللَّهُمَّ" في القرآن الكريم ، وإن الضمّة الموجودة على الهاء في "اللَّهُمَّ" بمنزلة ضمّة الهاء في "يا اللهُ"[٣] . وقد أوردَ سيبويه في الكتاب على ذلك قول الخليل : "اللهُمَّ نداء ، والميم ها هنا بدل

---

(١) المصدر نفسه : ١٢١ ، وينظر : علل النحو : ٣٦٠ ، وهمع الهوامع : ١١٠/٢ ، ومعاني النحو : ٢٢٩/١ .

(٢) ينظر: الكتاب: ١٩٤/٢-١٩٥، ومعاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١، والهمع، للسيوطي: ٦٥/٣.

(٣) ينظر : الكتاب : ١٩٦/٢ ، والمقتضب : ٢٣٩/٤ ، والأصول : ٣٣٨/١ ، وشرح السيرافي: ٨٧/٢ ، وأسرار العربية : ٢٣٢-٢٣٣ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً ، أطروحة دكتوراه : ١٥١ .

من ياء"[١] . قال أبو علي في التعليقة : "أخبرني أبو بكر عن أبي العباس، قال : من الدليل على أنَّ (الميم) بدل من (يا) في (اللَّهُمَّ) أنَّك لا تقول : أُخزِي اللَّهُمَّ فلاناً ، وإنَّما تقول : (أللَّهُمَّ) في حال النداء"[٢] .

٢- مذهب الكوفيين :

وذهب الكوفيون إلى أنَّ أصل "اللَّهُمَّ" هو "يَا اللهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ" فلمَّا طال اللفظ وكَثُرَ في كَلامِهم ، ثَقُلَ على ألسنتهم . فحذَفُوا بَعْضاً منه إيثاراً للتخفيف ، والميم المشدّدة في آخر اللفظ عوض من جملةِ (أُمَّنا بخير) والضمة التي في هاء "اللَّهُمَّ" منقولة إليها من همزة "أُمَّ" . واستدلُّوا على مذهبهم بقول الشاعر[٣] :

إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وكانَ الفرّاء من أوائلِ الكوفيين القائلين بهذا المذهب ، يتجلى ذلك في قوله : "نرى أنَّها كانت كلمة ضُمَّ إليها (أُمَّ) نريد (يَا اللهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ) فكثرت في الكلام ، فاختلطت ، فالرفعة التي في الهاء من همزة (أُمَّ) لَمَّا تُركت انتقلت إلى ما قبلها"[٤] .

٣- موقف الأعلم الشنتمري :

أمَّا موقف الأعلم من هذه المسألة فيتلخص في الآتي :

أ- إنَّ الأعلم ذهب مذهب البصريين ، يتجلى ذلك في تأكيده تعويض (الميم) من (يا) في نداء اسم الجلالة . جاء ذلك في (المخترع) في حديثه عن حذف حرف

---

(١) الكتاب : ١٩٦/٢ .

(٢) التعليقة : ٣٤٢/١ .

(٣) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت الثقفي . ينظر : أسرار العربية : ٢٣٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢٠٣/١ ، وأسرار العربية : ٢٣٢-٢٣٣ ، وأبو البقاء العكبري صرفياً : ١٥٢ .

النداء من الأسماء المعارف ، قائلاً : "واعلم ان الأسماء المعارف بالعلمية أو بالإضافة إذا كنت مقبلاً عليها بالنداء ، فأصغتْ إليك واقبلت عليك لك ان تحذفَ منها حرف النداء ، قولك : زيدٌ أقبل ، غُلامَ عبدِ الله تعالَ"[١] . ثم يستثني الأعلم منها اسم الجلالة ، ويشترط عوضاً للحذف في قوله : "إلا اسم الله تعالى فإنَّ حذف حرف النداء لا يجوز معه ، لا تقول : الله اغفرْ لي، إلا أنْ تُعوِّض (الميم) ، فتقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي"[٢] . لأن تكرار الحذف عند النحاة يؤدي إلى الإخلالِ بالمعنى[٣] .

ب- يروي الأعلم عِلَلاً لِمَا رجّحه ومنها : "وعلّة ذلك ان حرف النداء استعمل في اسم الله عزَّ وجلَّ وفيه الألف واللام على حدة الخبر عنه ، فلو حُذف حرف النداء منه ، لالتبسَ نداءه بالخبرِ عنه ، فإذا زيدت الميم في آخره كانت في الدلالة على النداء بمنزلة الحرف في أوله"[٤] . ويعلل الاختلاف في موضع التعويض بقوله : "ولم يكونوا لِيَضعُوا العِوَضَ في مَوْضِعِ المُعوَّضِ مِنْهُ لشذوذه ، ووضعوه آخر الاسم ؛ لأنّ الآخِرَ ضد الأوّل ، فَفرُّوا من الأوّل الشاذ إلى ضدِّه الذي هو الآخِر ، مع أنَّ الميم قد تُزاد آخِراً في نحو : زُرْقُم للأزرق ، وسُتْهُم للاسْتَه"[٥] ، ثم يقول الأعلم بعدها : "وشُدّدت ليكون العوض على عدد

---

(١) المخترع : ٧٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٢٣ ، ومعاني النحو : ١٣١/١ .

(٤) المخترع : ٧٠ .

(٥) المخترع : ٧٠-٧١ .

المعوض منه ؛ لأنَّ (يا) حرفان ، والحرف المشدّد في تعدّده حرفان ، فقف على هذا وتدبره ، فإن أكثره مخترع"[١] .

ت- ويدّعي الأعلم أن هذه العلل التي أوردها أكثرُها مخترعٌ ، والصواب والله أعلم أنَّها مما ذكره النحاة قبله ، فالسيرافي مثلاً يذكر مسألة تساوي حروف العِوض والمُعوّض منه ، في قوله : "وأمَّا قولهم : اللَّهُمَّ ، فإن (الميم) زِيدت عِوضاً من (يا) ، وشدَّدوا (الميم) ؛ لأنْ يكون على عِدَّةِ (يا) ؛ لأنَّ (يا) حرفان ، وخصّوا (الميم) ؛ لأنَّها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو : زُرْقُم ، وسُتْهُم ، ودِلْقُم ، ولا يقع هذا الحرف إلا في النداء"[٢] .

---

(١) المصدر نفسه : ٧١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي : ٨٦/٢ .

الخاتمـــــة

الخاتمة

يهدف هذا البحث إلى دراسة المباحث اللغوية والنحوية في كتابين من كتب الأعلم الشنتمري أحد الأعلام البارزين في العربية . وخلص البحث إلى ما يأتي :

- أبان البحث ان كتاب (المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو) قد ذُكِرَ له أكثر من عنوان ، إذ ذكر في (نوادرِ المخطوطات العربية) بعنوان : (المقالات الثلاث في الصرفِ والنحو) ، وآخر ذكره ناسخ الكتاب : (المقالات الثلاث في حكم الاسمِ والفعلِ والحرف) . والثالث رجَّحه محقق الكتاب باسم (المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو) . وأن المصنِّف لم يصرّح باسم الكتاب : إلا أنه أشار في مقدمته إلى العنوان في مواضع عدّة ، وكشف البحث عن (الاشتباه والخطأ) في إيراد كتاب (المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو) من قبل بعض الباحثين المعاصرين بعنوانين عند ذكره لمصنفات الأعلم . مرة بعنوان (المقالات الثلاث) ، وأخرى (المخترع في النحو) فعدَّه مُؤلّفين وأنَّه من المفقودات . وقد نبّه البحث أيضاً على اعتماد هذا التصنيف (الخطأ) من قبل بعض الباحثين .
- وردت في كتابي الدراسة وتحديداً في أثناء عرض الأعلم للمباحث أمثلة وشواهد في المباحث اللغوية والنحوية من القرآن الكريم متَّبِعاً في ذلك سنة الذين سبقوه من النحاة واللغويين في استشهادهم بآيات الذكر الحكيم . إلا أنه كان قليل الاستشهاد في هذين الكتابين وأنهما قد خلوا من الاستشهاد بالقراءات القرآنية .
- أبان البحث الاستشهاد بالحديثِ النبوي الشريف في كتاب (شرح الديوان) ، وقد وظف مجمل هذه الأحاديث في التنبيه على مصادر معاني أبي تمام أو زيادة في تَوضيحِ معاني البيتِ الشعري ، ولم تعتمد في استدلالها في مستويات اللغة الأخرى كالنحو والصرف وغيرهما . وأبان البحث أن الكتاب الآخر (المخترع) قد خلا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف . وأثبت البحث أن الأعلم الشنتمري ممن يستشهد بالحديث الشريف وأقوال الصحابة ولكن على قلة .

- أكثر في الكتابين من الاستشهاد بالشعر ، إذْ استُشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين .
- أبان البحث الاستشهاد بكلام العرب في الكتابين ، وأنه قد عوّل على هذا الرافد فيهما ، فقد وجهت بعض الأحكام النحوية والصرفية في ضوءِ لغات العرب الاحتجاج بالشاهد المثلي وأقوال العرب دليلاً على المسائل النحوية والصرفية وغيرها .
- ان الأعلم في كتابيه قد عُولِ كثيراً على آراء المتقدمين من نحاة ولغويين في تثبيت الأحكام النحوية واللغوية ، وجاء الاعتماد هذا على:

أ- النقل عن كتب نحوية ولغوية لم يُصرّح بها .

ب- عزو النقل إلى علماء العربية من نحاة ولغويين ، أشار إليهم البحث .

- أثبت البحث استعمال المصطلحات الصوتية والصرفية والمصطلحات النحوية في الكتابين ، والعناية بمباحثها اللغوية والنحوية والإلمام بها .
- استعمل في الكتابين المصطلحات الخاصة بالبصريين فضلاً عن استعمال المصطلحات الخاصة بالكوفيين إلا ان الملاحظ في هذا السياق هو أن الاستعمال للمصطلحات البصرية كان يفوق الاستعانة بالمصطلحات الكوفية .
- كان من دأب الأعلم الشنتمري في الكتابين ، أنه لم يقتصر في تعويلهِ على علماء مذهب مُعيّن أو مِصر بعينه ، فقد اعتمدَ في نُقُولهِ المبثوثة في أثنائهما – على وجه الخصوص – على علماء البصريين ، وكذلك على علماء الكوفيين ، بيد أن نقوله التي جاءت معزوة إلى علماء البصرة فاقت نقوله المعزوة إلى علماء الكوفة فيهما ، وهذا مما يُستدل به على ميله إلى مذهب البصريين .
- أبان البحث متابعة الأعلم الشنتمري في الكتابين لسيبويه في كثير من المسائل التي أوردها فيهما ولاسيما في (المخترع) . كما أثبت مخالفته له في موضع واحد في (المخترع) ، وقد تقصى البحث أمثلة ذلك .

- اثبت البحث من خلال عرض الأعلم لبعض مسائل الخلاف بين العلماء في كتابيه ، وفي (المخترع) – على وجه الخصوص – أنه لم يكن ناقلاً لأقوال العلماء حسبُ ، وإنما كان يوازن بينها مُخطِّئاً ومُرجِّحاً ومُوافقاً ، إلا ان الذي يبدو عليه هو ميله الواضح إلى ترجيح آراء البصريين . وفي أثناء البحث أمثلة لهذا الذي أزعمه .
- أكد البحث ما يحظى به الكتابان (المخترع وشرح الديوان) من قيمة علمية في حقل الدراسات اللغوية مما أشارت إليه الدراسات القديمة والحديثة ، مضيفاً بما أبرزا من مباحث وموضوعات نحوية ذات أهمية في الدراسات النحوية .
- كشف البحث عن ظواهر صوتية ودلالة لغوية وردت في الكتابين . وهذا يدل على أن صاحبهما كان عالماً باللغة كما كان عالماً بالنحو .
- عنايته بالتعليل عناية كبيرة في كتابه (المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو) فلا نكاد نقف على حكم نحوي ، أو مسألة ، أو ظاهرة نحوية ، أو صرفية ، عرضها من دون أن يعللها ، ولعل نظرة إلى عنوان الكتاب تفصح عن ذلك، إذْ ذهب فيه إلى إنّ كثيراً من تعليلاته وصفها بالمخترعة وفي أثناء البحث أمثلة على ذلك .
- كشف البحث ان بعض العلل الواردة في كتاب المخترع التي عدّها الأعلم من المخترعات التي لم يسبق إليها ، هي في الحقيقة قد ذكرت من قبل ، فقد سبقه في إيرادها عللاً للمسائل نفسها نحاة آخرون .
- أكد البحث عدم وجود خلاف بين النحاة في المسائل :

١- فعلية (نِعْمَ وبئْسَ) .

٢- جواز تقديم خبر (ليس)

- كشف البحث عن وهم الأعلم في ما عزاه إلى المبرّد في عدم تجويزه تقديم خبر (ليس) ، واثبت البحث ان المبرد جوّز ذلك في ما أورده في كتابه المقتضب .

وأحسب ان ما أوردته في بحثي هذا مُلبٍّ للكشف عن الجهد اللغوي والنحوي لعلم بارز من أعلام الأندلس النحويين في القرن الخامس الهجري ، أدعو الله ان يوفقنا ملتمساً مرضاته والحمد له في الأولى والآخرة .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- احكام صنعة الكلام ، لأبي القاسم محمد بن عبد الغفور الكلاعي ، بتحقيق : محمد رضوان الداية ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٧م .
- أخبار أبي تمام ، لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي ، حققه وعلق عليه : محمد عبده عزام ، خليل محمود شاكر ، نظير الإسلام الهندي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي ، ط١ ، ١٩٨٤م .
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، أبو زكريا الشاوي الجزائري (ت١٠٩٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار ، العراق ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تح : محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٩٧٥م .
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- الاشتقاق ، لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق ، د. محمد صالح التكريتي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧٣م .
- الاشتقاق ، عبد الله أمين ، دار النشر ، القاهرة ، ١٩٥٨م .
- اصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ، تح : احمد محمد شاكر (ت١٩٥٨م) وعبد السلام محمد هارون (ت١٩٨٨م) ، دار المعارف - مصر ، ط٢ ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

- أصوات العربية بين التحول والثبات ، د. حسام سعيد النعيمي ، سلسلة بيت الحكمة ٤ ، بغداد ، ١٩٨٩م .
- أصوات اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب ، مطبعة دار التأليف بمصر ، ط١ ، ١٩٦٣م .
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس (ت١٩٧٨م) ، مكتبة الانجلو المصرية ، مطبعة دار وهدان ، ط٥ ، ١٩٧٩م .
- الأصول : دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت٣١٦هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتليّ (ت١٩٩٨م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الاعلام ، الزركلي خير الدين (ت١٩٧٦م) ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمد سليم الحمصي وأحمد محمد قاسم ، جروس برس ، طرابلس – لبنان ، ط١ ، ١٩٨٨م .
- أمالي ابن الشَّجَريّ ، هِبَة الله بن عليّ بن محمد بن حمزة الحَسني العَلوي (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحيّ (ت١٩٩٩م) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- الأمثال ، عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ) ، جمع نصوصه وحققها: د. محمد جبار المعيبد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٢م .
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م) ، ط٤ ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
- الايضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تح : د. كاظم بحر المرجان (ت١٩٩٢م) ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط٢ ، د.ت.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، الضبّي ، أحمد بن يحيى (ت٥٩٩هـ) ، مطبعة روخس ، مدريد ، ١٨٨٤م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، تح : مصطفى حجازي وآخرين ، سلسلة التراث العربي ، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ط١ ، ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م .
- تاريخ النقد الأدبي في الأندلس ، د. محمد رضوان الداية ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَريّ من نحاة القرن الرابع ، تح : د. فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- التبيان في اعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٠م .
- التبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، تحقيق : أحمد شوقي الأمين وأحمد حبيب قصير ، المطبعة العلمية ، ومطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٥٧م .
- التحديد في الاتقان والتجويد – للداني ، أبي عمرو عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ) ، تحقيق : د. غانم قدوري الحمد ، دار الانبار ، مطبعة الخلود ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٨م .
- تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق : د.زهير عبد المحسن سلطان ، دار الشؤون الثقافة العامة ، آفاق عربية ، ط١، العراق – بغداد ، ١٩٩٢م .
- تصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٨م .
- تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ، د. صالح سليم الفاخري ، مكتبة ومطبعة الاشعاع ، الإسكندرية ، ١٩٩٦م .
- التعريفات ، السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، المطبعة الخيرية ، مصر، ط١ ، ١٣٠٦هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تح : د. عوض بن حمد القوزي ، جامعة الملك سُعود – الرياض ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .

✍ التكملة ، أبو علي الفارسي ، تح : كاظم بحر المرجان ، مطبعة مديرية الكتب، العراق ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

✍ تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تح : محمد عوض مرعب ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .

✍ تيسير الإعلال والإبدال ، عبد العليم إبراهيم ، مكتبة غريب ، القاهرة ، د.ت .

✍ تيسيرات لغوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

✍ جمهرة اللغة ، ابن دريد (ت٣٢١هـ) ، تح : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م .

✍ حاشية الاجرومية ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (ت٧٢٣هـ) ، وهو أبو عبد الله الصهانجي المعروف بابن اجروم مغربي ولد بفاس ، ط٤ ، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م .

✍ الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، د. محمد ضاري حمادي ، ط١ ، مؤسسة المطبوعات العربية للطباعة والنشر والاعلان، بيروت – لبنان ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

✍ حروف المعاني ، لأبي القاسم الزجاجي ، تح : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – دار الأمل ، ط١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

✍ الحماسة ، لأبي تمام ، تحقيق : د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، دائرة المعارف الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

✍ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٤ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

✍ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح : محمد علي النجار، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

✍ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين والانتصاف من الأنصاف ، د. محمد خير الحلواني ، دار القلم العربي ، حلب ، د.ت .

✍ دراسات في علم أصوات العربية ، داود عبده ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، د.ت .

✍ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام النعيمي ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م .

✍ دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، مطبعة سجل العرب ، مصر ، ط١ ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .

✍ دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال ، محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م) ، دار الطلائع ، مكتبة الساعي ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

✍ دروس في علم التصريف ، د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين هاشم الخفاجي ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

✍ دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد سعيد المؤدب ، تح : د. أحمد ناجي القيسي ود. حاتم صالح الضامن ، ود. حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م .

✍ ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، تحقيق وشرح : د. محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤م .

✍ ديوان امرئ القيس ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، د.ت .

✍ ديوان جرير ، تحقيق : د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١م .

- ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة ثعلب ، القاهرة ، ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م .
- ديوان شعر الخرنق بنت بدر بن هفان ، تحقيق : د. حسين نصار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق : د. محمد يوسف نجم ، بيروت ، ١٣٧٨هـ - ١٩٨٥م .
- ديوان الفرزدق ، جمعه وطبعه وعلق عليه : عبد الله الصاوي ، مطبعة الصاوي ، مصر ، د.ت .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٩٠م.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، لابن بسام علي بن بسام الشنتريني (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. احمد حسن فرحات ، دار عمار ، الأردن ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الروض المعطار في خبر الأقطار ، لأبي عبد الله محمد ابن عبد الله الحميري (ت القرن الثامن الهجري) ، تحقيق : إحسان عباس ، ط٢ ، مؤسسة ناصر للثقافة ، ١٩٨٠م .
- سر صناعة الاعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبعة المجمع العلمي ، بغداد ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .

- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣١٥هـ) ، قدم له وعلق عليه : د. محمد بن عبد المعطي ، دار الكليات ، الرياض ، د.ت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت٩٢٩هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠١٠م .
- شرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) على ديوان زهير بن ابي سلمى ، بتحقيق: د. فخر الدّين قباوة ، حلب ، ط١ ، ١٩٧٠م ، ط٢ ، دار العلم العربي، حلب ، ١٩٧٣م .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، طبعة جديدة ، دار احياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .
- شرح التسهيل ، ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٩٥٣م .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح، طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل – العراق ، ١٩٨٠م .
- شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق : زكي فهمي الآلوسي (ت١٩٩٦م) ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، د.ت .

- شرح حماسة أبي تمام ، تجلّي غرر المعاني عن مثل صور الغواني ، والتحلّي بالقلائد من جواهر الفوائد في شرح الحماسة ، بتحقيق وتعليق : علي المفضل حمودان ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ودار الفكر بدمشق ، ١٩٩٢م .
- شرح ديوان أبي تمّام ، للأعلم الشنتمري ، دراسة وتحقيق : الأستاذ إبراهيم نادن ، قدّم له وراجعه : الدكتور محمد بن شريفة ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ط١ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلم الشنتمري ، قدّم له ووضع فهارسه حنا نصر الحتيِّ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، بيروت ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م) ، دار الكتب ، بيروت – لبان ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون (ت١٩٨٨م) ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦١م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م) ، دار احياء التراث العربي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط١١ ، ١٩٦٣م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدّين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه : الدكتور رمضان عبد التواب (ت٢٠٠٣م) ، والدكتور

محمود فهمي حجازي ، والدكتور محمّد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .

- شرح المفصل ، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
- شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، دمشق ، ط١ ، ١٩٧٣م .
- الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبّار علوان النّايلة (ت٢٠٠٤م) ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ط١ ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ – ١٩١٠م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- الصرف وعلم الأصوات ، د. ديزه سقال ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- الصلة ، لابن بشكوال خلف بن عبد الملك (ت٥٧٨هـ) ، صححه : عزة العطار الحسيني ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، المكتبة الأندلسية (٤) ، ١٩٦٦م .
- الصناعتين ، الكتابة والشعر ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت بعد ٤٠٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧١م .
- علل النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (ت٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود محمد محمود نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

- علم الأصوات ، د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .
- علم الأصوات العام – أصوات اللغة العربية – ، د. بسام بركة ، مركز الإنماء القومي ، لبنان ، ١٩٨٨م .
- علم الأصوات اللغوية ، د. مناف مهدي الموسوي ، دار الكتب العلمية ، بغداد، ط٣ ، ١٤١٩هـ – ٢٠٠٧م .
- علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
- علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران ، دار النهضة العربية، بيروت ، د.ت .
- علم اللغة العام – الأصوات ، د. كمال محمد بشر ، دار المعارف ، مصر ، ط٥ ، ١٩٧٥م .
- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود.إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، د.ت .
- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت٢٢٤هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م .
- فقه العربية المقارن – دراسة في أصوات العربية ونحوها وصرفها على ضوء اللغات السامية ، د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان، ط١ ، ١٩٩٩م .
- فقه اللغة ، د. حاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، الموصل ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- فهرسة ، ابن خير الاشبيلي ، المكتب التجاري – بيروت ، مكتبة المثنى – بغداد ، مؤسسة الخانجي – القاهرة ، ط١١ ، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م .

- فوات الوفيات ، لابن شاكر الكتبي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٥١م .
- في أدلة النحو ، د. عفاف حسنين ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٦م .
- في البحث الصوتي عند العرب ، د. خليل إبراهيم العطية ، منشورات دار الجاحظ للنشر ، بغداد – العراق ، ١٩٨٣م .
- في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات ، د. عبد الكريم محمد حسن جبل ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٩٩٧م .
- القاموس المحيط ، الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، راجعه واعتنى به : أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- قلائد العقيان ، لابن خاقان ، ط١ ، مصر ، ١٣٢٠هـ .
- الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، راجعه وصححه : د. محمد يوسف الدقاق ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- الكتاب ، سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- كتابان في حدود النحو ، الآبدي (ت٨٦٠هـ) ، والفاكهي (ت٩٧٢هـ) ، تح : د. علي توفيق الحمد ، د.ت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تح : عبد الرزاق المهدي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت .

- الكشف والبيان ، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري ، تحقيق : الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : الأستاذ نظير الساعدي ، دار النشر ، ط١ ، بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، مطبعة الهاشمية، دمشق ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، تح : هاشم محمد الشاذلي وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٦ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
- لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، قدم له وحققه : الأستاذ سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٩٥٧م. (مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب) .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢م .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ، محمد بن يزيد المبرد ، بعناية عبد العزيز الميمني ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، القاهرة ، ١٩٧١م .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، ط٢ ، ١٩٦٤م .

- مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م) ، ط٢ ، مطبعة السعادة مصر ، ١٩٥٩م .
- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي (ت بعد ٦٦٦هـ) ، تح : محمود خاطر ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- المُخْتَرَعُ في إذاعة سرائر النحو ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق الدكتور : حسن بن محمود هنداوي ، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف (بابن سيده) (ت٤٥٨هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- المدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي (ت٢٠٠١م) ، دار الفكر ، عمان، ١٩٧٧م .
- المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي ، دار الأمثل – الأردن ، ط٣ ، ٢٠٠١م.
- المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف (ت٢٠٠٥م) ، ط٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨م.
- المدخل إلى علم أصوات العربية ، د. غانم قدوري الحمد ، منشورات المجمع العلمي ، مطبعة المجمع العلمي ، ٢٠٠٢م .
- المدخل إلى علم اللغة والنحو والصرف ، د. عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٩٧٤م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي (ت١٩٩٣م) ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٩٨٦م .

- المذكر والمؤنث ، أبو بكر محمد بن القاسم الانباري (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق : د. طارق عبد عون الجنابي ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العاني ، بغداد، ط١ ، ١٩٧٨م .
- المذكر والمؤنث ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، حققه : د. رمضان عبد التواب (ت٢٠٠٣م) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٩م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- المستقصى في أمثال العرب ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٧م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقري (ت٧٧٠هـ) ، ط٣ ، المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٩١٢م .
- المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ، عصام نور الدين ، دار الكتاب العالمي ، مكتبة المدرسة ، ط١ ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .
- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها ، د. عبد الله بن حمد الخثران ، هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، لعوض حمد القوزي ، شركة الطباعة السعودية ، الرياض ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني النحوي (ت٣٨٤هـ) ، تح : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م .

- معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، حققه : د. فائز فارس ، دار البشير – دار الأمل ، ط١ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٧٩م .
- معاني القرآن ، للفرّاء ، تحقيق : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩م .
- المعجب في تلخيص اخبار المغرب ، للمراكشي ، تحقيق : محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ، ط١ ، ١٣٦٨هـ–١٩٤٩م .
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، طبع بمطبعة دار المأمون ، سلسلة الموسوعات العربية ، ١٩٣٦م .
- معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د. علية عزت عياد ، دار المريخ للنشر، طبعة الرياض ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- المعجم المفصل في علم الصرف ، الأستاذ راجي الأسمر ، مراجعة : د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- المغرب في حلي المغرب ، لعلي بن موسى بن سعيد المغربي ، تحقيق : د.شوقي ضيف ، دار المعارف ، ذخائر العرب (١٠) ، القاهرة ، ١٩١٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تح : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٥م .
- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، راجعه وعلّق عليه ، أنس محمد الشامي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- المقتضب ، للمبرّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م .

- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : د.فخر الدين قباوة ، الدار العربية للكتاب ، ط٥ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- المنصف في شرح التصريف – لابن جنّي ، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) ، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
- المنصف في النحو واللغة والإعراب ، نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا ، دار المعارف ، حمص ، ط٢ ، ١٩٩٠م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- المهذب في علم التصريف ، تأليف : د. هشام طه شلاش ود. صلاح مهدي الفرطوسي ، ود. عبد الجليل عبيد حسين ، بيت الحكمة – وزارة التعليم العالي، الموصل ، ١٩٨٩م.
- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
- النخلة ، أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد (ت٢٥٥هـ) ، ضمن مجموعة (نصوص محققة في اللغة والنحو) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، مطابع دار الحكمة ، جامعة بغداد ، ١٩٩١م .
- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر ، ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن (ت٥٩٧هـ) ، تح : محمد عبد الكريم الراضي ، دار الفكر ، بيروت، ١٩٨٤م .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقري ، تحقيق : د. احسان عباس، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨م .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحيّ (ت١٩٩٩م) ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ، د. رمضان ششن ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٨٠م .
- النواسخ في كتاب سيبويه ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
- ابن هشام وأثره في النحو العربي ، د. يوسف عبد الرحمن الضبع ، دار الحديث ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية، الكويت ، ١٩٨٠م .
- وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان ، لابن خلكان (ت٦٨١هـ) ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م) ، ط١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٤٨م .

- الرسائل والأطاريح :

- أبو البقاء العكبري صرفياً ، مجيد خير الله راهي الزاملي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة القادسية ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

- الأعلم الشنتمري وآثاره ، زهير عبد المحسن سلطان ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٨٥م .
- الأعلم الشنتمري وأثره في النحو ، محمد محمود شعبان ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٢م . (جزءان)
- الأعلم الشنتمري وجهوده النحوية ، رفاه نوري هادي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٤٣٠هـ – ١٩٩٩م .
- البحث الدلالي في التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، ابتهال كاصد ياسر الزيدي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية للبنات – جامعة بغداد ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .
- البحث الدلالي في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت٨٨٥هـ)، عزيز سليم القريشي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- البحث الصرفي عند ابن هشام الأنصاري ، فليح خضير شني ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية – الجامعة المستنصرية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري ، محمد عبد الرسول سلمان الزيدي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- التقابل الدلالي في القرآن الكريم ، منال الصفار ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة الموصل ، ١٩٩٤م .
- توجيه اللمع لابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ) دراسة لغوية ونحوية ، رعد كريم حسن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية – جامعة ديالى ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

- الجهود التصريفية عند عبد القاهر الجرجاني ، سها عبد محمد حسن ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية للبنات – جامعة بغداد، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- جهود علماء العربية في دراسة المصوتات في ضوء الدرس الصوتي الحديث، حسين خلف صالح الجبوري ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية – جامعة تكريت ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- الجهود اللغوية والنحوية لأبي نصر الحدادي (ت نحو ٤٢٠هـ) ، شيماء عبد الحليم إسماعيل الحلاق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية – جامعة ديالى ، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م .
- الحجة النحوية عند الأعلم الشنتمري ، عبد الله خلف صالح الجبوري ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة تكريت ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- الخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين ، أحمد عطية علو الجبوري ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية – جامعة تكريت ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .
- الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي ، حسين علي فرحان العقيلي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- الدرس الصوتي عند المبرّد ، فاطمة عبد الصاحب مهدي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- ابن السراج وخلافه النحوي مع البصريين والكوفيين ، غالب علي حسن ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م .

- ابن الطحان وجهوده في الدراسات الصوتية ، سوسن غانم قدوري الحمد ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية للبنات – جامعة تكريت ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- ظاهرة التقابل الدلالي في اللغة العربية ، عبد الكريم محمد العبيدي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩م .
- ظاهرة العدول في اللغة العربية ، محمد إبراهيم عبد السلام ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .
- العدول الصرفي في القرآن الكريم دراسة دلالية ، هلال علي محمود الجحيشي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة الموصل ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- العلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة في القرآن الكريم ، آلان سمين مجيد زنكّنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية للبنات – جامعة بغداد ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- المسائل الخلافية في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، محمود سليمان عليوي ناصر الصبيعي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، عبد العزيز سعيد الصيغ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- منهج الطوسي في تفسير القرآن الكريم ، كاصد ياسر الزيدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ، ١٩٧٦م .

✍ نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة وتحقيق ، مازن عبد الرسول سلمان الزيدي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

ثالثاً : البحوث :

✍ حقيقة رأي الكوفيين في إعراب المستثنى من كلام تام غير موجب ، د. عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي ، بحث منشور في مجلة كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، عدد (١) ، لسنة ١٩٩٤م .

✍ ظاهرة التقابل في علم الدلالي ، أحمد نصيف الجنابي ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد العاشر ، ١٩٨٤م .

✍ مخارج الحروف العربية ، د. غانم قدوري الحمد ، منشور في مجلة الحكمة ، المدينة المنورة ، العدد ٣٨ ، محرم ١٤٣٠هـ .